2 الترغيب يتقدم على الترهيب في احتواء الصحفيين

4 عبير التميمي: قاضية شرعية مع وقف التنفيذ

5 دُور الحضانة: تجاوزات رغم الرقابة الصارمة

23 ارتفاع أسعار الخضار والفواكه

34 شاشات البلازما: الغاز يُظهر الصورة

السّجل

www.al-sijill.com

الخميس 5 آذار 2009/ العدد «66» /السنة الثانية
350 فلساً

أسبوعية - سياسية - مستقلة
تصدر عن شركة المدى للصحافة والاعلام

تحديات داخلية مقيمة ومستجدّة

الحاجة إلى مشروع وطني يفتح أفقاً للأجيال

محمود الريماوي

تشهد البلاد جملة من التحديات الداخلية، يكاد الجميع من رسميين وغير رسميين، يتفقون على محدداتها، فيما يبرز الخلاف حول سُبل معالجتها وعلى تنظيم الأولويات.

لتطويق الخلافات أو تثميرها بحيث تصبح مادة إثراء للحياة العامة، لا ميداناً للشقاق، برزت منذ بدء مرحلة التحول الديمقراطي قبل نحو عقدين توجهات على أعلى المستويات لإشراك مختلف الحساسيات السياسية والفكرية في صياغة رؤى وسياسات عامة، تنطوي على قدر من التفصيلات، كما كان شأن "الميثاق الوطني" و"الأجندة الوطنية". على أن الحكومات ارتأت الأخذ بمخرجات هذه الوثائق بصورة انتقائية ومجزوءة، وطُرحت بعدئذ أفكار بأن مثل هذه الوثائق غير ملزمة، رغم أن أمر إصدارها قد وُشّح بإرادة ملكية، مما أثار فجوة بين الخطاب الحكومي وبين الشارع، وهي الفجوة التي أُحسن ردمها في مطلع تسعينات القرن الماضي، لكنها لم تلبث أن ظهرت من جديد.

أبعد من ذلك، فإن بعض التعهدات الواردة في البيانات الوزارية لا تجد دائماً طريقها إلى التنفيذ، حتى لو كانت هناك نوايا مسبقة بتنفيذها. أدى ذلك إلى تكريس الهوة، وإلى انصراف تدريجي للرأي العام عن الانشغال بالقضايا العامة، باستثناء الوضع الاقتصادي والمطالب الخدمية. حيث يصار إلى وضع حلول وخطط تسهم في حل جزء من المشكلات، إلا أن المشكلات الكلية تحرز القليل من التقدم على طريق حلّها، مثل العجز المالي الذي يواكب مسيرة الحكومات، ويزيد في معدلاته على عشرة في المئة من المدخول الوطني، وتجري تغطيته بالمساعدات الخارجية التي تخفضه إلى نحو 6 في المئة، وهي ضعْف النسبة التي يقدّرها صندوق النقد الدولي للاقتصادات الآمنة في الدول النامية، كما تلاحظ مقالةٌ مهمة منشورة في هذا العدد من "السجل". فيما تتحدث مقالة أخرى ليست أقلّ أهمية، عن استبعاد إمكانية الاستغناء عن هذه المساعدات في الأفق المنظور.

ولعل متلازمة العجز المالي واستدراج المساعدات، تشكل البيئة التي تشيع منها مشاعر عدم الرضا عن المسار، رغم الرضا عن إنجازات تحققت في ميادين عدة. فليس هناك مشروع وطني لردم هوة العجز، والتحرر من المساعدات، والتغلب على مشكلة الديون الخارجية التي تتناقص لكن ببطء شديد، ويمكن أن يؤطر هذا المشروع حوله الرأي العام والنخب من سائر الاتجاهات، ويمنح دافعية ملموسة للعمل وبذل التضحيات عند الاقتضاء، خصوصاً من طرف الفئات الميسورة.

التتمة صفحة 6

أردني

بورتريه أُمَيّة طوقان:

مُحافظ قبل أن يصبح محافظاً..

16

اقتصادي

العراقيون في الأردن: مشهد متغير واكبته تطورات اقتصادية

يأمل تجار ومستثمرون في قطاع العقار، أن تنتعش أعمالهم وسط توقعات بقدوم مزيد من العراقيين إلى البلاد، بعد أن أقرت الحكومة الشهر الماضي تسهيلات للراغبين منهم بدخول المملكة، والمقيمين على أراضيها.

20

حريات

جمعة عتيقة: تذكّرته النيابة فأعادت اعتقاله..

أفرجت السلطات الليبية مؤخراً، عن الشخصية الحقوقية جمعة عتيقة، بعد نحو أسبوعين من توقيفه، لاتهامه بالضلوع في اغتيال السفير الليبي لدى روما، في العام 1984. عتيقة كان أمضى في السجن 7 سنوات من دون محاكمة بالتهمة نفسها، قبل الإفراج عنه لتدهور حالته الصحية.

27

ثقافي

نبوءة بليخانوف: الوصول للحقيقة مستحيل

في نهاية العام 1999 قام الفيزيائي الروسي "نيقولاي ايفا نوفيتش" بالكشف عمّا دعاه: "شهادة القرن. الوصية السياسية: أفكار بليخانوف الأخيرة". تنطوي الشهادة - الوصية على أهمية خاصة لأكثر من سبب.

30

أردني

الترغيب يتقدم على الترهيب في احتواء الصحفيين

السّجل

أسبوعية- سياسية-مستقلة

تصدر في عمان
عن شركة المدى
للصحافة والاعلام

رئيس مجلس الإدارة/المدير العام
مصطفى الحمارنة

رئيس التحرير المسؤول
محمود الريماوي

العنوان
79 شارع وصفي التل (الجاردنز)
بناية دعسان، الطابق الرابع

العنوان البريدي
ص.ب 4952 تلاع العلي
عمان 11953

هاتف
06-5536911
06-5549797

فاكس
06-5536991

التوزيع
أرامكس ميديا

البريد الإلكتروني
info@al-sijill.com

الموقع الإلكتروني
www.al-sijill.com

Al-Sijill
Weekly Newspaper

Published by
Al-Mada for Press and Media

Chairman
Mustafa Hamarneh

Responsible Editor
Mahmoud Rimawi

Address
79 Wasfi Al-Tal "Gardens" St.
Da'asan Building, 4th floor

Postal Adress
P.O.4952 Tlaa Al- Ali,
Amman 11953

Tel
06-5536911
06-5549797

Fax
06-5536991

E-mail address
info@al-sijill.com

Website
www.al-sijill.com

Distributed by
Aramex Media

السّجل- خاص

أساليب الإغراء أو الاحتواء الناعم، احد أبرز الأساليب التي استخدمتها الحكومة للسيطرة على وسائل الإعلام والإعلاميين لتأييد سياساتها، وفق نتائج دراسة مسحية أجراها «مركز القدس للدراسات السياسية»، فيما بلغ المؤشر العام لحرية الصحافة والإعلام في الأردن العام الماضي 5,9، على مقياس من عشر نقاط.

49 في المئة من قادة الرأي في الوسط الإعلامي، خضعوا لأنماط من الاحتواء الناعم

الاحتواء الذي تمت الإشارة إليه، تعرض لمحاولة احتواء هي الأخرى، وفق مدير تحرير المحليات في «العرب اليوم» فهد خيطان، في مقالته المنشورة يوم 2آذار/مارس الجاري، أعلن مركز القدس للدراسات نتائج دراسة غير مسبوقة حول ظاهرة «الاحتواء الناعم» للإعلاميين في الأردن، والمفارقة أن الدراسة المسحية ذاتها تعرضت لمحاولة «الاحتواء الناعم» من قبل جهات رسمية تدخلت لمنع الصحف من نشرها، وقد استجاب البعض لنصيحة الحكومة.

ومن أبرز هذه الأنماط التي توصلت إليها نتائج الدراسة المسحية، التعيين الدائم والمؤقت في مناصب حكومية أو شبه حكومية 32 في المئة، الهبات والمنح والأعطيات المالية 17 في المئة، منح المعلومات لصحفيين وإعلاميين محددين 7 في المئة، الدعوة لحضور لقاءات واجتماعات مع كبار المسؤولين 6 في المئة، الإعفاءات الجمركية والعلاج خارج إطار أنظمة التأمين الصحي والمنح الدراسية للأبناء والأقارب بنسبة 3 في المئة.

أجريت الدراسة خلال الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2008 وحتى شباط/فبراير 2009، على عينة شملت 500 إعلامي وإعلامية من مختلف المؤسسات الإعلامية الرسمية والخاصة.

وفق الدراسة، فإن 49 في المئة من قادة الرأي في الوسط الإعلامي، خضعوا لأنماط من الاحتواء الناعم، وأن 70 في المئة من الصحفيين والإعلاميين يعتقدون «بدرجة كبيرة ومتوسطة» بأن الحكومة تلجأ إلى استخدام أنماط الاحتواء الناعم، لكسب تأييد الإعلاميين وتفادي انتقاداتهم، خلال أنماط عدة.

أظهرت نتائج الدراسة وجود جهات أخرى غير حكومية تمارس أساليب (الاحتواء الناعم) على الصحفيين حيث أفاد83 في المئة من المستطلعين بوجود هذه الجهات، وأبرزها رجال الأعمال96 في المئة شخصيات نافذة 90 في المئة، نواب وأعيان 70 في المئة، مؤسسات مجتمع مدني 64 في المئة، أحزاب سياسية51 في المئة، أجهزة أمنية 38 في المئة وجهاء عشائر 35 في المئة،آخرون 18 في المئة.

عريب الرنتاوي

نبيل الشريف

أكد 43 في المئة من الصحفيين أنهم تعرضوا شخصياً لأنماط من الاحتواء الناعم من جهات مختلفة، وتشير الدراسة إلى أن 58 في المئة من الذين تعرضوا لأنماط من هذا الاحتواء، قالوا إن وعوداً بنيل هبات ومنح مالية، 27 في المئة، وبالحصول على وظيفة أو منصب حكومي وشبه حكومي، وعلاج وتعليم وإعفاءات جمركية 5 في المئة، و2 في المئة تلقوا وعوداً بالسفر والسياحة.

الجزء الثاني من الدراسة تناول المضايقات التي يتعرض لها الإعلاميون، حيث أشارت النتائج إلى أن ثلث العاملين 34 في المئة في حقل الصحافة والإعلام أفادوا بأنهم خضعوا لشكل واحد أو أكثر، من أشكال الرقابة على عملهم خلال السنوات الثلاث الفائتة، من قبل الجهات التالية:المؤسسة الإعلامية ذاتها 81 في المئة، رقابة المجتمع - مؤسسات دينية وعشائرية 54 في المئة، الحكومة عدا الأجهزة الأمنية 51 في المئة، الأجهزة الأمنية 38 في المئة، رقابة المعلن 32 في المئة.

أظهرت الدراسة أن أهم القضايا التي تعرض الصحفي أو الإعلامي للمضايقة، انتقاد الأجهزة الأمنية74 في المئة، قضايا الوحدة الوطنية 73 في المئة، قضايا الحريات العامة 71 في المئة، انتقاد زعماء الدول العربية 70 في المئة، قضايا دينية 64 في المئة، نقد الحكومة 60 في المئة، انتقاد زعماء الدول الأجنبية 44 في المئة، القضايا المتعلقة بالجنس 43 في المئة، المشكلات الاقتصادية23 في المئة.

أنماط متعددة لاحتواء ناعم لصحفيين

أظهرت النتائج أن أكثر من الثلثين 67 في المئة من الصحفيين والإعلاميين أيدوا تخلي الحكومة عن حصتها في ملكية الصحف، كما أيد أكثر من ثلثي المستطلعين 67 في المئة، مبدأ إلزامية العضوية في نقابة الصحفيين.

وتظهر النتائج أيضاً أن أكثر من نصف الصحفيين 58 في المئة، أيدوا وجود نقابتين منفصلتين، واحدة للصحفيين والإعلاميين وأخرى لمالكي المؤسسات الإعلامية والصحفية.

ويعتقد 92 في المئة من الصحفيين أن أكبر مشكلة تواجه الصحفيين والإعلاميين، هي تدني الرواتب والأجور، تليها 85 في المئة مشكلة التمييز وعدم تكافؤ الفرص، ثم التركيبة الداخلية للمؤسسات وما تنطوي عليه من عوائق 78 في المئة، ثم الضغوط والمضايقات بمختلف أشكالها الأمنية والحكومية والمجتمعية 76 في المئة، ثم التشريعات الإعلامية 63 في المئة.

وأيد عودة وزارة الإعلام 45 في المئة، فيما رأى 52 في المئة أن إلغاء وزارة الإعلام جيد وجيد جدا، بالمقابل عدّ 6 في المئة من المستطلعين تجربة المجلس الأعلى للإعلام جيدة جدا، و21 في المئة عدّوها جيدة، مقابل 33 في المئة عدّوها ضعيفة، و38 في المئة، عدّوها ضعيفة جدا.

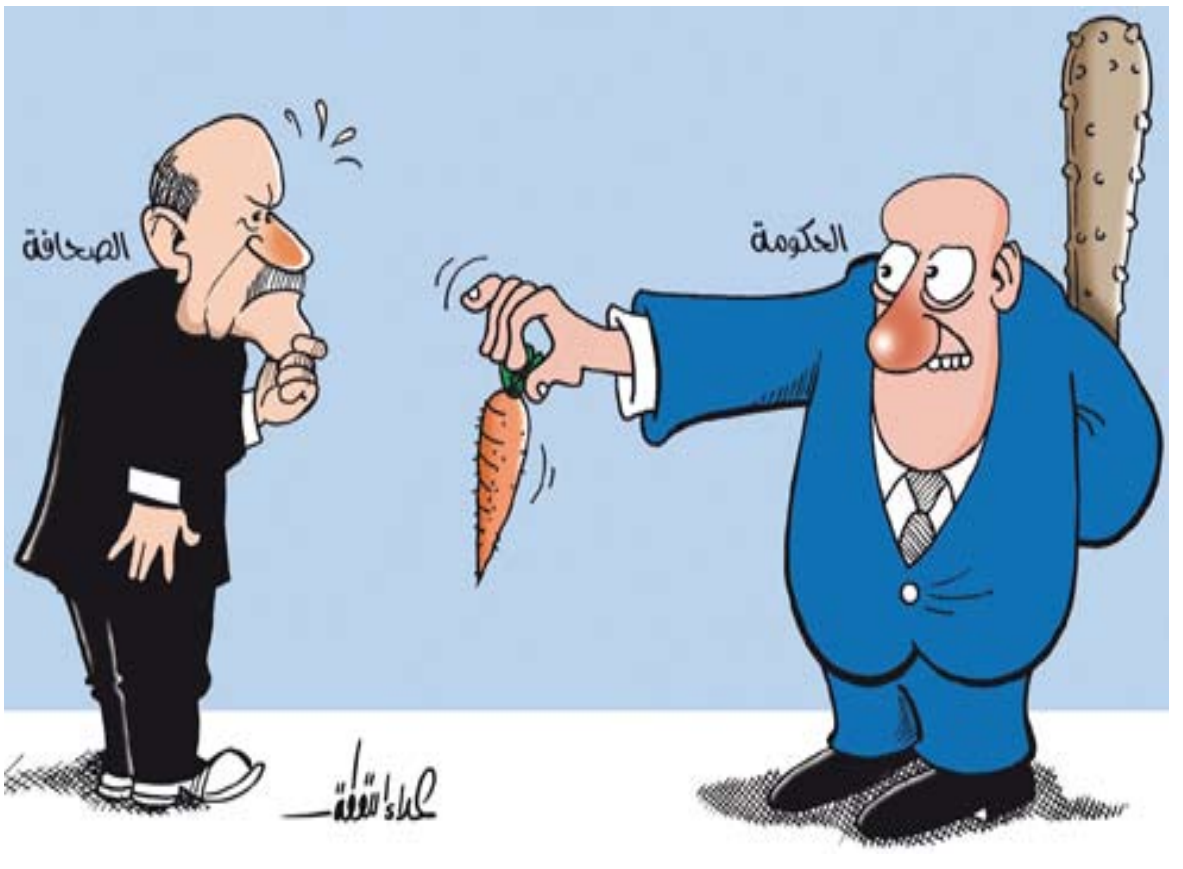

أردني

بلا حدود

منظمو حفل رأس السنة للتضامن مع غزة:

اخترنا "الهاشمية" لمكانتها الرمزية وسط عمّان

على مسافة يومين من رأس السنة الماضية، فيما كانت الفنادق تلغي تباعاً الحفلات المقررة فيها، تضامناً مع شعب غزة الصامد، كان أربعة شبّان من ذوي التأهيل العالي يخططون لتحويل المناسبة إلى فعالية تضامنية. ولما لم يكن متسع من الوقت للانخراط في تحضيرات اعتيادية، لمعت في أذهانهم فكرة استخدام الرسائل القصيرة SMS لإطلاق مبادرتهم، وتوجيه الدعوات لأصدقائهم ومعارفهم من أجل لقاء يجمع بين فكرة الاحتفال برأس السنة الميلادية مع شموع، وبين إعلان سخطهم على العدوان الإسرائيلي الذي استفرد بالمدنيين من أهل غزة. ولأن هؤلاء الشبان تطلعوا إلى توجيه رسالتهم التضامنية باسم عمّان، فقد اختاروا الساحة الهاشمية، مكاناً للّقاء. في هذه الحلقة من «بلا حدود»، تحاور «السّجل» اثنين من أصحاب هذه المبادرة؛ طارق زريقات، ونضال العالول.

«السّجل»: من أين جئتما بفكرة الاحتفال التضامني برأس السنة؟

- نضال: الفكرة كانت بنت لحظتها. فقد كنا مجموعة أصدقاء نتداول في الوضع العام، وتوصلنا إليها خلال عملية عصف ذهني عفوية. كان ذلك قبل ثمان وأربعين ساعة من منتصف ليلة رأس السنة، إذ بلورنا تصوراً للخطوات التي يتعين علينا اتباعها من تحديد المكان وتوقيت التجمع وتحضير لوازم نشر الدعوة من خلال الرسائل الخلوية القصيرة التي يعيد مستقبلوها بثها جاعلين منها متوالية هندسية، والإعلان عن المبادرة في الصحف اليومية والمواقع الإلكرونية.

- طارق: ألغيت سفراً كنت أخطط له، وعندما فكرت برأس السنة، خطر ببالي أنه من المناسب أن نقوم بعمل شيء ذي قيمة رمزية. لم يكن الوقت الذي يفصلنا عن رأس السنة كافياً للقيام بترتيبات من النمط التقليدي. من هنا جاءت فكرة استخدام الرسائل القصيرة. توقفنا ملياً أمام المكان المقترح للتجمع، فقد كان هناك خيارات عدة، لكننا استبعدنا منطقة غرب عمّان، رغم أن الطبقة الميسورة أكثر استعداداً للاحتفال بهذه المناسبة. واخترنا، في نهاية المطاف، الساحة الهاشمية، وسط البلد، بالنظر إلى رمزية المكان.

«السّجل»: كم كان عددكم، وهل أنتم أول جماعة تطلق مبادرة كهذه؟

- طارق: كنا أربعة، كان معنا سفيان عبيدات ومحمد المصري. وبحسب علمنا، فهذا أول تحرك من نوعه. وقد حصلنا على الضوء الأخضر من المحافظ بعد أن خاطبناه بكتاب موقّع منا الأربعة. لم نكن نرغب في إبراز تبنينا لهذا النشاط في البداية. في حقيقة الأمر، فقد عمل معنا في عملية التحضير أصدقاء آخرون. لقد بدأنا العمل بعد موافقة المحافظ، بإعداد رسالة موحدة، وتكلّف كلٌ منا ببث هذه الرسالة من خلال الرسائل الخلوية والهاتف، ثم دعونا الجهات الإعلامية للتعريف بهذا المشروع. وخلال عملية دوران الرسائل القصيرة، وصلني سبع رسائل.

«السّجل»: هل كانت ردود الفعل الأولية مشجّعة؟

- نضال: كانت هناك ردود متنوعة، سلبية وإيجابية. فمن بين الردود السلبية، بعض التعليقات ركزت على أن هذا الوقت ليس وقت شموع، منتقدة ذلك بوصفه تقليداً غربياً. بالمقابل، فوجئنا بردود فعل إيجابية كثيرة، كما لو أن الناس كانت تنتظر حدثاً كهذا، بخاصة أن الفنادق بدأت تلغي حفلاتها لرأس السنة. ففي ظل تفاقم العدوان على غزة لم يكن من المنطق أن يرضى الناس بالاحتفال بالمناسبة كما لو أن شيئاً لم يكن. لذلك كانت الفكرة أننا نقترح على الناس شيئاً يفعلونه. وبالتالي نستطيع أن نوجه رسالة عبر الإعلام بأن عمّان لم تحتفل برأس السنة، بل استقبلت المناسبة بنشاط تضامني مع غزة.

«السّجل»: ماذا بشأن تكلفة التحرك، وعدد المشاركين في التجمع؟

- طارق: فكرنا في البداية بعمل يافطة كبيرة في موقع التجمع وأشياء أخرى، لكننا استبعدنا ذلك، لأننا اتفقنا على أنه من غير اللائق أن تكون هناك تكلفة كبيرة. وأعتقد في المحصلة أن التكلفة علينا لم تتجاوز خمسين ديناراً. لقد ساورتنا الخشية من الفشل في حشد عدد مناسب من الناس. وساعدنا أن نتجاوز هذه النقطة أننا لم نراهن على مشاركة عدد كبير، فقلنا إذا حضر 50 شخصاً فهذا جيد، وإذا كانوا 150 فهذا أحسن. لكننا فوجئنا بمشاركة حوالي 3000 شخص، ونقدّر أن مجموع من أمّوا المكان كانوا حوالي 4000.

«السّجل»: بماذا شعرتما عندما رأيتما النجاح أمامكما، وما هي سمات الجمهور المشارك؟

- نضال: طبعاً فرحنا. لكن أحسسنا في الوقت نفسه بالمسؤولية تجاه هذا الحشد الكبير، وبخاصة أننا رأينا مجموعات تحضر وهي تحمل أعلاماً تمثل اتجاهات مختلفة. وتضاعف قلقنا عندما بدأ الناس يهتفون، بينما دعونا إلى تجمع صامت مع شموع، وتبين لنا بالمناسبة أنه تصور ساذج. كنا نخشى أن تكون بعض الهتافات غير مريحة، أو تثير حساسية قسم من الجمهور، لكننا اكتشفنا أن الأمور طبيعية و«تحت السيطرة».

- طارق: فوجئت شخصياً بأن السمة الغالبة على الجمهور المشارك كانت هي العائلات، ونحن أصلاً خاطبنا المدعوين بلغة «تفضّلوا أنتم وعائلاتكم». فكان مشهداً جميلاً، آباء وأمهات ومعهم أبناؤهم وأحياناً صغارهم رغم البرد. كان هناك أيضاً أعداد كبيرة من الشبان والشابات، ولم يثر ذلك أية مشكلة أو حساسيات. الناس تصرفوا بطريقة عفوية، لائقة ومتوازنة، بخاصة أن المشاعر التضامنية مع غزة، كانت تجسر بين هذا الحشد القادم للتعبير عن غضبه، إزاء ما يتعرض له القطاع.

«السّجل»: كيف تقيّمان أثر التكنولوجيا على الفضاء العام؟

- نضال: تنظيم أنشطة سياسية أصبح أكثر سهولة من الماضي، فخلال 48 ساعة حشدنا آلاف الأشخاص من خلال الرسائل القصيرة أساساً، فما بالك لو كان هناك مزيد من الوقت. إذاً، الرسائل الإلكترونية، والفيس بوك، والبريد الإلكتروني، والمواقع الإخبارية مثل «عمون»، باتت قادرة على إيصال الأخبار للناس في زمن قياسي. ثم أن حشد الناس لم يعد متوقفاً على حضور شخصيات سياسية، ما يعني أن الناس أصبحوا هم القوة، ولم يعودوا بحاجة إلى زعيم سياسي حتى تتحرك، بخاصة أن الوصول إلى آلاف الناس بات ممكناً دون تكلفة تذكر.

- طارق: هذا يعني أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال أحدثت ثورة في طريقة توصيل الأفكار للناس بطريقة منظمة، ولم يعد ممكناً منع نقل المعلومة. كما أن الناس باتت تنتظم أكثر في المساحات الإلكترونية. ومن الأمثلة المتقدمة على ذلك استخدام المصريين بنجاح للفيس بوك للترويج لأنشطة حزبية، وبخاصة ما يتعلق بإضرابات واعتصامات. هناك مواقع على اليوتيوب فيها فيديوات لا قيمة لها، ومع ذلك يشاهدها الملايين بتكلفة تساوي صفراً. وقد تميز أوباما في حملته الانتخابية في وصوله للناس عن طريق اليوتيوب، وهو الوحيد الذي نجح في الوصول إلى جيل الشباب بهذه الطريقة.

«السّجل»: ماذا بشأن هذا التأثير التكنولوجي على الحياة السياسية في المستقبل؟

- نضال: إذا لم يتناسب هذا التطور مع وجود قانون اجتماعات عامة عصري، فلن يكون التغيير جذرياً. فمثلاً إذا قمت بدعوة الناس ولبّوا الدعوة، لكن لم أحصل على موافقة الحاكم الإداري، فهذا يحبط العمل من الزاوية العملية. ومع ذلك نلاحظ أن المجموعات الفكرية تستفيد من هذه الفرص، بينما الأحزاب الكبيرة لم تستفد كثيراً من التكنولوجيا، وما زال يغلب على عملها الطابع التقليدي.

- طارق: لكن هذا الوضع أعطانا نحن الشباب مقارنة بالجيل السابق أدوات لم تكن متاحة. ولعلها خسارة ما بعدها خسارة أن لا نتمكن من الاستفادة منها بطريقة إيجابية. وهناك مسألة سلبية هي وجود تقاعس الآن أكثر من مراحل ماضية، علاوة على عامل الخوف. لكن الأدوات موجودة، وإذا حدث حراك سياسي، فإن هذه الأساليب تشكل عنصراً مساعداً ذا قيمة عالية.

«السّجل»: ما رأيكما بالتباين بين استعداد الناس العالي للتحرك، وبين رتابة الحياة السياسية؟

- نضال: إذا وجدت قضية كبرى، كما قال طارق، فهذا يوحد الناس، حتى لو اشتملت هذه القضية على مسائل خلافية. المهم أن يكون متاحاً لمختلف وجهات النظر أن تدافع عن نفسها. صحيح أنه إبان أحداث غزة كانت هناك مساحة من الحرية، لكنها مساحة مؤقتة، وتم التبشير بعودة الأمور إلى الوضع السابق، رغم أن مئات المسيرات التي خرجت في شتى أنحاء المملكة دون أن تقع خروقات تذكر دليلٌ على وعي الناس، وبالتالي لسنا بحجة لقانون يقيّد حرية الناس بدعوى أن المجتمع غير جاهز للديمقراطية. وهذا درس للحكومة بضرورة تبني إصلاحات سياسية عاجلة، وإدراك أن الهاجس الأمني مبالغ فيه.

- طارق: سمعت أحد المشاركين يقول: «يا ريت الناس تقوم بمسيرات وبتحركات مماثلة تجاه قضايا محلية». وأنا شعرت أن هناك وجْهَ شبه مع الحالة التي كانت قائمة العام 1991، إذ كان مدعاة للاعتزاز أن يشارك الشخص فينا في المسيرات المنددة بالتهديد الأميركي للعراق. التحرك الحضاري للناس في المسيرات والتجمعات فرضَ علاقة جديدة مع رجل الأمن الذي كان دوره واضحاً في المساعدة على تنظيم الأمور كما حدث معنا في تجمع رأس السنة. وأعتقد أيضاً أن تأجيل الإصلاح يعقّد التقدُّم في هذا الاتجاه لاحقاً.

طارق زريقات

مدير مالي وإداري في شركة المستشار للهندسة. نال بكالوريوس إدارة أعمال ومحاسبة من جامعة أدنبرة في المملكة المتحدة العام 2001. وكان أنهى دراسته الثانوية في مدرسة عمّان الوطنية العام 1996.

نضال العالول

مدير المشاريع الكمّية في شركة إبسوس للدراسات والأبحاث. تخرج في جامعة كونكورديا بكندا، بتخصص إدارة أعمال وتخصص فرعي في القانون الدولي العام 2004. أنهى دراسته الثانوية في عمّان الوطنية العام 2000.

أردني

عبير التميمي: قاضية شرعية مع وقف التنفيذ

إبراهيم قبيلات

«عبير التميمي»، قاضية شرعية بـ«رسم التأجيل» استناداً إلى إشكالية فقهية، وذلك منذ ردّت محكمة العدل العليا مؤخراً طعنا قدمته التميمي ضد قرار لجنة المسابقة الشرعية، التي كانت منعتها من التنافس في مسابقة لاختيار مرشحين للقضاء الشرعي.

موقف اللجنة التابعة للقضاء الشرعي الذي صدر في 2008/9/23 قَطع الطريق على دخول عبير، كأول امرأة في سلك هذا القضاء، ليظل حكراً على الرجل، رغم دخول المرأة القضاء المدني منذ منتصف العقد الماضي.

عبير، المحامية المتمرسة في القضاء الشرعي منذ عشر سنوات، تقول: «إن قرار المحكمة نهائي قطعي ولا يجوز الطعن فيه»، لكنها تؤكد «أنه لم يغلق الباب نهائياً» أمام محاولات دخول هذا المعترك.

المحكمة ردّت دعوى الطعن شكلاً، في قرار نهائي، غير قابل للطعن.

التميمي، ارتكزت في دعواها إلى «عدم وجود مانع شرعي أو قانوني يَحُول دون تولي المرأة منصب القضاء الشرعي». وتؤكد المحامية، التي دخلت عقدها الرابع، أن جميع شروط دخول المسابقة الشرعية تنطبق عليها. فهي أردنية الجنسية، تحمل شهادة البكالوريوس في أصول الدين، والماجستير في القضاء الشرعي، وطالبة دكتوراه في التخصص نفسه. كما أنها حاصلة على إجازة المحاماة الشرعية منذ عشر سنوات.

تقول التميمي: «لن أيأس، وإذا ما تسنى لي أن أتقدم مرة أخرى للمسابقة الشرعية فسأعاود المحاولة».

الناطقة الإعلامية السابقة باسم الحكومة والناشطة الحقوقية أسمى خضر، ترى أن قرار المحكمة «ليس نهائياً»، الأمر الذي «يترك الباب مفتوحاً أمام السيدات لتولي منصب قاض شرعي». تضيف خضر أن أسباب رفض طلب التميمي لدخول مسابقة التنافس «تتناقض مع الدستور والتشريعات النافذة»، موضحةً أن جنسية التميمي وشهادتها، تؤهلانها لتبوؤ هذا المنصب.

في معرض تبريرها لقرار الرفض، رأت اللجنة أن المستدعية «لم يمضِ على حصولها على درجة الماجستير في القضاء الشرعي المدة المطلوبة». لكن بالرجوع إلى نص المادة (3/أ/4) من قانون تشكيل المحاكم الشرعية، على المستدعي «أن يكون قد مارس الأعمال الكتابية لدى المحاكم الشرعية مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو مارس مهنة المحاماة الشرعية وهو بصفته أستاذاً لمدة لا تقل عن ست سنوات». هذا الشرط توافر لدى التميمي، ذلك أنها تمارس مهنة المحاماة الشرعية كأستاذ من تاريخ 1999/10/23، ما يجعل قرار الجهة المطعون بها مخالفة صريحة لنص القانون، بحسب خضر.

أما البند الثاني في قرار اللجنة، فيستند إلى «رأي جمهور الفقهاء، الذي لا يجيز تولي المرأة القضاء الشرعي». وهذا يخالف نص المادة (3/أ/1) في الفصل الأول الخاص بتعيين القضاة، والذي لم ينص على الجندر في من يتولى القضاء الشرعي، إذ اشترطت المادة المذكورة أعلاه أن يكون مسلماً أردنياً متمتعاً بالأهلية الشرعية والمدنية الكاملة، ولم تشترط «الذكورة». وعليه، تؤكد خضر، «لم يفرق القانون الأردني بين الرجل والمرأة في جواز تولي القضاء، إذ جاءت الصيغة عامة». كما أن رأي «جمهور الفقهاء» ما زال «محل نظر من الناحية الشرعية، ولا يفيد التحريم، وما تطرق إليه الاحتمال يبطل به الاستدلال، ولا اجتهاد في مورد النص»، على ما تضيف.

المادة (138) من قانون الأحوال الشخصية تنص على «أن ما لا ذكر له في القانون فإنه يرجع فيه إلى الراجح من مذهب الإمام أبي حنيفة الذي يجيز قضاء المرأة في ما تجوز فيه شهادتها، وشهادتها جائزة في الأموال ومسائل الأحوال الشخصية». ومن ناحية أخرى «لم يشترط (القانون) الذكورة ضمن أوصاف القاضي، كما جاء في مجلة (الأحكام العدلية) التي نصت على أنه ينبغي أن يكون القاضي حكيماً فهيماً مستقيماً أميناً».

قاض شرعي، فضّل عدم نشر اسمه، قال لـ«السّجل»: «حين الرجوع إلى أحكام الشريعة الإسلامية لا نجد نصاً يمنع تولي المرأة القضاء الشرعي، وإنما الأمر في المنع لا يخرج عن كونه اجتهاداً. وفي عصرنا الحاضر المرأة لا تختلف عن الرجل في الكفاءة في شتى مناحي الحياة، ذلك لأن دور المرأة في المجتمع المسلم دور إيجابي».

القاضي الحاصل على دكتوراه قضاء شرعي من الجامعة الأردنية، يتحدث عن التجربة الفلسطينية في هذا المجال، بقوله: إن المرأة تولت القضاء الشرعي للمرة الأولى، حين اجتازت أسمهان الوحيدي، وخلود الفقيه، امتحان المسابقة القضائية وعُينتا قاضيتين شرعيتين في2009/1/30».

يستدل القاضي على عدم وجود نص قاطع الدلالة يمنع المرأة من تولي القضاء الشرعي بقوله: «الظاهرية، وهم أناس حرْفيون يمثلهم أبو محمد بن حزم ويتمسكون بظواهر النصوص ويقاتلون دونها، يرون أن من حق المرأة أن تتولى القضاء. ولو كان عند الظاهرية نص يمنع المرأة لتمسكوا به». ويضيف: «الإمام أبو جعفر الطبري يرى أن من حق المرأة أن تتولى القضاء في كل شيء، حتى في الجنائيات، فالمسألة خلافية».

يرون باصاتهم المشطوبة صالحة للعمل

أصحاب المدارس الخاصة يلوّحون بتحميل التكلفة للطلبة

عطاف الروضان

تهديد وزارة الداخلية بشطب حافلات للمدارس الخاصة يزيد عمرها على عشرين عاماً، وضع أصحاب المدارس والحافلات في موقع المتذمر هذه المرة، فلوّحوا بوقف العمل ونقل عبء تجديد الحافلات إلى أولياء الأمور الرازحين أصلاً تحت رسوم المدارس الفلكية.

بدأت المشكلة أواخر نيسان/أبريل 2008، حين رفضت دائرة ترخيص السواقين والمركبات، ترخيص باصات المدارس التي يعود تاريخ صنعها إلى العام 1989 فما دون، بحسب مدارس خاصة اشتكت من قرار استبدال حافلات من موديلات هذا العام بالحافلات القديمة، تطبيقاً لتعليمات صدرت في هذا الاتجاه قبل أربعة أعوام. وشرعت الدائرة في تطبيقها مبكراً قبل حلول موعدها المحدد في الأول من آذار/مارس الجاري.

هذه التعليمات وُضعت بصيغتها الحالية بناءً على اتفاق سابق مع أصحاب المدارس، بعد أن احتجّوا العام 2004 على الصيغة القديمة، التي قدّرت العُمر التشغيلي بـ15 عاماً، وبالتالي رفع الحد الأقصى إلى 20 عاماً كما هي الحال الآن، بحسب ما أُعلن رسمياً قبل أربعة أعوام.

وزارة الداخلية برّرت القرار بـ«ضمان أمن الطالب وسلامته»، ذلك «أن كثيراً من الباصات غير مؤهلة لنقل طلاب»، بحسب مصادر في وزارة الداخلية رفضت نشر اسمها.

في مواجهة هذه التعليمات، تحركت نقابة أصحاب المدارس الخاصة على صُعد رسمية ونيابية وقانونية، للتوصل إلى حل وسط، وقد لوّحت بتنفيذ اعتصام شامل، إذا لم يُعلّق القرار وتعاد دراسته مجدداً، بحسب منذر الصوراني، نقيب أصحاب المدارس الخاصة.

الصوراني يصف القرار بـ«غير المسؤول»، ويجادل بأن: «التكلفة الإضافية سيتحملها المستهلك (الطالب وأسرته) في النهاية. ستتحمل المدارس الخاصة في عمّان الشرقية والمحافظات العبء الأكبر».

يقول الصوراني: «الأردن ليس كله عمّان الغربية»، ويضيف: «لا يعقل أن تستخدم مدرسة باصاً من موديل 2009 بتكلفة 50 ألف دينار، لطلبة يدفع الواحد منهم 15-10 ديناراً شهرياً بدل مواصلات».

تطرح النقابة مخرجاً قد يؤدي إلى حل هذه الإشكالية، وهو إعفاء المدارس من الجمارك (5000 دينار) للباص الجديد، أسوة بحافلات النقل العام التي أعفيت من الجمارك بقرار لمجلس الوزراء العام 2008 بعد البدء بتنفيذ «تحديث استبدالي» أقرّته هيئة تنظيم قطاع النقل العام 2007، ويطبق تدريجيا حتى العام 2012.

يؤكد الصوراني أن» القرار الرسمي يطال 2000 حافلة تنطبق عليها شروط التبديل بموجب القرار الحكومي، لكن كثيرا منها ما زالت بحالة جيدة تسمح لها بالعمل».

حافلات المدارس الخاصة يبلغ عددها 10 آلاف حافلة بحسب إحصائية العام الفائت.

يتفق صالح حتر مع الصوراني في هذا الطرح. حتر مُشغِّل باصات لمدارس خاصة عدة في عمان الغربية. يقول: «باصات المدارس تشتغل ساعتين يومياً على مدى خمسة أيام بالأسبوع، وتعطل ثلاثة أشهر، وبالتالي يقاس العمر التشغيلي بمدى صلاحية المركبة للخدمة، وليس نسبة إلى سنوات صنعها».

يؤكد حتر أن دائرة الترخيص «قادرة على تحديد ذلك بدقة، لأنها تشدد على مراعاة باصات المدارس بشكل خاص لشروط السلامة العامة».

مصادر في دائرة الترخيص، فضلت عدم نشر اسمها، تقول إن «كثيراً من باصات المدارس تأتي إليها بحالة سيئة، بعضها تم شراؤه من الحراجات، وحُدّث للاستخدام، رغم أن عمره التشغيلي انتهى عملياً وفقاً للمعايير الدولية».

تضيف هذه المصادر أن «هنالك مدارس تؤجر الباصات للرحلات الداخلية وللحج، مما يساهم في استنفاد قدراتها بشكل أسرع، ما يمكّنها من جني أرباح أعلى».

سعيد، صاحب ورشة تصليح سيارات في الوحدات، يؤكد ما سبق، ويضيف أن كثيراً من باصات المدارس الخاصة تزوره بشكل أكثر من المعتاد عند اقتراب موعد ترخيصها لتصليح الأعطال فيها.

المحلل الاقتصادي فهمي الكتوت، يرى أن «مراعاة سلامة الطالب أهم من الجانب الربحي الذي تسعى إليه المدارس الخاصة، فهي شركات استثمارية بالنهاية، بخاصة أن تكاليف المواصلات لا تُدفع من رأس المال، وإنما يتحملها الأهالي».

تجيير تكلفة المواصلات إلى الطلبة قد يؤدي إلى «هجرة» الطلبة غير القادرين على تحمل الزيادات المتكررة، إلى المدارس الحكومية التي تعاني أصلاً من ضغط.

في المقابل، تلجأ مدارس خاصة لـ«رفع الأقساط لتغطية الخسارة»، بحسب حسني عايش، الكاتب المتخصص في الشأن التربوي.

يؤكد عايش أن «تعرفة نقل الطلبة مربحة جداً للمدارس الخاصة، وتغطي عوائدها جزءاً كبيراً من تكاليف التدريس»، لافتاً إلى أن الباصات يتم شراؤها بالأقساط، كما أن تكاليف تشغيلها لا تُذكر قياساً مع العوائد، فبعض المدارس يتقاضى من الطالب أضعاف تكلفة نقله الحقيقية.

يخلص عايش إلى القول: «بحسبة بسيطة، يكون استخدام الطالب للتكسي أقل تكلفة».

تؤكد هذه المعادلة أم عبدالله، والدة طالب في إحدى المدارس الخاصة في عمّان الغربية، فهي تدفع سنوياً 500 دينار بدل أجرة الباص، لم تستطع إخفاء امتعاضها من احتمال زيادة التعرفة نتيجة قرار شطب الباصات، وعلقت بالقول: «أبصَر مين بدّه يستفيد».

«ما بيكفي أن المدرسة أصلاً رفعت الرسوم للسنة المقبلة تقريباً الضعف، دفعنا 3500 دينار رسوم لابني من غير الكتب والمواصلات والنشاطات والمصاريف، ويا ريت حاسّين إنه النتيجة كويسة. مستواه عادي»، تقول أم عبدالله، وتضيف: «كنت بفكّر أنقله لمدرسة أرخص، الآن بدوّر عن جدّ، لو كان بنت كنت فكرت بمدرسة حكومية، بس الولد صعب، مدارس الذكور بالحكومة مستواها في تراجع».

تتساءل أم عبدالله كيف ستتصرف لو كان أولادها الثلاثة على مقاعد الدراسة معاً.

فتحي، والد طالبين في إحدى المدارس الخاصة في عمّان الشرقية، أبدى استعداده للاستغناء عن الباص إذا رُفعت تكلفته. يقول: «إذا كان الرفع عالياً ولا أحتمله سأنقلهم إلى مدرسة حكومية».

كانت المدارس الخاصة رفعت في نيسان/إبريل 2008 الرسوم بنسبة 15في المئة للتعليم الأساسي، و20 في المئة للتعليم الثانوي، بدعوى ارتفاع التكلفة التشغيلية، والخسائر المتكررة.

لكن بعد انخفاض أسعار الوقود، عادت عن القرار مدارس معدودة فقط.

بحسب إحصائية العام الفائت، يضم قطاع التعليم الخاص نحو 500 ألف طالب، موزعين على 2100 مدرسة.

المدارس الخاصة تصرّ على ضرورة التعامل معها بما يتناسب مع مساهمتها النوعية في قطاع التعليم، أمام شكوى تكاد تحوز على إجماع، تتمثل في سيطرة الرغبة بالربح لدى هذه المدارس، فيما الأهالي يجدون أنفسهم بين نارين: التكلفة العالية لتعليم أبنائهم في المدارس الخاصة، واللجوء إلى مدارس حكومية فقدت القدرة على أداء مهامها التربوية بكفاءة.

أردني

دُور الحضانة: تجاوزات رغم الرقابة الصارمة

دلال سلامة

«الطفلة ترقد في المدينة الطبية في حالة غيبوبة تامة، الأطباء يقولون إنها مصابة بتلف دماغي، لكنهم لم يستطيعوا بعد تشخيص السبب. الذين يمتلكون السر هم العاملون في الحضانة، لكنهم يرفضون البوح بما حدث».

هذا ما قاله محمد بني علي، الأب المفجوع بابنته الصغيرة صبا، التي دخلت قبل أربعة أسابيع في غيبوبة أثناء وجودها في الحضانة.

الطفلة البالغة من العمر خمسة أشهر، أوصلها أبواها كالعادة إلى الحضانة الواقعة في منطقة الشميساني، ليفاجآ بعد ساعة بمكالمة من الحضانة تفيد بأن ابنتهما نُقلت إلى المستشفى التخصصي في حالة غيبوبة.

أوضاع الحضانات تعرفها جيدا آلاف الأمهات العاملات

بني عطا الذي ينتظر صدور التقرير النهائي للطب الشرعي، يؤكد أن ابنته كانت في صحة ممتازة، ويشكك في إفادة العاملات في الحضانة التي تقول إنهن نقلن الطفلة إلى المستشفى عندما لاحظن أثناء تبديلها لملابسها أنها لا تتنفس. «هذا كلام غير مقنع أبدا، لأن التقرير الأوّلي الذي أصدره المستشفى التخصصي يقول إن الطفلة وصلت في حالة توقف في التنفس والنبض وازرقاق في كامل الجسم، وأعرف من خلال عملي في الدفاع المدني أن هذا يعني أنها كانت في حالة اختناق، فكيف وصلت إلى حالة الازرقاق الكامل في الجسم دون أن ينتبه إليها أحد؟».

بعد عشرة أيام على حادثة صبا، فجعت عائلة أخرى بطفلها، محمد خلدون المعايطة، البالغ من العمر ثمانية أشهر، الذي نُقل متوفيا إلى مستشفى الزرقاء الحكومي، بعد أن لاحظت العاملات في الحضانة أنه «كان نائما بشكل غير طبيعي».

تقرير الطب الشرعي صدر قبل أيام، وأحيل إلى المدعي العام. بحسب رئيس المركز الوطني للطب الشرعي، مؤمن الحديدي، فإن الوفاة نجمت عن «الاختناق جرّاء وجود مرتجعات طعام داخل الجهاز التنفسي للرضيع، مع وجود عامل مساند، هو الإصابة بالتهاب رئوي حاد».

في الأردن 732 حضانة، بين خاصة وتابعة لمدارس وزارة التربية والتعليم، وجمعيات خيرية، يستفيد منها 13750 طفلا تتراوح أعمارهم بين الشهر والسنوات الأربع.

نظام ترخيص الحضانات ومراقبتها الصادر العام 2005، وما تبعه من تعليمات صدرت العام 2008، نظام صارم، خاض في أدق التفاصيل، فحدد عدد الأطفال والمربيات ومؤهلاتهن، ومساحة الغرف، وارتفاع السقف، ونوعية الأثاث، ونوعية المياه، ووضعية جرة الغاز وسلال النفايات، لدرجة أنه تدخل في نوعية طلاء الحضانة، واشترط أن يكون «من النوع الخالي من الرصاص».

هذا فضلا عن تعليمات تُحذر العاملات من الإهمال أو استخدام العنف، أو العزل. لكن هل كان الأمر يحتاج إلى حالتَي وفاة وتلف دماغي لرضيعين خلال عشرة أيام، كي يُطرح السؤال: هل يُطبَّق هذا القانون على أرض الواقع، أم إن حاله حالُ قوانين أخرى «صارمة»، لكن على الورق. ذلك أن أوضاع الحضانات تعرفها جيدا آلاف الأمهات العاملات اللواتي يودعن كل صباح فلذات أكبادهن في أماكن رعاية لا تتوافر فيها دائما الشروط الأساسية للرعاية.

والد صبا نفسه، يقول إنه قبل يومين من الحادثة كان قد بدأ مع زوجته البحث عن حضانة أخرى، بسبب ما لاحظاه من أوضاع خاطئة خلال الشهر الذي قضته ابنته في الحضانة. «أكثر من مرة وجدت زوجتي أن المربية كانت تترك زجاجة الحليب في يد ابنتي دون مراقبة، وعندما كانت تعترض، كان يقال لها إن البنت يجب أن تتعود الرضاعة بنفسها. ملابسها كانت دائما غارقة بالحليب، ومرة ذهبت زوجتي إلى الحضانة في غير موعدها فوجدت الطفلة مغلَقاً عليها وحدها في غرفة وتبكي».

جمانة (27 عاما) تعمل معلمة، نقّلت ابنها البالغ من العمر سنتين في ثلاث حضانات. «نقلت ابني من الحضانة الأولى لأنني لاحظت لأيام عدة أن المناشف التي أضعها في حقيبته تبقى على حالها، فقمت بزيارة مفاجئة، لأكتشف أن العاملة هناك تستخدم منشفة واحدة للأطفال الثمانية الذين في عهدتها».

جمانة لم تنتظر لتكتشف المزيد، ففي رأيها أن من يستخدم منشفة واحدة لثمانية أطفال يمكنه أن يفعل أشياء أكثر سوءا، فقامت بنقل ابنها إلى حضانة ثانية، ثم ثالثة، لكنها وجدت أن الحال لا تختلف كثيرا.

الزيارات المفاجئة تكتيكٌ تستخدمه معظم الأمهات اللواتي يودعن أطفالهن الحضانات، ذلك أنها الطريقة الأمثل لمعرفة حقيقة الحال، وما تكتشفه الأمهات أثناء «الكبسات» غالبا لا يسر الخاطر. هناك قصص عن تعنيف الأطفال، وتركهم يبكون، أو ما اكتشفته أسماء (29 عاما) التي دخلت فجأة إلى الحضانة لتجد أن العاملة تجلس على الأرض، والأطفال يتحلقون حولها، وهي تقوم بإطعامهم من صحن واحد، وبملعقة واحدة.

تفاوت الخدمات التي تقدمها الحضانات يرتبط بشكل أساسي بتفاوت الرسوم التي تتقاضاها، والأمهات اللواتي لا يستطعن دفع أكثر من عشرين ديناراً للطفل يعرفن أن الحضانة في هذه الحالة لا تكون أكثر من مكان للإيواء. لكن هذا ليس حال حضانات أخرى يتدرج رسم الطفل فيها ليصل إلى مئتي دينار، وتقدَّم للأطفال إضافة إلى الرعاية المتميزة على صعيد المأكل والملبس والنظافة والتفاعل الاجتماعي والعاطفي، برامجُ تعليمية وترفيهية تتضمن تعليم اللغات والكمبيوتر.

علياء الأخضر، مديرة لواحدة من هذه الحضانات، تقول إن الأطفال ابتداء من عمر السنتين يشركون في برامج تعليمية وترفيهية تتضمن التلوين والزراعة والطبخ والألعاب الرياضية، ليتخرجوا في عمر الرابعة مستعدّين لدخول الروضة.

رئيسة قسم الحضانات في وزارة التنمية الاجتماعية أماني إدريس، تقول إن القانون يطبَّق بحزم، وإن رقابة صارمة تمارَس على الحضانات، فهناك 38 مديرية تنمية موزعة على جميع أرجاء المملكة تقوم بمراقبة الحضانات، من خلال زيارات مفاجئة، بواقع مرة كل ثلاثة شهور كحد أدنى. بحسب إدريس، قامت الوزارة في العام الفائت بإغلاق 26 حضانة، ونفذت عقوبة الإيقاف المؤقت لمدة ثلاثة شهور في حق 14 حضانة، كما تم توجيه إنذارات إلى 33 حضانة.

معظم التجاوزات تتعلق بتجاوز الطاقة الاستيعابية، والنظافة، ومؤهلات العاملات.

إدريس التي تعترف بوجود تجاوزات، تقول إن الأهل يجب أن يكونوا شركاء للوزارة في مراقبة أداء الحضانات، والإبلاغ عن أي تجاوزات لتستطيع الوزارة معالجتها. «يحدث كثيرا أن نتلقى اتصالا من أم تشكو من قلة الرقابة على الحضانات، وعندما نطلب منها اسم الحضانة المعنية ترفض بحجة أنها خائفة من أن تساء معاملة ابنها إذا عُرف أنها تقدمت بالشكوى، وهناك حالات عدة لشكاوى خطية تقدم بها أولياء أمور، ثم عادوا يطلبون سحب الشكوى لأنهم لا يريدون قطع أرزاق الناس».

وزارة التنمية الاجتماعية لم تتخذ أي إجراء في حق الحضانتين المعنيتين بانتظار صدور حكم القضاء، لكن هاتين الحادثتين كانتا على ما يبدو السبب وراء تعليمات جديدة صدرت مؤخرا عن الوزارة، تقضي بألاّ تقوم أي حضانة باستلام أي طفل من أهله، أو تسليمه إليهم، إلا وهو مستيقظ.

الوحدة الاستثمارية للضمان: شُحٌّ في السيولة وشراء أراضٍ

محمد علاونة

إعلان رئيس هيئة الوحدة الاستثمارية للضمان الاجتماعي فارس شرف، عن نية الوحدة شراء قطع أراض تابعة لشركة تعمير القابضة، يثير تساؤلاً حول ما إذا كانت الوحدة تخلت عن مساهمتها في مشاريع حيوية مثل جر مياه الديسي وسكة الحديد ونقل ميناء العقبة، خصوصا أن الوحدة الاستثمارية، لا تمتلك أكثر من 400 مليون دينار كسيولة،بعد أن ضخت أكثر من 4.5 بليون دينار استثمارات في قطاعات العقار والسندات والسياحة، منها 4 بلايين دينار في الأسهم.

ما كشفت عنه الوحدة كان قد أخذ بُعداً غير عادي بعد تداخلات برلمانية، بسبب شكوى نواب من شُحّ في المعلومات حول الصفقة، بحسب الناطق الإعلامي باسم كتلة الإخاء النيابية عبدالرحيم البقاعي، الذي يرى من الأهمية بمكان أن تكون هنالك شفافية في مثل هذه المسائل، في إشارة منه إلى غياب رئيس الوحدة الاستثمارية في الضمان الاجتماعي فارس شرف، عن لقاء الكتلة لمؤسسة الضمان الاجتماعي، التي كان ينوى فيها النواب الاستفسار عن الصفقة.

وتنوي الوحدة شراء أراض بقيمة 30 مليون دينار من أصل 70 مليون دينار مخصصة لشراء الأراضي خلال العام الجاري2009، منها قطعتان لـ «تعمير» في منطقتي أم العمد وأم الكندم بقيمة 18.25 مليون دينار.

يعزو شرف شراء الأراضي الى أن أسعار الشراء مغرية ومجدية، كونها تقل بنسبة 25 في المئة، عن الأسعار التي قدرها ثلاثة مقيمين معتمدين من الوحدة، إضافة إلى أن موقعها «استراتيجي»، في الوقت الذي يمر فيه العالم ومنه الأردن بحالة انكماش قد تستمر لعدة سنوات، وبالتالي يصعب التكهن بمصير الأسعار مستقبلاً، وقد تنخفض الى أقل من النسبة التي بينها شرف لتحسب تراجعاً في استثمارات الوحدة المعلنة دوريا، بحسب رئيس جمعية اقتصاديي العالم الثالث، يعقوب الكسواني.

يقول الكسواني: «على مؤسسة الضمان الاجتماعي أن تعيد النظر في وسائلها الاستثمارية لأموال المؤسسة من خلال توجيهها إلى القطاعات الاقتصادية الأكثر ربحية وديمومة، وضرورة وضع خطط استثمارية جديدة للمساهمة في مسيرة التنمية، وخلق فرص عمل للشبان، وضمان حقوق الأجيال المقبلة.

إعلان وحدة الضمان جاء تزامناً مع دراسة أكتوارية أعلنت عنها مؤسسة الضمان الاجتماعي، حذّر فيها مدير عام المؤسسة عمر الرزاز من أنه بحلول العام 2017 سوف تتساوى الإيرادات التأمينية مع النفقات التأمينية، كما ستتساوى الإيرادات التأمينية وعوائد الاستثمار مع النفقات التأمينية في العام 2028، ما تضطر معه مؤسسة الضمان للبدء بتسييل موجوداتها وأصولها للوفاء بالتزاماتها التأمينية.

وحذّر الرزاز في الدراسة التي عرضها الأسبوع الماضي من نفاد أموال الصندوق في العام 2038، لتبدأ بعدها مرحلة العجز التراكمي، ليصل، كما تتوقعه الدراسات، إلى نحو 70 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي للأردن، وهو ما سيضع المؤسسة والبلاد أمام وضع صعب للغاية على المستويات كافة.

أردني

الحاجة إلى مشروع وطني يفتح أفقاً للأجيال

تتمة المنشور على الأولى

في الوقت نفسه، تثير الأزمة المالية العالمية مخاوف من انعكاس متزايد لها على المملكة، يتمثل في انكماش أرباح المؤسسات والشركات الكبيرة، وتقلص ضرائبها ورسومها، وتسريح جزء من كوادرها الوظيفية، وتجميد فرص التشغيل، وانخفاض تحويلات الأردنيين العاملين في الخارج، مع مخاوف من تسريح أعداد منهم، مع ما لذلك من آثار تعرقل فرص الحد من الفقر والبطالة.

مع ذلك، لا تجد الحكومة حرجاً في "تحسين" رواتب الوزراء ورفعها إلى الضعف تقريباً، في إطار سياسة عامة مرعية الإجراء ما انفكّت تفعل فعلها، وتقوم على الاستمالة والاسترضاء والمحاصصة المعلنة وغير المعلنة، والتي تفتح الشهية على المزيد من المطالب الفئوية والجهوية، بحيث يتحول الصالح العام إلى مجرد تعبير إنشائي غير قابل للترجمة في الواقع العياني. ويتكرس الولاء والاحتكام إلى مصالح ضيقة هي مشروعة في الإطار الوطني العام وكجزء من هذا الإطار، لكنها ليست كذلك حين تستقل بـ"ذاتها" وحين يكون الوفاء بها حصراً هو المصداق على سلامة الأداء وعلى سير المركبة سيراً حسناً.

أدى ذلك إلى تعزيز الهويات الفرعية والأولية، وهو ما لم تكن الحال عليه قبل نصف قرن وأكثر، وحين لم يكن التعليم منتشراً، وكانت وسائل الإعلام تقتصر على إذاعة وبضعة صحف. تكريس الهويات الفرعية يؤدي لتهتك النسيج الاجتماعي وللتنافس غير الصحي، ويضرّ بصورة الدولة كمرجعية ومظلة وصاحبة ولاية عامة تتقدم على أيّ ولاءات أخرى.

ومن المفارقة أن الحكومات لا تأخذ هذا الأمر في الحسبان: فهي حين تعطي على قاعدة المحاصصة وعبر سياسة الاسترضاء والاستمالة (وجهها الآخر إقصاء وإغفال)، فإنها تثير حفيظة أطراف أخرى، والأهم أن الحكومات تسحب بذلك من رصيدها القانوني والمعنوي.

في هذه البيئة، ترتفع شعارات مثل مناوئة "الوطن البديل"، دون أن تؤدي الغرض المفترض منها، وهو مقاومة التوسع الإسرائيلي، والاعتصام بحق العودة للاجئين، بوصفها قضايا وطنية أردنية تمس مصالح الأردن العليا، كما المصالح والحقوق المباشرة لفئات عريضة من المواطنين. بدلاً من ذلك يجري زجّ هذا الشعار في دوامة المصالح الفئوية المتدافعة، لتنتهي مخرجاته، لا بالتشدد في مواجهة التوسعية الاسرائيلية، بل بوضع حقوق ومقتضيات المواطنة تحت المراجعة. وهو ما حمل قائد البلاد في لقائه الأخير (الاثنين 2 آذار/مارس الجاري) بشخصيات عامة، على الدعوة لطرح مثل هذه الشعارات جانباً.

> **تفعيل الحياة الديمقراطية يقتضي إرساء بيئة مدنية**

مع أخذ ما تقدم في الحسبان، مقروناً بقانون انتخاب تفتيتي، وبتشكيل الحكومات على غير أسس سياسية تمثيلية، وبعيداً عن التشاور مع كتل الاحزاب والنقابات وممثلي المجتمع المدني، فإن ذلك يفضي في المحصلة إلى إفقار الحياة السياسية وتجويفها، ولا يعود هناك مواطن تختزن ذاكرته أسماء عشرة وزراء ومثل هذا العدد تقريباً من النواب، على ما لاحظ زميل كاتب (راكان المجالي في "الدستور")، إضافة إلى أسماء الأحزاب ورموزها، كما دلت استطلاعات رأي متواترة، بما يمثل نزوحاً جماعياً عن الانشغال بالشأن العام، ويعكس انقطاعاً بين الرأي العام والمستوى السياسي التنفيذي والتشريعي. والخشية أن هناك من تروقه هذه الحال، على قاعدة أنه "كلما نأى الناس عن الخوض في السياسة والانشغال بها، خفّ وجع الرأس". ويغيب عن هؤلاء أن حالة الفراغ السياسي يتم ملؤها باستهواء التطرف أو حمى الاستهلاك أو الجنوح الفردي، أو التوزع بين قطبَي التغريب من جهة، والإقامة في الهويات الأولى القبلية والمناطقية وسواها من جهة ثانية. ويتم بذلك كبح التطور العام، وحرمان الأجيال من المشاركة، والوقوع في العديد من المشكلات التي تستنزف الجهد التماساً لحلول لها، وتتأثر سلباً صورة الأردن في الخارج.

ولئن كان هذا الطرح لا يأتي بجديد، فكثيراً ما تم التركيز عليه سابقاً في أدبيات سياسية شتى، فإنه من الواضح أن تفعيل الحياة الديمقراطية لن يؤتي ثمره، دون إشاعة بيئة مدنية كنا نتمتع بمثلها قبل نصف قرن كما سبقت الإشارة، وليس المطلوب استيراد نماذج "غربية وغريبة"، بل وضع وثيقة تاريخية مثل "الأجندة الوطنية" موضع التطبيق، والدفع نحو دمج مكونات المجتمع رجالاً ونساء، والإعلاء من عمومية القوانين، ومن قيمة العمل وتجويد الإنتاج، ومن قيم المواطنة.

سوى ذلك، فإن الانتخابات، على سبيل المثال، سوف تسهم في المزيد من التفتت والشخصنة وحجب القضايا العامة عن الأنظار، وسوف تفرز المجالس النيابية حكومات تقترب من صورتها. ويبقى الجميع في الدوامة نفسها، حيث تسود الشكوى على الألسنة والأقلام في غياب مشروع وطني يستنهض الطاقات، ويحدد أهدافاً واقعية كتلك التي بلغتها مجتمعات ودول تشابهنا.

نمو الهويات الفرعية: تحدٍّ خطير على المدى البعيد

فارس بريزات

يرتكز الأمن الاستراتيجي في بعده الداخلي على قوة الدولة وقدرتها على فرض القانون على الجميع بالتساوي. ويشمل هذا الإطار ضمان المساواة في الحقوق والواجبات بين المواطنين. الثقة العامة في مؤسسات الدولة جيدة، ولكنها تتعرض لتجاوزات تسهم في ضعضعة هذه الثقة. أبرز هذه التجاوزات تقديم الهوية الفرعية بتفرعاتها المختلفة؛ عشائرية، قبلية، عائلية، إثنية، طائفية، دينية على المعايير المدنية التي تشكل أساساً لبناء الهوية الوطنية الجمعية. المعايير المدنية، أي غير البدائية، ترتكز على الكفاءة والقدرة والتأهيل للقيام بالواجبات والحصول على الحقوق، وفي التعيين في القطاعين العام والخاص. تجاوز هذه المعايير، في المحصلة، يكون على حساب الهوية المدنية للمواطنين، وبالتالي يقع الضرر على الجميع نظراً لتقديم هوية فرعية على حساب الهوية المدنية.

الإشكالية الأساسية في نمو الهوية الفرعية هي تحولها إلى هوية سياسية واقتصادية. عندما تكون الهوية الفرعية هي أساس العمل السياسي لفئة من المواطنين ويقدمونها على مواطنتهم تتحول هذه الفئة إلى العمل من داخل الدولة على تقويض أسس المواطنة فيها، ربما عن غير قصد، ولكن النتائج لا ترتبط بالضرورة بالنيات. الخطر الكامن في هذا السلوك هو أن نجاح بعض الفئات في تعظيم امتيازاتها بسبب الانتماء العشائري أو الجهوي أو الإقليمي أو الديني أو الطائفي على حساب الآخرين، تعطي نموذجاً للآخرين لسلوك الطريق نفسه، وبهذا تصبح الهوية الفرعية مصدراً لتحقيق مصالح اقتصادية من خلال التوظيف السياسي لها ولمتعلقاتها.

وهذا يعني أن كل مواطن، من حيث المبدأ، عرضة لهضم الحق، لأن لكل مواطن هوية فرعية، ولأن المعايير التي تطبق تصبح مختلفة عند تطبيقها من شخص لآخر ومن وقت لآخر. الهوية الفرعية التي لا تستطيع التعبير عن نفسها سياسياً واقتصادياً تشعر بعدم المساواة، لأن أداة القياس هي نجاح هويات فرعية أخرى في التعبير عن نفسها سياسياً واقتصادياً. ويأتي كل هذا على حساب العدالة بين المواطنين. الأصل أن تكافؤ الفرص بين المواطنين مضمون بالقانون والممارسة، ولكن هنالك من يعتقد أن هذا المبدأ غير مطبق في الأردن، وأن الهويات الفرعية من أسباب عدم تطبيقه. المساواة في العبء تعني كذلك المساواة في الفرص. ولكن عدم المساواة في الفرص والمساواة في العبء يخلق إحساسا غير إيجابي تجاه مكونات المجتمع والدولة. ولهذا نتائج غير إيجابية على الهوية الوطنية المدنية التي نصبو للوصول إليها.

في المجتمع الأردني هناك علاقة مباشرة بين نمو وتقديم الهوية الفرعية على حساب الهوية المدنية من جهة، وبين الفساد الإداري، أي ممارسة الواسطة والمحسوبية، من جهة أخرى. كما أن هناك العديد من القوانين والممارسات التي ترعى الهوية الفرعية على حساب الهوية المدنية؛ منها قانون الانتخاب الذي يخصص مقاعد على أساس الدين والعرق والقومية. ويوفر الإطار التشريعي لنمو الهويات الفرعية الأخرى غير المنصوص عليها في القانون. وهنا تصعب الموازنة بين مفهوم التقدم الذي يعتمد على المواطنة من جهة وبين تمييز الفرد على أساس دينه أو عرقه أو أي هوية أولية أخرى. الخطر الذي ينجم عن هذا التقسيم هو نمو الهويات الفرعية على أسس غير مدنية. وما يخيف هنا هو أن الاستثناء للآخرين يقوم على أسس ليست من اختيارهم، فنحن لا نختار الدين أو العرق أو الطائفة أو غيرها من الهويات الفرعية. فكيف يتم تعريفنا بقانون الانتخاب - الذي يهدف لبناء مجتمع سياسي ديمقراطي - على أسس غير سياسية وغير ديمقراطية وينتفي منها أحد أهم أسس الديمقراطية؛ الحق في الاختيار؟.

> **قوانين وممارسات ترعى الهوية الفرعية على حساب الهوية المدنية**

بقدوم وزير تنمية سياسية جديد، نأمل أن ننتقل بقانون الانتخاب من تكريس الهوية الفرعية إلى الهوية المدنية، والمساواة التامة بين المواطنين. بالتأكيد ستكون هناك قوى لا تقبل بإلغاء التمايز الديني والعرقي والجهوي في قانون الانتخاب، لكن لا بأس أن يدرك هؤلاء أن بقاء هذه التمايزات هو خطر على المجتمع الأردني في المدى البعيد.

أردني

الإصلاح السياسي ملف ساخن على أجندة فعاليات وطنية

السجل - خاص

واجهت عملية الإصلاح السياسي في الفترة الماضية استعصاء غير عادي، إذ تراجع ملف الإصلاح إلى الخلف في الأجندة الحكومية، حتى إن قانون الانتخاب الذي يشكل حجر الأساس في العملية الديمقراطية لم يحظ بأية إشارة في البيان الوزاري، رغم أن هذا القانون الذي صدر العام 2001، ما زال مؤقتاً، وأجريت على أساسه انتخابات مجلسي النواب الرابع عشر (السابق) والخامس عشر (الحالي).

كما أن قوانين مثل قانون الجمعيات الجديد، وقانون الاجتماعات العامة، حتى بعد التعديل الشكلي الذي أجري عليهما، يثيران ليس فقط قلق المجتمع السياسي والمدني في الأردن، بل كذلك منظمات مجتمع مدني دولية تعنى بحقوق الإنسان.

وعلى خلفية إدراك أن تحقيق خطوة نوعية في ملف الإصلاح السياسي يحتاج إلى توافق وطني رسمي وأهلي، التقت نخبة من الفعاليات العامة المستنيرة من رجال دولة سابقين وشخصيات سياسية وحزبية وإعلامية من بينها الناشط السياسي موسى المعايطة، الذي أصبح وزيراً للتنمية السياسية في التعديل الحكومي الأخير، وسعت خلال سلسلة من اللقاءات الحوارية إلى بلورة مرتكزات واقعية لإصلاح سياسي تدريجي وآمن لا يشكل قفزة غير محسوبة النتائج، ويتفق في الوقت نفسه مع المصالح الوطنية الجامعة دون إثارة قلق أي من مكونات المجتمع الأردني، باعتبار أن التقدم على هذه الطريق يشكل ضرورة قصوى لتطوير الديمقراطية وتحديث البنى السياسية للدولة الأردنية وتكريس استقرار وطني حقيقي.

هذه اللقاءات خلصت إلى أن تجاوز الإشكاليات الأساسية التي تعيق عملية التحول الديمقراطي، يحتاج إلى تحقيق انفتاح سياسي جوهري. وقدّرت أنه بالرغم مما يمكن أن يشتمل عليه ذلك من مخاطر، فإن الانغلاق السياسي، وتجاهل تطلعات الناس لبناء دولة قانون والمؤسسات، ينطوي على مخاطر أكبر، لأنه قد يؤدي إلى اختلالات اجتماعية مكلفة.

وشخّصت هذه الحوارات أبرز العقبات التي تواجه الإصلاح السياسي، وفي مقدمتها إشكالية التكوين الديموغرافي للمجتمع الأردني وارتباط هذا التكوين بحل القضية الفلسطينية، ووجود مخططات إسرائيلية ترمي إلى تصفية القضية الفلسطينية من خلال النظر إلى تمتع الثقل الفلسطيني الموجود في الأردن بحقوق المواطنة يؤهل البلاد لأن تكون «وطناً بديلاً» للفلسطينيين.

ومن هذه العقبات، غياب التوازن في الحياة الحزبية في المملكة، إذ لا وجود لأحزاب سياسية كبيرة ومؤثرة، باستثناء حزب جبهة العمل الإسلامي، الذي يتخوف البعض من عدم التزامه بالعملية الديمقراطية في ضوء تجارب إسلاميين سابقة، إضافة إلى اقتران مصطلح الإصلاح السياسي ببعض المفاهيم الخاطئة، مثل تفكيك الدولة وإعادة تركيبها، وبعض السياسات غير الشعبية التي قامت بها اتجاهات نافذة في الدولة الأردنية، وصفت بأنها تعمل بناءً على أجندات وأهداف خارجية، وظهرت كأنها حامية مشروع الإصلاح أو وكيلته في الأردن.

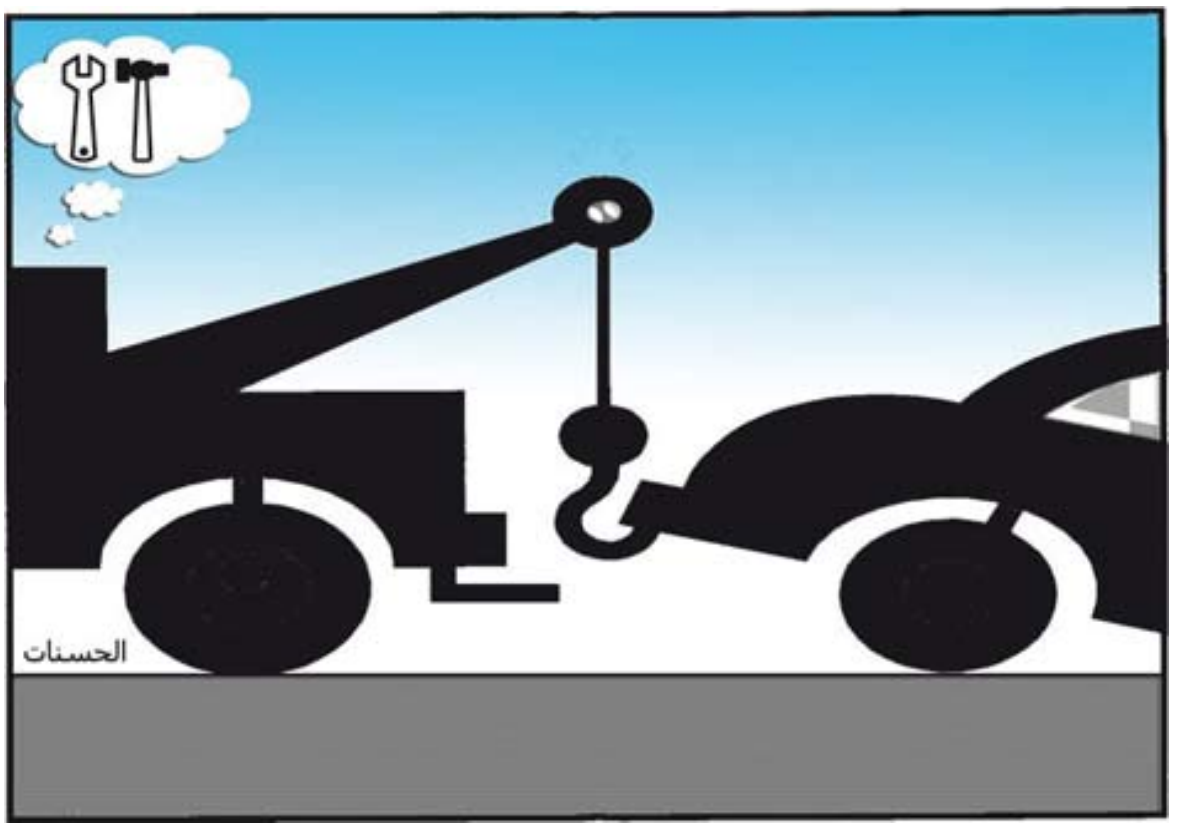

لقاءات حوارية بلورت مرتكزات واقعية لإصلاح تدريجي

وارتأت هذه الفعاليات العامة أن أهمية الإصلاح تكمن في بناء دولة القانون التي تحقق المساواة والعدالة بين جميع المواطنين، وتنهي الفساد والمحسوبية والواسطة أو أي أشكال أخرى من الممارسات التي قد تولد إحساسا بالظلم وعدم المساواة بين المواطنين. فضلاً عن تقليص الفجوة بين الدولة والمجتمع عن طريق توسيع مشاركة المجتمع في إدارة أمور الدولة وتمكينه من تجديد النخب السياسية ومراقبتها ومحاسبتها.

كما تتجلى أهمية الإصلاح في استكمال مشروع بناء الدولة الوطنية الحديثة والذي لا يمكن نجاحه دون تحديث آليات العمل السياسي وطرق إنتاج النخب السياسية، وفي تعزيز الجبهة الداخلية في مواجهة أي أخطار خارجية قد تواجه الدولة الأردنية.

وحدّدت الحوارات المشار إليها أسساً لتحقيق ما اعتبرته إصلاحاً آمناً ومقبولاً، من خلال البحث عن حلول سياسية وعملية لتجاوز الإشكاليات والعقبات التي عطّلت عملية الإصلاح: ويأتي في مقدمة هذه الأسس الالتزام بالثوابت الوطنية الأساسية وعدم المساس بها (الدستور، مؤسسة العرش، الأردن وطن لجميع أبنائه).

وشددت هذه الشخصيات على أن عملية الانفتاح والإصلاح تستهدف الإصلاح السياسي بحد ذاته، وذلك من أجل تحديث آليات إدارة الحكم والارتقاء بمستوى ونوعية النخب السياسية الممثلة وإعادة الاعتبار لقيم العمل الجماعي المؤسسي والذي يحترم الدستور ويضع المصلحة الوطنية في الأولوية، مستخلصة أنه يجب إلغاء أي تصورات أو انطباعات أخرى تولدت نتيجة الأخطاء التي مورست في الفترة السابقة، والتي بدا معها وكأن هدف عملية الإصلاح هي استبدال فئة معينة بفئة أخرى (حرس قديم وجديد)، أو إعادة ترتيب الوضع السياسي في الأردن على أسس تعتمد سياسة المحاصصة، أو تفكيك الدولة وإعادة تركيبها من أجل خدمة بعض الدوائر والجهات الخارجية.

وتوقفت هذه الحوارات أمام حقيقة أن هناك فئة واسعة من المواطنين تعود أصولها إلى الشعب الفلسطيني الشقيق الذي تعترف له الشرعية الدولية بحقه في تقرير المصير على تراب وطنه في دولة وطنية مستقلة، وبحق اللاجئين من أبنائه في العودة والتعويض. واعتبرت هذه اللقاءات أن من أسس الإصلاح انخراط هؤلاء المواطنين في العمل السياسي الوطني العام، ما يتطلب دمج التمسك بحق العودة للاجئين وبحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني في برامج المؤسسات الأردنية على المستويين الرسمي والشعبي، أي على مستوى الحكومة والبرلمان والأحزاب والمجتمع المدني باعتبارها قضايا وطنية أردنية، لأنها تمثل حقوقاً لمواطنين أردنيين.

وتوافقت هذه الفعاليات السياسية على اعتبار أن من أسس الإصلاح رفض مشروع «الوطن البديل»، وهو ما يمثل مصلحة مشتركة للشعبين الأردني والفلسطيني، وبخاصة، أن هناك أوساطاً إسرائيلية ما زالت ترفض قبول «حل الدولتين» وتروج لمشروع الوطن البديل الذي يلقى قبولاً لدى بعض الدوائر الغربية.

ومن أجل مجابهة هذا المشروع، دعت هذه الحوارات إلى اتفاق أردني فلسطيني على المستويين الرسمي والشعبي، يؤكد أن الحل الوحيد المقبول هو قيام الشعب الفلسطيني بتقرير مصيره وإقامة دولته الوطنية المستقلة على الأرض الفلسطينية وعاصمتها القدس، وأن أي علاقة مستقبلية بين الشعبين الأردني والفلسطيني يجب أن يتم بحثها بين الدولتين الوطنيتين للشعبين، وهذا يعني أنه لا يجب إجراء أي ترتيبات أو اتفاقات تخص مستقبل العلاقة بين الشعبين قبل قيام الدولة الفلسطينية المستقلة، كما لا يجب التنازل عن حق العودة والتعويض للاجئين الفلسطينيين.

وشدّدت هذه اللقاءات على الحفاظ على الشخصية الوطنية للدولة الأردنية ونظامها السياسي، وعلى أن أي تطور في العملية الديمقراطية يجب أن يكون تدريجياً ولا يؤثر على حق العودة للاجئين الفلسطينيين، واعتبرت ذلك من أسس الإصلاح المنشود، نافية بأنه يمكن بناء ديمقراطية حقيقية بدون تعددية سياسية، من منطلق أن الأطر والأشكال الحديثة لتحقيق ذلك هي الأحزاب السياسية التي تمثل البديل «العصري» لأشكال التمثيل القائمة حالياً، والتي تؤدي إلى تقوية الهويات الفرعية على حساب الهوية الوطنية الجامعة.

كما أن تسييس الانتماءات الفرعية الاجتماعية (العشيرة، المنطقة، الطائفة) يلحق أذى بهيبة الدولة الأردنية، وبقدرتها على تطبيق القانون، ويجعل من الانتماء العشائري أو الجهوي أو الطائفي بديلاً للانتماء والولاء للوطن ومؤسساته الدستورية، ويعيق التطور الديمقراطي، ويضعف وحدة نسيج المجتمع الأردني.

ورأت هذه المناقشات أن الإطار العام للإصلاح السياسي يتطلب توافر إرادة حقيقية لدى أصحاب القرار بضرورة البدء بعملية الإصلاح، توفير مناخ سياسي إيجابي يعكس قناعة الدولة بالإصلاح السياسي، وبأن المدخل لإصلاح سياسي حقيقي هو اعتماد قانون انتخاب يراعي مختلف الاعتبارات التي ذكرت سابقاً ويساعد على تطوير نوعية العمل البرلماني وتحسينه في آن واحد، ويحقق جملة من الأهداف، ومن بينها: تطوير الحياة السياسية وبناء أحزاب وطنية فعّالة، توفير مصلحة لدى المرشحين للتلاقي في قوائم وطنية، توفير آلية مناسبة لتمويل الأحزاب التي سوف تنشأ عبر الانتخابات.

تسييس الانتماءات الفرعية الاجتماعية يلحق أذى بهيبة الدولة

هذا فضلاً عن إعادة الاعتبار إلى أشكال العمل الجماعي في النشاط السياسي والذي يقدم مصالح الوطن والأفكار والبرامج على المصالح والطموحات الشخصية، ويساعد على تحقيق وحدة وطنية قائمة على أساس مفهوم المواطنة والولاء والانتماء للوطن كبديل للولاءات الفرعية (العشائرية، العائلية، الطائفية والجهوية ...)، ويحسن أيضاً نسبة التمثيل للمواطنين الأردنيين من أصل فلسطيني داخل مجلس النواب، ويراعي في الوقت نفسه المحافظة على الشخصية الوطنية للدولة الأردنية وعدم التنازل عن حق العودة للاجئين، بحيث لا يكون هنالك مجال لإسرائيل أو أي جهة أخرى للإدعاء بأن الأردن وطن بديل للفلسطينيين.

ودعت هذه الشخصيات إلى اعتماد الشكل الذي يتلاءم مع الوضع الأردني من أنظمة الانتخاب التي تجمع بين النسبية والانتخاب الفردي للمناطق، ودمقرطة تشريعات الحياة العامة وفي مقدمتها قانون المطبوعات والنشر، قانون الأحزاب، قانون الاجتماعات العامة، وقانون الجمعيات، وغيرها من الإصلاحات ذات الصلة بمجلس النواب وتفعيل الحياة النيابية.

أردني

"الوطن البديل": أقل من خطر وأكثر من فزّاعة

حسين أبو رمّان

فوضى في المسميات، توظيف في خدمة مواقف مسبقة، استحضار «لنظرية المؤامرة»، كل هذا موجود في بعض الاستخدامات لمصطلحي «الخيار الأردني» و«الوطن البديل»، وهما من المصطلحات الأكثر تداولاً في الحياة السياسية الأردنية.

الاقتراب أكثر من دلالات الأشياء، يملي، بداية، توضيح أن استخدام مصطلح «الخيار الأردني» لم يعد ملائماً أبداً، لأنه يستعمل راهناً في غير مكانه، بينما كان له معنى محدد في السياق التاريخي لتطور الصراع العربي الإسرائيلي، إذ كان هناك خيار أردني بالفعل، خيار يريده الأردن ويسعى لتأمين فرص تحقيقه بالاستناد إلى قراري مجلس الأمن 242 و338، لكن هذا أصبح من الماضي منذ صدور قرار فك الارتباط القانوني والإداري مع الضفة الفلسطينية المحتلة، في 30 تموز/يوليو 1988.

تتفق عبلة أبو علبة، عضو المكتب السياسي لحزب الشعب الديمقراطي الأردني (حشد) مع هذا الرأي من حيث أن الخيار الأردني «ليس مطروحاً من جانب إسرائيل كمشروع سياسي له آلياته».

أما موضوع الوطن البديل فهو أكثر إشكالية، وليس له المفهوم نفسه لدى الفاعلين السياسيين، إذ إنه يراوح بين مشروع صهيوني يقوم على فكرة التهجير القسري للفلسطينيين باتجاه الأردن، وبين اعتبار أن تصفية حق العودة للاجئين الفلسطينيين في الأردن يكرسه وطناً بديلاً لهم.

الوطن البديل، بحسب فارس بريزات، الباحث في مركز الدراسات الاستراتيجية، هو تهجير الفلسطينيين من أرض فلسطين التاريخية سواء من أراضي 1948 أو الضفة الغربية أو قطاع غزة إلى الأردن، بحيث يتحول إلى وطن بديل من وطنهم الأصلي.

الإسرائيليون من جهتهم يروجون لـ«الترانسفير» ويجدون له المبررات، لكن أكثر مواقفهم دلالة هو قول رئيس وزراء إسرائيل السابق آريئيل شارون: «الأردن هو فلسطين»، ما يعني أساساً إسقاط حق العودة للاجئين المقيمين في الأردن، ورفض حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على أرض وطنه، باعتبار أن الفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية وقطاع غزة هم مجرد سكان.

كثيرون في الأردن يعتقدون أن مؤامرة الوطن البديل التي تقترن بفكرة «الترانسفير» تمثل خطراً قائماً، لكن الفاعلين السياسيين منقسمون حول درجة خطورة هذا المشروع، فيما تتحدد التباينات أكثر عندما يتعلق الأمر بكيفية مواجهته.

قبل حوالي أسبوعين، رفض الملك عبدالله الثاني في لقاء له مع عدد من الشخصيات العامة في الديوان الملكي (2/16)، أي تخوف مما يسمى الخيار الأردني، أو أي كلام عن الوطن البديل، أو عن دور أردني في الأراضي الفلسطينية، غير الدور الداعم للأشقاء في سعيهم لإقامة دولتهم على ترابهم الوطني.

فهو أكد أنه «متفائل جداً على مستقبل بلدنا، ومش خايف من المؤمرات»، مشدداً على أن «التخوف هو من الشكوك داخل المجتمع الأردني، هذا هو الذي يخيفنا أكثر من أي شأن ثان».

الفاعلون السياسيون منقسمون حول خطورة «المشروع»

الباحث السياسي بريزات، يعتبر أن مشروع الوطن البديل يمثل خطراً قائماً، منطلقاً من أن له جذوره التاريخية ولن يتلاشى من الذاكرة الجمعية، ويتعزز بتبني أحزاب إسرائيلية متطرفة في الحكومة أو خارجها للتوجه بتفريغ الأرض الفلسطينية من سكانها، مستشهداً بنتائج انتخابات الكنيست الأخيرة التي أفرزت أغلبية نيابية من اليمين واليمين المتطرف.

لكن بريزات يستدرك أن القضية مختلفة على أرض الواقع، إذ توجد معاهدة سلام مع الأردن لن تسمح بالتهجير القسري للفلسطينيين. وليس هناك أفق لترجمة هذا الخطر إلى وقائع على الأرض في الظروف السياسية الراهنة، لا سيما أن الفلسطينيين لا يبدون أي ميل إلى ترك أراضيهم برغم كل قسوة الاحتلال وبشاعته. علاوة على أنه «لم يتطور موقف دولة لدى المؤسسة السياسية والعسكرية الإسرائيلية في اعتماد استراتيجية التهجير القسري، وذلك لأن تحقيق ذلك في الواقع مسألة صعبة جداً».

ويتفق الإعلامي ياسر أبو هلالة مع بريزات على أن الوطن البديل يمثل خطراً حقيقياً وتحدياً مباشراً، منطلقاً من أن لدى الإسرائيليين تصورات جاهزة قديمة وتظهر بين فترة وأخرى ولها صدى في دوائر أميركية وغربية، مشدداً على أن رئيس وزراء إسرائيل الأسبق بنيامين نتانياهو، المرشح حالياً لتشكيل الحكومة الأكثر يمينية، لم يتنكر لماضيه المتطرف برغم براغماتيته. لكن أبو هلالة يستدرك قائلاً: «مع ذلك، فإن الدبابات الإسرائيلية لن تدخل إلى الأردن لقلب الحكم وإقامة الوطن البديل».

في مقابل ذلك، هنالك مقاربات مختلفة، تنطلق في تشخيصها للوضع أساساً، من مواقف الطرفين الأردني والفلسطيني. فالقيادية في «حشد»، أبو علبة تقول «لا يوجد مشروع سياسي اسمه الوطن البديل»، مستندة في ذلك إلى أن الفلسطينيين والأردنيين يتمسكون بحق العودة للاجئين الفلسطينيين في الأردن، سواء على صعيد الموقف الشعبي، أو على صعيد الموقف الرسمي، ممثلاً بخطاب الدولة الأردنية وخطاب منظمة التحرير الفلسطينية.

وتضيف أبو علبة، تأكيداً على رؤيتها بأن كل القوى الوطنية الأردنية تتمسك أيضاً بالسيادة الوطنية الأردنية والحفاظ عليها، مستخلصة بأن الخشية المشروعة هي أن لا يقصد بالتذكير بمخاطر الوطن البديل التصدي لهذه المخاطر، بقدر الترويج لقضايا تكتيكية محلية.

وحول انعكاسات موضوع الوطن البديل محلياً، تشير أبو علبة إلى أن هنالك صراع نخب، يتجلى في وجود اتجاه يرى أن الوضع الديموغرافي الحالي في الأردن هو بمثابة وطن بديل، ويحرص هذا الاتجاه على الانتقاص من حقوق المواطنة، ويقابل هؤلاء دعاة الحقوق المنقوصة، معتبرة أن هذا الصراع لا يمت بصلة لقضايا الناس، لافتة إلى استخدام الوطن البديلة بوصفه بعبعاً لإدامة الانفراد بالقرار وتعطيل الإصلاح.

على صعيد آخر، ليست مفهومة المبالغة في إظهار «التطّير» أمام مواقف معادية، سواء كانت إسرائيلية أو غربية، حينما تروج لمواقف نرفضها. «ليضبط الخائفون أطرافهم من الارتجاف، فالأردن قوي بنفسه وبأصدقائه وبقوى الخير في العالم، وربما هو أقوى من إسرائيل وكل حلفائها»، كتب فالح الطويل في الرأي (1/10)، تعليقاً على ردود فعل محلية كهذه أظهرت فزعها من مقالة السفير الأميركي السابق في الأمم المتحدة جون بولتون في صحيفة واشنطن بوست تحت عنوان «خيار الدول الثلاث»، الذي يزّين فيه عودة الضفة الغربية، وفق صيغة معينة، للسيادة الأردنية، وعودة قطاع غزة للسيادة المصرية، بديلاً لحل الدولتين.

ويضيف الطويل، الدبلوماسي السابق، مشيراً لمقالة بولتون، «فيهتز له مثقفونا كما لو كان إعلان حرب من البيت الأبيض علينا». ويتساءل «أكان يجب أن نعلن حالة طوارئ؟!! هل إذا ظهر مقال معاد في جريدة بعيدة لا ينام بعض الناس عندنا. أي أناس هؤلاء!!»

وفي مسعى لوضع الأمور في نصابها، يقول المحامي سفيان عبيدات إن إسرائيل كيان لا يمكن الوثوق به، «لكن الخطر الحقيقي هو غياب المشاركة في الحكم على صعيد القسم الأكبر من المواطنين»، مشيراً إلى أن الوضع الديمغرافي موضوع مقلق بكل تأكيد بالنسبة لإسرائيل، «لكن كيف يمكن أن نتصدى للترانسفير، هل بالفساد وغياب الديمقراطية؟»

يشدد عبيدات على أن الأردن في حاجة إلى إصلاح، لكن ضمن منظور يختلف عمن يفكرون بنظام المحاصصة، فالأساس الذي يجب أن نحتكم إليه هو الدستور وقانون انتخاب يؤمن تمثيلاً رفيع المستوى، وكلما وفرت العملية الانتخابية للمواطنين انتخاب ممثلين مقْنعين يحققون لهم المُثل التي يتطلعون إليها، فإن هذا يضعف الانكفاء في إطار الهويات الفرعية، التي لا تعد العنصر المقرر في خيارات الناس.

ويرى عبيدات أنه إذا كان هناك قلق حقيقي من الترانسفير، فإنه يجب طرح ذلك للحوار العام. لكن للأسف، فإنه يتم تحاشي فتح هذا الملف بسبب القيود على حرية الرأي، وبذريعة حساسية الموقف، مستخلصاً أنه إذا كانت هناك مخاطر فعلية، فمن باب أولى تحصين الجبهة الداخلية، وهذا يتم بالعدالة وسيادة القانون، مذكراً بنموذج انهيار الدولة العراقية عند أول مواجهة مع الاحتلال بسبب هشاشة الجبهة الداخلية.

مواجهة «مخاطر الوطن البديل» تستلزم إنجاز إصلاح سياسي

ويعتقد أبو هلالة أن مواجهة مخاطر الوطن البديل، يستلزم إنجاز إصلاح سياسي حقيقي ينتج مجلس نواب يعبر عن الناس من حيث أنه يوفر تمثيلاً حقيقياً لهم، لا أن يبقى هيئة على هامش الحكومات، ويتطلب من ناحية ثانية دمج الفلسطينيين في الحياة السياسية.

لكن أبو هلالة يعتقد أن هناك إشكالية تتعلق بالهوية الأردنية، فهو يتساءل: «هل يمكن أن تكون الهوية الأردنية هوية مفتوحة للأجيال القادمة بما لا يمس حق العودة أو يخرج الفلسطينيين من الصراع العربي الإسرائيلي؟».

إن الخطر الحقيقي الذي يواجه كل المنطقة هو الإمعان في تجاهل حق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير. وبالتالي فإن مواجهة هذا الخطر، يتطلب التمسك بحق العودة للاجئين، ومزيداً من الجهد لدعم الأشقاء الفلسطينيين في كفاحهم لدحر الاحتلال وإقامة دولتهم المستقلة على أرض وطنهم.

وفي نهاية الأمر، فإن للأردن، وطناً وشعباً، احتياجات من أجل تطوره ومواكبة التقدم في الإقليم والعالم، وهذا ما لا يمكن تحقيقه دون التقدم على طريق الإصلاح السياسي المتكامل بكل متطلباته؛ على صعيد المواطنة، وعلى صعيد التشريعات الناظمة للحياة السياسية الديمقراطية، بهذا نكرس الأردن دولة قانون ومؤسسات. إن التصدي للمخاطر الخارجية بنجاح، يصبح ممكناً أكثر كلما كان الأردن أكثر قوة بوحدة جبهته الداخلية.

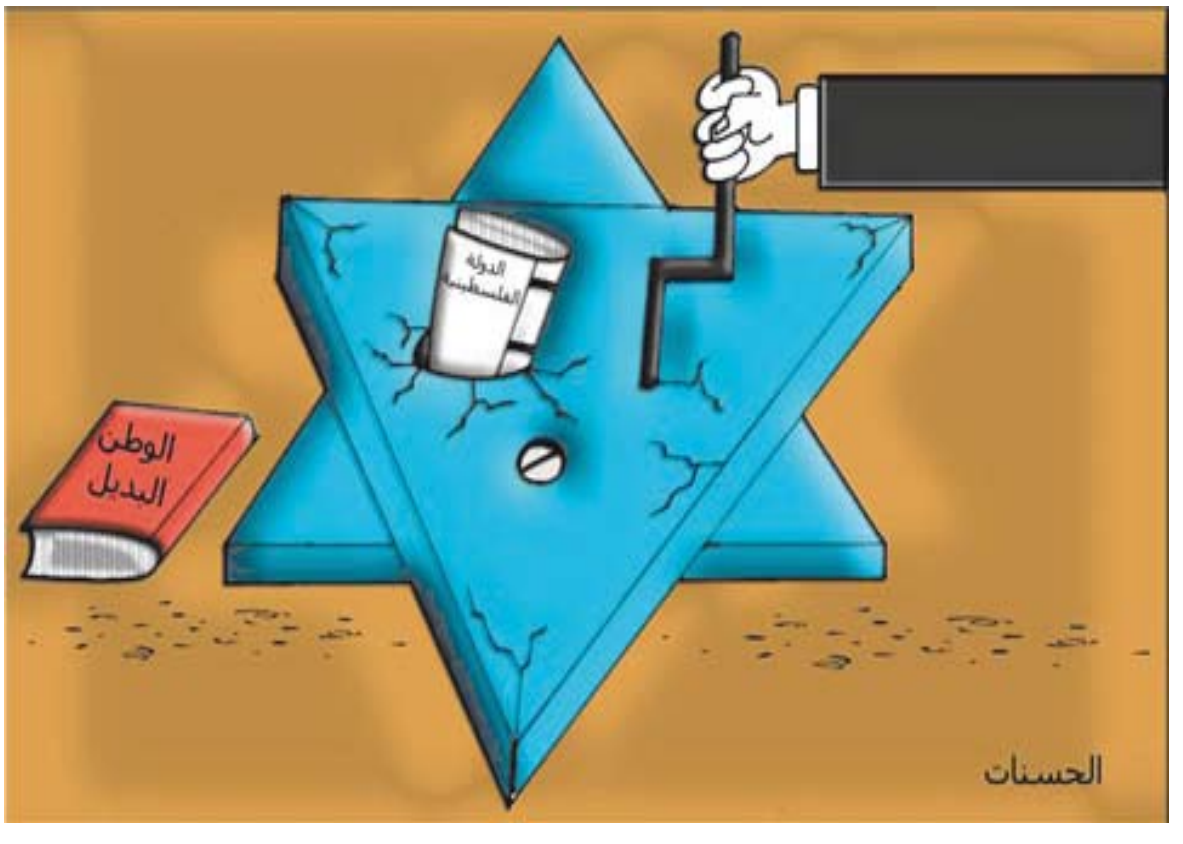

أردني

موازنة الدولة: اختبار سنوي للاقتصاد المحلي

يمثل وضع موازنة الدولة في أواخر كل عام تحديا واختبارا سنويا يضع الوضع الاقتصادي في البلاد على المحك على مدى عام كامل. موازنة العام 2009، ليست استثناء، سواء من حيث الطريقة التي وضعت بها، أو لجهة ما يعتورها من خلل. وعلى الرغم من أن الدراسة التالية تقتصر على موازنة العام الجاري، فإنها تكاد تكون نموذجا لأي دراسة توضع حول الموازنة وطريقة إعدادها، لأن الطريقة التي وضعت فيها الموازنة لم تكن سوى استنساخ جديد للطريقة القديمة التي كانت توضع بها الموازنات السابقة.

السجل - خاص

◄ هل ما زالت الموازنة العامة التي عرضت على مجلس الأمة يوم 2008/10/26 ذات علاقة بالتطورات الاقتصادية التي شهدتها المملكة الأردنية الهاشمية في الأيام المائة والثلاثين الماضية، ومع ما هو متوقع حدوثه في الأيام الباقية حتى نهاية هذا العام؟ أم أن كل يوم مضى منذ طرح الموازنة "بيمر بألف من الأيـام العادية"؟ وإذا كان هنالك تغيير كبير، فما هي معالمه وآثـاره ونتائجه على شكل الموازنة وتردّدها؟.

دعوة للتصدي للأزمة بإعادة النظر في أرقام الموازنة وفرضياتها

يحدد الاقتصاديون ثلاثة أدوار للموازنة العامة: الأول هو الإنفاق على القطاعات المختلفة ودفع التزامات الحكومة، والـدور الثاني تنموي تسعى الموازنة فيه إلى الإنفاق الأكبر لدفع عجلة النمو، أما الدور الثالث فهو دور توزيعي يأخذ من الأكثر قدرة لينفق على من هم أقـل حظا أو ليرفع من مداخيلهم ويعزز كرامتهم الإنسانية.

وحتى تستطيع الموازنة أداء هذه الأدوار الأساسية، لا بد لها من أن تعكس المواقع، وبخاصة عند الحديث عن الواردات. والواردات المحلية من ضرائب ورسوم وغرامات وأرباح وغيرها، من المتوقع لها أن تغطي ما يساوي 91 في المئة من مجموع الإنفاق المقدر بنحو 5,2 بليون دينار تقريبا، أي نحو 4,5 بليون دينار. ولو قارنا هذا بالدخل القومي المتوقع أن يصل حوالي 13 بليون دينار (الدخل وليس الناتج المحلي الإجمالي)، فهذا يعني أن الأردنيين سيدفعون للحكومة نسبة تزيد على ثلث المداخيل التي يحصلون عليها، ولعل في هذا الآن بعض التفاؤل.

فمن ناحية، سوف تتراجع عوائد رسوم بيع وشـراء العقار بشكل واضـح، وإذا بقي الحال على ما هو عليه، فربما تنخفض بنسبة تصل 50 في المئة من مجموع ما حصل العام الماضي. كما أن ضريبتي المبيعات والجمارك سوف تتراجعان بفعل تناقص الاستيراد، وبخاصة إذا تذكرنا أن هناك مخزونا كبيرا من السلع المستدامة وغيرها مما لم يبع العام الماضي، وكذلك فإن الاقتصاد في النفقات لدى الأسـر الأردنية سوف يقلل من عوائد ضريبة المبيعات، وقد يتراجع هذان البندان بنسبة ربما تراوح بين 10 و 15 في المئة.

ولا شك أن عوائد ضريبة الأربـاح سوف تتراجع، ولكن بنسبة قليلة، إذ إن بعض الضرائب على أرباح الشركات لهذا العام سوف تجبى عن أرباح العام الماضي، أما بالنسبة للرسوم فإن عوائدها سوف تتراجع بنسبة لن تقل عن 10 في المئة.

وإذا صحت مثل هذه التوقعات بالفعل، فإن مجموع دخل الحكومة لن يزيد على 4 بلايين دينار.

فـي المقابل، فـإن الحكومة ستكون محدودة القدرة على تقليص النفقات الجارية إلا بقدر قد يصل إلى 5 في المئة في أحسن الأحـوال. وكذلك الحال بالنسبة للنفقات الرأسمالية، ولو استطاعت الحكومة أن تنجح في تقليص الإنفاق بمقدار 7 في المئة، فإن التراجع في النفقات سيصل إلى حوالي 350 مليون دينار. وهذا يعني أن عجز الموازنة، في أحسن الأحوال، سوف يرتفع بمقدار 180 مليون دينار فقط، أي نحو 1,4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، وبهذا تصبح نسبة العجز قبل المساعدات حوالي 10,5 في المئة، وبعد المساعدات حوالي 6 في المئة، وكلاهما ليس بالأمر الخطر، ولكنه قطعاً يعكس حالة لا بد من التعامل معها، بخاصة أن نسبة 6 في المئة كعجز بعد المساعدات، تساوي تماماً ضعف النسبة التي يصر صندوق النقد الدولي على أنها النسبة المعقولة للعجز في الدول النامية.

ولكن القضية لا تنتهي عند هذا الحد من التحليل، بل تتعداها إلى السؤال الأكبر وهو أن الموازنة بنت كل توقعاتها على أساس توقع رئيسي يرى أن الاقتصاد الأردني سوف يحقق نسبه نمو مقدارها 5 في المئة خلال العام الجاري. وقد يكون هذا أمرا غير ممكن في ضوء الواقع الذي لمسناه خلال الأشهر الثلاثة الأخيرة . فهنالك تأثر بواقع الحال السيئ في الاقتصاد العالمي يشير إلى أن صادرات الأردن السلعة الرئيسية كالأسمدة والملابس سوف تتراجع سعرا وكما. وكذلك فإن حوالات الأردنيين العاملين في الخارج مرشحة للتراجع بمقدار 10 في المئة. وهنالك هبوط واضح في الطلب على العقار ربما يعوض جزئيا هذا الصيف إذا عاد كثير من العاملين الأردنيين في الخارج بعد انتهاء مدارس أبنائهم . وكذلك فإن الأرقـام السياحية من أوروبـا وأميركا، وحتى من الوطن العربي، لا تعطي تفاؤلا بأن الأمور ستبقى حول حجمها الذي حققته العام الماضي. وإذا صحت كل هذه التوقعات وغيرها وتراجعت أرباح الشركات والمصارف والمصانع، فمن أين سيتحقق النمو المتوقع؟ وإذا تراجع النمو إلى 3 في المئة، فإن العجز في الموازنة سوف يكبر بسبب تراجع الإيرادات الحكومية، وبسبب زيادة الطلب على الإنفاق، وكذلك فإن نسبة العجز إلى الناتج المحلي الإجمالي الأصغر سوف تفوق نسبة إلى 6 في المئة أو نسبه إلى 4,6 في المئة المقدرة في الموازنة العامة.

في ضوء هذا الواقع، فإن صانع القرار الاقـتـصـادي يجد نفسه أمـام واحـد من الاحـتـمـالات التالية، الأول: الارتـمـاء في أحضان التفاؤل، والتوقع بأن الأمور سوف تتحسن في النصف الثاني من هذا العام بفعل عـوامـل كثيرة قـد تـكـون سياسيه أو ديموغرافية أو حتى اقتصاديه مالية، ويمكن لهذا السيناريو، بغض النظر عن مقدار ما يحيط به من أسـرار، أن يكون ضربا من الوهم . الاحتمال الثاني: هو ترك الأمور على حالها بأدنى درجة من التدخل الحكومي، والقبول بالنتائج على أساس أنه لن يكون في الإمكان أحسن من ذلك. وهذا أيضا يعكس حالة من الشلل التي تفقد الثقة بقرارات القطاع العام . أما البديل الثالث فهو التصدي للأزمة بإعادة النظر في كل أرقام الموازنة وفرضياتها، ووضع خطط بديله لمنع حدوث أي مفاجآت وضمان سلامة الهبوط على مدرج الأحداث، أو حتى العمل على تحقيق الأرقام والمؤشرات الاقتصادية المفترضة في الموازنة، وهذا في تقديري هو العمل الأفضل والأشجع والأصعب.

ولإنجاز هذا الأمر،فلا بد من أن يعمل المطبخ الاقتصادي العام فـورا على وضع مـوازنـة تعكس واقـع الـحـال بشكل أكثر منطقية، وبخاصة فـي ضـوء المعلومات والتجارب التي تحصلت لنا خـلال الأشهر الماضية منذ طـرح الموازنة العامة على مجلس الأمة.

وتشكل هذه الأرقام والجداول الواقع الذي انطلقت منه، ثم أقول إن الموازنة لهذا العام لها وظيفة دفع عجلة الاقتصاد وتحريكه، من هنا تتحدد الأولويات التي يجب على الحكومة أن تعطيها أقصى اهتمامها لتحريكها، فهو كالقاطرة الرئيسة التي تجر كل عربات الاقتصاد متى ما تحركت واندفعت قدما. ولعل قطاعات العقار والزراعة والسياحة والبنية التحتية هي التي يجب أن تمنح هذا الاهتمام بشكل خاص.

أما مقدار التمويل الذي يجب أن أوفره لها، فهو القبول مسبقا بعجز موازنة هذا العام بعد المساعدات يساوي 6 في المئة، ولكنني لا أريده أن يكون عجزا مفروضا علينا بفعل الأحـداث ونمطها، بل بفعل خطة وضعتها لتحريك الاقتصاد، حيث أوجه الأمـوال نحو القطاعات التي أرجو منها الأثر الأكبر على بقية القطاعات متى تحركت.

رسوم العقار وضريبة المبيعات قد تتراجع خلال العـام الجاري بنسبـة تراوح بين 10 و 15 في المئة

الموازنة بنت توقعاتها على افتراض نسبة نمو غير مؤكدة تبلغ 5 في المئة

أما التمويل المطلوب، فإن علي أن أفترض أن حجم الـقـروض التي ستقدم للقطاع الخاص سيبقى محدودا لمدة خمسة أشهر من الآن، والمطلوب مني هو سحب تلك السيولة من البرك والمصائد الراكدة فيها، ومن ثم توجيهها إلى حيث تريد الحكومة، وبفعل الضمانات والمغريات التي تقدمها لأصحابها. ومن المعروف الآن أن العلاقة الأفقية بين مؤسسات القطاع الخاص لا تسير على ما يرام ويشوبها الحذر الشديد والتردد، ولذلك فالمطلوب هو ضخ السيولة عموديا من الحكومة لتعيد إيقافها بشكل يحرك العلاقات الأفقية ويدعمها.

وبهذا القرار تضمن كذلك أن تسير كل من السياسة المالية والسياسة النقدية في اتجاه واحد مؤيد لبعضه. أما ما نراه الآن فهو أن السياسة المالية تميل نحو التوسع أينما يفرض السياسات والممارسات النقدية واقعا انكماشيا.

سمعنا عن خطط حكومية، ولكن المواطن لا يعرف عنها ويجهلها، وعلى الحكومة أن تنطلق في إجراءاتها، ليس من حالة الإنكار، بل من واقع الاعتراف بأن الأمور لا تسير كما نشتهي، وأنها قد تسوء في المستقبل إذا لم نتحرك ونعمل شيئا سريعا فعالا ومؤثرا.

أردني

قطاع النقل: نقص حاد في المركبات

محمد كامل

تتضارب البيانات الصادرة عن هيئة تنظيم قطاع النقل وتلك الصادرة عن مؤسسة النقل العام، فبينما تشير الأولى إلى أن عدد وسائط النقل العام (حافلات صغيرة وأخرى كبيرة)، المسجلة في الأردن العام 2006 نحو 18,6 ألف سيارة، أي ما نسبته 2,2 في المئة من عدد المركبات في المملكة، أي بواقع وسيلة نقل عام لكل 306 مواطنين، تظهر الثانية أن 17 في المئة من سكان عمان يستخدمون النقل العام.

على الحكومة استغلال انخفاض أسعار النفط لإعادة النظر بقطاع النقل

وأن معدل الدخل الشهري لمعظم مستخدمي النقل العام هو ما دون 400 دينار، ويمتلك واحد من كل خمس أشخاص سيارة خاصة، "ثلثا أسر عمان يمتلكون سيارة واحدة على الأقل". كما أشارت الدراسات إلى أن 12 في المئة فقط من مالكي وسائط النقل الخاصة يستخدمون وسائل النقل العمومية مما يشير الى تدني مستوى الخدمة وأن من يستخدمها هو المضطر لذلك و لا يستخدمها كبديل.

تلك المؤشرات تؤكد وجود نقص حاد في وسائط النقل لقطاع يهم شريحة كبرى من المواطنين الذين يرغبون في التنقل لغايات مختلفة أو الوصول إلى أعمالهم بفترات زمنية قصيرة، والحصول على خدمات مناسبة.

ولطالما شكل قطاع النقل تحديا أمام الحكومات المتعاقبة، كونه يرتبط بفاتورة النفط التي تشكل تحديا أساسيا للاقتصاد الوطني، فقطاع النقل كاملا يستهلك نحو 37 في المئة من الفاتورة المقدرة بأكثر من بليوني دينار للعام الماضي 2008، بحسب بيانات صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة.

تراجع أسعار النفط لمستوى 40 دولارا للبرميل، بعد أن سجل 140 دولارا العام الماضي، قلل من مخاوف الحكومة بأن تتضاعف الفاتورة النفطية، لكن لا يمكن التكهن بمعاودة الأسعار للارتفاع مجددا بسبب التوترات السياسية في المنطقة، بحسب تقرير صدر أخيرا عن وكالة الطاقة الدولية، كما أن إحصاءات أخرى توقعت ارتفاعا جديدا لأسعار النفط بحيث يصل 70 دولارا للبرميل.

على الحكومة استغلال انخفاض أسعار النفط لإعادة النظر بقطاع النقل والعمل على تنظيم خدمات النقل العام والإشراف عليه، مع تلبية الطلب على الخدمة وتوفيرها بالمستوى الجيد وبالكلفة الملائمة، بحسب الخبير الاقتصادي هاني الخليلي.

ويرى الخليلي أن المباشرة في إنشاء مشروع شبكة السكك الحديدية القياسية العريضة التي تربط مدن الأردن الرئيسية ومراكز الإنتاج فيها مع دول الجوار، يمكن أن تخدم قطاع النقل الداخلي في ظل التلوث والازدحام المروري، واستهلاك الطرق وتبديد وقت الجمهور.

دراسة أعدتها وزارة النقل الأردنية أخيرا، خلصت إلى أن تكلفة إنشاء مشروع شبكة السكك الحديدية يقف حائلا أمام الحكومة، التي تأمل بالحصول على مصادر تمويلية قريبا لاستكماله قبل نهاية العام 2013.

وقدرت الدراسة المتخصصة كلفة المشروع بحوالي ستة بلايين دولار، منها أربعة بلايين دولار لإنشاء البنية التحتية وبليونا دولار لشراء أسطول النقل.

وأظهرت الدراسة أن الأردن بحاجة لشبكة سكك متكاملة، ومشغل واحد على مبدأ البناء والتشغيل وإعادة الملكية، مع دعم حكومي لإنشاء أجزاء من البنية التحتية، وفي هذه الحالة لا حاجة لضمان العوائد السنوية.

وكان مجلس الوزراء الذي أطلع على نتائج الدراسة قد قرر تشكيل لجنة توجيهية وزارية برئاسة وزير النقل لمتابعة الخطوات اللاحقة لتنفيذ المشروع، والسير بإجراءات تملك وتخصيص الأراضي اللازمة له ورصد قيمة التملك في موازنة وزارة النقل للأعوام 2009 / 2010.

ونبهت الدراسة إلى أن إبقاء الأردن بسككه الحديدية الضيقة دون تطويرها وإنشاء سكك حديدية قياسية، سيجعلان الدول المجاورة تتجه إلى الطرق البديلة لحركة النقل للركاب والبضائع، وبخاصة الواردات العراقية عن طريق ميناء العقبة. ويشكل ارتفاع الفاتورة النفطية للأردن تحديا آخر أمام قطاع النقل، حيث يعد النظام السككي فيه الأوفر نسبيا، إذ تشير الأرقام الرسمية إلى أن استهلاك قطاع النقل من الفاتورة النفطية قدر بنحو 37 في المئة وبدخول القطار كأحد وسائل النقل المتطور ستتمكن الحكومة من توفير ثلث هذه النسبة.

الاستغناء عن المساعدات استحقاق لا مفر منه

السجل - خاص

نادرا ما يطرح موضوع النمو الاقتصادي في الأردن من دون أن تثار قضية المساعدات والقروض التي يحصل عليها من الخارج. ومن المفهوم أن يأتي هذا الطرح في سياق سلبي، فمن المعروف أن الاكتفاء الذاتي وتقليص حجم المساعدات الخارجية هو الطريق السليم الذي يجب أن نسلكه إذا كان تحقيق الاستقلال الاقتصادي، وتخليص البلاد من أية أعباء أو اشتراطات قد تترتب على هذه المساعدات هو الهدف النهائي للتخطيط الاقتصادي.

قد يكون مفهوما أن الأردن يحتاج إلى المساعدات الخارجية وأن اعتماد الأردن على المساعدات ليس بدعة اقتصادية، فهو بلد يفتقر إلى وجود ثروات طبيعية، كما أنه يفتقر إلى المياه والطاقة، والأراضي الزراعية من مساحته لا تتعدى 12 في المئة، وما تبقى منها هو منطقة قاحلة صعبة، ومعروف أنه لكي يكون هناك ازدهار اقتصادي، فلا بد من توافر الطاقة والمياه على الأقل. وقد يكون مفهوما أيضا أن الأردن ليس استثناء في اعتماده على المساعدات، فهنالك بلدان عديدة تتمتع بثروات طبيعية وبشرية وتكنولوجية كبيرة، ومع ذلك فإنها تحصل على مساعدات خارجية، ومنها مصر وإسرائيل.

غير أن المساعدات ليست هبات تعطى مجانا ومن دون مقابل، وحين يتعلق الأمر بالأردن، الذي يقع في منطقة تتميز بعدم الاستقرار السياسي والأمني، فإن جزءا مهما من المساعدات يقدم له تقديرا لدوره السياسي الذي يقوم به في المنطقة، أي أنها تقدم له في إطار المساعدات التي تقدم للدول المعتدلة في المنطقة. ولأنها تأتي على هذه الخلفية فإن منحها يأتي في بعض الأحيان مشفوعا باشتراطات معينة، كأن يشترط استخدام المساعدات في عمليات إصلاح سياسي داخلي وتوسيع لهامش الحريات وتنفيذ برامج إصلاح اجتماعي معينة.

لكنها قد تأتي أيضا في إطار ضغوط سياسية يطلب فيها المانحون من الأردن اتخاذ مواقف سياسية قد لا يكون موافقا عليها، وفي هذا الإطار يمكن أن نفهم عدم حضور الأردن قمتي دمشق في العام الماضي والدوحة في مطلع العام الجاري على سبيل المثال، فقد امتنع الأردن عن حضور القمتين في إطار هذه الضغوط.

وقد تتحول الضغوط في مرحلة ما إلى نوع من الابتزاز السياسي، مثلما حدث حين امتنع الأردن عن المشاركة في قوات التحالف التي هاجمت العراق عام 1991، فقد أدى رفض الأردن للمشاركة في تلك الحرب إلى فرض عقوبات على المملكة وإلى حصار عانى منه ميناء العقبة، وتعسف في تطبيق قرار الحظر الدولي المفروض أصلا على العراق لاجتياحه الكويت في صيف العام 1990، ما ألحق ضررا كبيرا باقتصاد المملكة، لم يخرج منه إلا مع بوادر عملية السلام التي أسفرت عن توقيع اتفاقية وادي عربة مع إسرائيل عام 1994.

وثمة جانب سلبي آخر لاعتماد الأردن على المساعدات، التي كثيرا ما يربط بينها وبين الفساد. والفساد المطروح هنا، ليس الفساد المالي فقط، على ما فيه من خطورة، بل يمتد إلى الأسس التي تقوم عليها أركان الدولة الحديثة.

وفيما يتعلق بالفساد المالي، فإنه يحدث حيثما قلت الشفافية وانعدمت الرقابة على الأموال التي تمنح بوصفها مساعدات. وإن كانت جهات مانحة أساسية مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان، وهذه أكبر الجهات المانحة للمساعدات للأردن، تعرف تماما كيف تشرف على أوجه إنفاق المساعدات التي تقدمها بحيث لا يشوبها فساد كبير كالذي كثيرا ما يرتبط بها، فإن هنالك مساعدات تأتي من جهات أخرى، وبخاصة المساعدات العربية والخليجية، التي تأتي من دول لا تتمتع بما تتمتع به البلدان المذكورة من أنظمة رقابية صارمة، ما يؤدي إلى غياب أو تغييب للرقابة ونقص في الشفافية، وهذا ما يساعد على حدوث حالات فساد تصبح حديث المجتمع، وربما وصل الأمر إلى نشرها في وسائل الإعلام.

غير أن الفساد الاجتماعي والسياسي هو الأكثر خطورة في هذا المجال، فعلى خلفية المساعدات التي تغيب عنها الرقابة وتنقصها الشفافية تتوافر لدى المسؤولين في الدولة أموال يتم إنفاقها على شراء الولاءات السياسية من جانب بعض أجهزة الدولة، ما يحول ولاء بعض الفئات المشمولة بهذا النوع من الفساد إلى المال الآتي وليس إلى الوطن.

ومن خلال أموال المساعدات غير المراقبة تنمو وتزدهر سياسة الاسترضاء؛ استرضاء "المتنفذين" من زعماء العشائر وزعامات محلية صغيرة ونواب وأعيان ومسؤولين سابقين ومسؤولين حاليين، وغيرهم من الفئات التي تنظر إلى المجتمع من زاوية مصلحتها الخاصة وليس مصلحة الوطن، وهو ما أقام حواجز كبيرة أمام أي تطور حقيقي للبلاد في اتجاه إقامة دولة القانون القائمة على مبدأ المواطنة.

إن سياسة الاسترضاء وشراء الولاءات، هو في أحد أشكاله حرف للمساعدات التي تصل البلاد عن الهدف منها، فإن كان الهدف من المساعدات هو المساهمة في إقامة دولة حديثة أساسها المواطنة، فإن أموال المساعدات المصروفة في أوجه غير أوجهها الحقيقية تحول الدولة إلى وكالة للتوظيف القائم على التمييز والمحاباة، ويمتد الخراب بعد ذلك إلى مجالات وحقول أخرى مثل القضاء والتعليم والصحة والخدمات العامة.

قد لا يكون الأردن قادرا، في الوقت الحالي، على الاستغناء عن المساعدات الخارجية، ولكن هذا الهدف يجب أن يكون على رأس قائمة الأهداف المنشودة من التنمية الاقتصادية، فهي أساس الإصلاح السياسي، مثلما هي أساس الاستقلال الوطني والاقتصادي.

أردني

الطاقة المتجدّدة في الأردن: توافر للإمكانات وبطء في التنفيذ

محمد علاونة

سيحول نظامُ للطاقة الشمسية، وآخرُ بوساطة الرياح، منزلَ سعود الشوبكي، إلى شعلة من الضوء.

الشوبكي الذي يسكن في «الفجيج»، جنوب الأردن، لا يعلم أن منطقته ستكون نقطة انطلاق لمشاريع طاقة شمسية، بعد أن أعلن الاتحاد الأوروبي في الشهر الفائت دعمه لمشروعات إنتاج الطاقة البديلة، بخاصة الشمس والرياح، ومنها مشروع «الفجيج»، بقيمة عشرة ملايين يورو.

الشوبكي الذي يعمل مدرّسا، يقول: «بالإمكان أن تكون حياتنا اليومية أسهل في ظل صعوبات نواجهها أيام الشتاء مع انقطاع التيار الكهربائي. لذلك، بعد أن يُنفَّذ المشروع، سيكون بالإمكان توسيع المدارس المقامة، وإنشاء أخرى جديدة».

وهو يعتقد أن المشروع لن يرى النور، بخاصة في منطقة تعاني من فقر مدقع. «هنالك أولويات، وسمعنا كثيرا عن مشاريع لخفض معدلات الفقر والبطالة، لكن شيئا لم يحدث بعد»، يقول.

> **الحكومة، بحسب ما أعلنت، ستنشئ محطات لتوليد الكهرباء بوساطة طاقة الرياح**

لا يعلم الشوبكي أيضاً أن الحكومة تنوي طرح دعوة لاستقبال رسائل اهتمام لمشروع توليد الطاقة الكهربائية من الرياح في منطقته التي تقع على بعد 10 أميال شمال شرق مدينة الشوبك.

الحكومة، بحسب ما أعلنت، ستنفذ محطات لتوليد الكهرباء بوساطة طاقة الرياح في 11 منطقة في المملكة، انسجاما مع خطتها لزيادة مساهمة الطاقة المتجددة إلى 10 في المئة في خليط الطاقة الكلي بحلول العام 2020، حيث ستكون المحطة الأولى في منطقة الفجيج.

دراسة أعدتها وزارة الطاقة والثروة المعدنية خلصت إلى أن عدد الأيام الشمسية في الأردن 316 يوما بالسنة، وذلك بمعدل 8 ساعات سطوع للشمس في اليوم، إضافة إلى أن السماء في الأردن نموذج للسماء الصافية، وزاوية ارتفاع الشمس تصل إلى 83 درجة صيفاً.

نسبة سطوع الشمس في الأردن، بخاصة في فصل الشتاء، تتناسب أيضا مع استخدام الطاقة البديلة، كون الخلايا الشمسية، بحسب الدراسة، تخزّن الطاقة في الوحدات المخصصة للتخزين، فإن ظهرت الشمس على الأقل لمدة 2 إلى 3 ساعات، فإنها ستكون كافية لإنارة الطريق في الليل. طبيعة المناخ الأردني مناسبة جدا لاستخدام الطاقة البديلة، كون فصل الصيف يستمر لفترات طويلة، أما فصل الشتاء فتسطع فيه الشمس في معظم الأيام، وهكذا يتم تخزين الطاقة في الخلايا الشمسية.

في الأردن، البلد الذي يعاني من شح في الموارد الطبيعية وتحديدا النفط، قد تكون الطاقة البديلة خيارا مثاليا لمواجهة الاعتماد -وبنسبة 95 في المئة- على ما يُستورد من مشتقات نفطية من الخارج، جزء كبير منها يُستهلَك في الإنارة والتدفئة، بحسب خبير الطاقة أحمد السعدي.

كما أن 60 في المئة من الصناعات الوطنية تعتمد في انتاجها على الديزل، بينما تعتمد 40 في المئة منها على الوقود الثقيل، في الوقت الذي يستنزف فيه قطاع النقل نحو 37 في المئة من فاتورة النفط الاجمالية.

السعدي يرى أن الاقتصاد الأردني تأثر بالتطورات التي يشهدها سوق الطاقة العالمي، وما يترتب على ذلك من أعباء اقتصادية ناتجة عن الاستيراد لمصادر الطاقة بقيمة تزيد على ملياري دولار سنويا.

لتشجيع المشاريع في الطاقة المتجددة، هنالك مشروع قانون خاص للطاقة المتجددة لم يُقر بعد، يعفي مشاريع الطاقة المتجددة من 75 في المئة من ضريبة الدخل لمدة 10 سنوات، وتسهيل بناء الشراكات الحكومية مع القطاع الخاص، أو استثمارات القطاع الخاص الهادفة إلى تحقيق العائد المالي من خلال إنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة، وبيعها إلى الشبكة الوطنية للكهرباء.

> **الأردن يعدّ من الدول التي نجحت، إلى جانب تركيا وإسرائيل، في تفعيل استخدام الطاقة الشمسية**

الأردن يعدّ من الدول التي نجحت، إلى جانب تركيا وإسرائيل، في تفعيل استخدام الطاقة الشمسية، وتصنيع وإنتاج وتطوير السخانات الشمسية، التي تصل نسبة استخدامها إلى 40 في المئة من مجموع البيوت السكنية، ويركّب فيها سنوياً زهاء 15 ألف جهاز وفقاً لدائرة الإحصاءات العامة، إضافة إلى استخدامها في المستشفيات والمدارس والفنادق، وفي تطبيقات صناعية وخدمية وزراعية عديدة، حيث يتم تركيب السخان الشمسي الذي يتناسب مع جميع التطبيقات على اختلاف أحجامها، بوصفه نظاما مستقلا ودائما، أو بوصفه نظاما مساعدا لأنظمة التدفئة المركزية وأنظمة تسخين المياه.

منزل الشوبكي واحدٌ من نحو 90 ألف منزل في محافظة معان التي تتبعها قريته يمكن أن تتمتع بعجائب الكهرباء، وذلك بفضل المشروع المنوى تنفيذه.

دراسة حديثة أعدتها شركة «إيه تي كيرني» العالمية عن الأردن، أظهرت أن الاعتماد الكبير على الطاقة المستوردة، إلى جانب افتقار الأردن إلى مصادر الطاقة الرئيسية ومصادر الطاقة الكهربائية تحديداً، يهدّد نمو ثرواته.

كما هي الحال في العديد من الدول الشرق أوسطية الأخرى، فإن النموَّين السكاني والاقتصادي في الأردن يؤديان إلى الارتفاع المستمر في الطلب على الطاقة والكهرباء؛ حيث يزيد مجمل كميات الطاقة المستوردة على ما نسبته 95 في المئة، بتكلفة تقدّر بنسبة 20 في المئة من مجموع الناتج المحلي الإجمالي للأردن.

خلال السنوات الأخيرة، شهد الطلب على الطاقة في الأردن نمواً يفوق 5 في المئة سنوياً، كما نما الطلب على الطاقة الكهربائية أكثر من 7 في المئة، وهو تطور يستدعي اهتماماً مُلحّاً، بحسب الدراسة التي ترى سوءَ تقدير لحجم قدرة التوليد الكهربائية الإضافية المطلوبة للشرق الأوسط، مما يمكن أن يهدد النمو الاقتصادي لدول المنطقة.

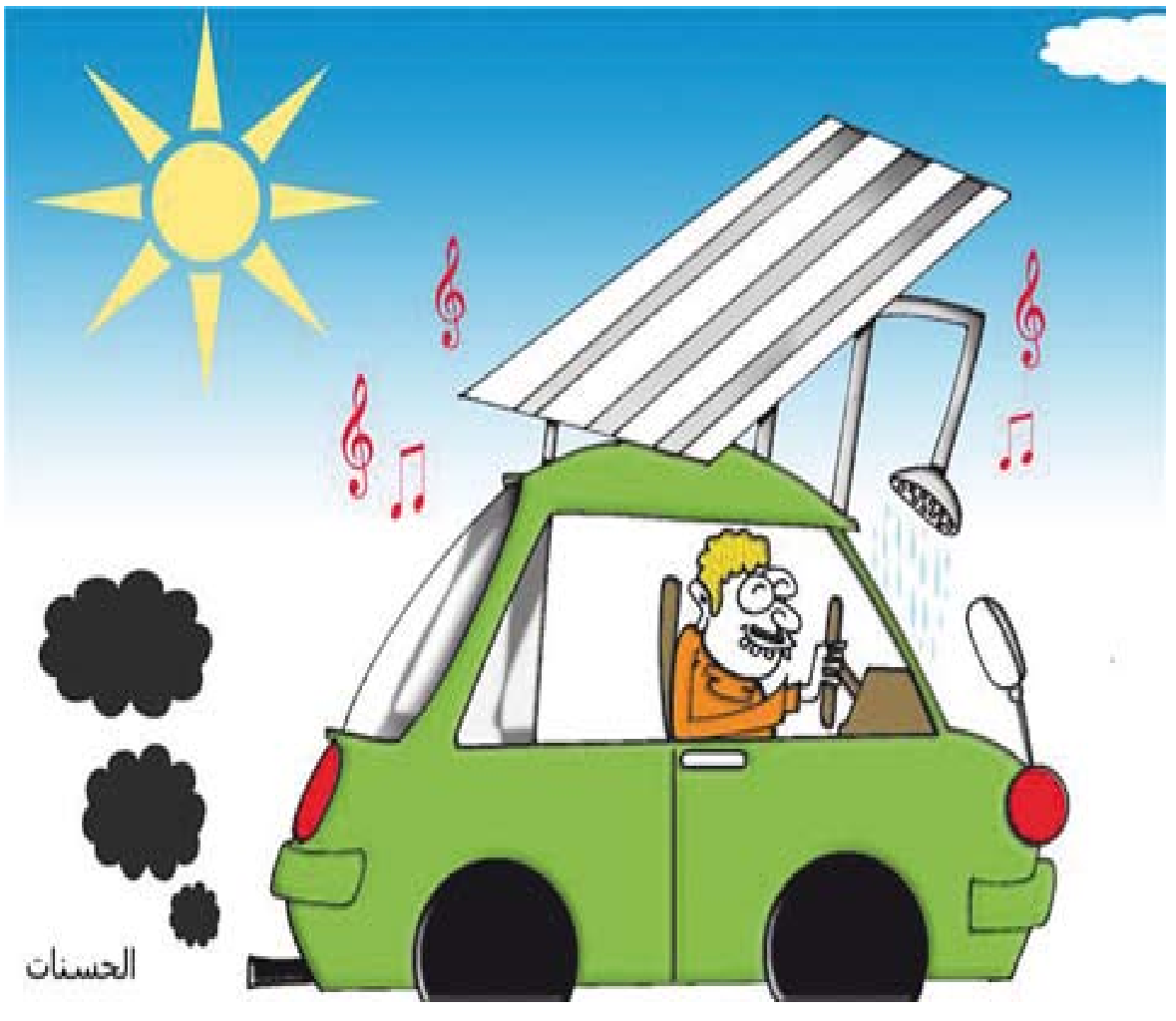

الاستراتيجية الوطنية للطاقة في الأردن التي أعدّتها اللجنة الملكية للطاقة، ترى من الضرورة توسيع الحصة السوقية للطاقة المتجددة من ما نسبته 1 في المئة في العام 2007 إلى أكثر من 10 في المئة العام 2020.

الطاقة النظيفة حققت نمواً مع تطور التكنولوجيا الخاصة بها، بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي في نهاية العام الماضي بيّن أن الاستثمارات العالمية في تكنولوجيا الطاقة المتجددة وصلت إلى 38 بليون دولار العام 2005. وفي العام الماضي، ازداد نمو استخدام طاقة الرياح على مستوى العالم بنسبة 20 في المائة، والطاقة الشمسية بنسبة 40 في المائة.

لكن السعدي يرى أن استخدام بدائل للطاقة، مثل الشمس والرياح في الأردن، ما زال في بداياته، رغم وجود أبحاث كثيرة في هذا المجال، فهنالك عوائق التمويل والحاجة الماسة لتوفير مساحات شاسعة من الأراضي. رغم ذلك، يقول: «هنالك اهتمام واضح من وزارة الطاقة والجمعية العلمية الملكية في هذا المجال».

في شمال المملكة محطتان للرياح، الأولى تعمل منذ العام 1988 في منطقة الإبراهيمية، جرف الدراويش، حيث تضم أربع مراوح بقدرة 320 كيلو واط، والأخرى تقع في منطقة حوفا وتضم خمس مراوح بقدرة 1,125 ميجاواط. ومن أبرز المناطق الواعدة لتوليد الكهرباء بوساطة طاقة الرياح وبشكل تجاري في المملكة: مناطق حراج الكمشة في محافظة جرش، والحرير في محافظة الطفيلة، ومنطقة قطر في وادي عربة.

> **الطاقة النظيفة حققت نمواً مع تطور التكنولوجيا الخاصة بها**

القدرة التنافسية لتكنولوجيا الطاقة البديلة التي زاد اهتمام العالم بها يحكمها أيضا العرض والطلب على النفط وتجاذبات الأسعار، وهو ما بينته وكالة الطاقة الدولية التي شرحت في بيان لها في شباط/فبراير الفائت أن التباطؤ الاقتصادي وانهيار أسعار النفط في الفترة الأخيرة يبطئ الاستثمار في إنتاج الطاقة البديلة المطلوبة لتخليص العالم من الاعتماد على النفط والغاز.

تقول الوكالة إن الانخفاض الحاد في سوق النفط الذي دفع الأسعار للنزول بأكثر من 70 في المئة عن ذروتها البالغة 150 دولارا للبرميل العام الفائت، يبطئ كذلك عملية البحث عن مصادر جديدة للنفط بعد استنفاد الحقول القائمة.

التحديات التي يواجهها الأردن بما يتعلق بالفاتورة النفطية، تستدعي من الحكومات أن تكون أكثر جدّية في تنفيذ الدراسات المتراكمة في مجالات الطاقة المتجددة، والإسراع بإخراج قانون الطاقة المتجددة إلى النور.

أردني

المياه: تحدّي المصادر غير المتجدّدة، إصلاح الشبكات والتمويل

منصور المعلا

مع أن المطر الغزير الذي شهدته الأيام الأخيرة أنقذت الموسم المطري الحالي، إلا أن الأردن يواجه تحديات مزمنة في قطاع المياه، وهي تحديات ما فتئت تتفاقم منذ عقود في غياب أي آليات عمل واضحة وتخطيط سليم.

ويعوق معالجة شح المياه الدائم عوامل إقليمية ودولية، بما فيها الضغوط السياسية وضعف التمويل في بلد تعتمد موازنته، بشكل كبير، على المساعدات الخارجية، فمنذ عقود من التخطيط على الورق ما تزال مشاريع عملاقة قيد التجهيز مع أنها ملحة لردم العجز المائي المتزايد والذي يصل نحو 500 مليون متر مكعب.

ارتفاع مخزون السدود التسعة إلى المنتصف (101 مليون من أصل 215 مليون متر مكعب)، عكس قرارا سابقا لوزارة المياه بحظر الزراعات الصيفية في الأغوار، لكن الواقع المائي في البلاد يبقى عرضه لهزات عنيفة قد تبقي وادي الأردن، سلة المملكة الغذائية، في مهب الجفاف، كما يظل شبح برنامج توزيع المياه مرتين خلال الأسبوع خيارا لا مفر منه.

للمفارقة، كان الأردن مطلع القرن الماضي من أغنى دول الإقليم في المياه نسبة إلى عدد السكان آنذاك، حيث كانت حصة الفرد من المياه تقارب 1430 لترا يوميا، لكنه تراجع في العقود الأخيرة إلى أسفل الترتيب العالمي من حيث ندرة المياه وبلغت حصة الفرد 130 لترا يوميا، بسبب عوامل خارجية أهمها قيام دولة إسرائيل العام 1948.

إطلالة على المشهد المائي في المملكة، تكشف أن شبكة المياه تضم 900 ألف مشترك، في مواجهة محدودية المصادر المائية المتجددة وغير المتجددة، والمقدر أن تبلغ العام 2010 ما يقارب 1150 مليون متر مكعب للاستخدامات كافة، وتقدر أن يحصل قطاع الزراعة على ما نسبته 69 في المئة من مخزون المياه، فيما يذهب 27 في المئة لقطاع الأغراض المنزلية، وتستهلك الصناعة 4في المئة.

تتوزع المصادر المائية بين 505 ملايين متر مياه سطحية و 275 مليون متر مياه جوفية متجددة. العام 2010 سيبلغ الطلب على المياه 1564 مليون متر مكعب، أي بعجز يقارب 414 مليون متر مكعب ما يعني تناقص حصة الفرد للاستخدامات كافة من 139 متراً مكعباً العام 2006 إلى أقل من 120 متراً مكعباً العام 2012.

ويأتي ازدياد الفجوة بين الطلب والمتاح ضمن بيئة إقليمية غير مستقرة وتحت ضغط الزيادة السكانية والهجرات القسرية، والتوسع في إقامة المشاريع الاقتصادية التي تحتاج إلى موارد مائية.

يشكّل تحدّي التمويل أحد أهم العوامل الضاغطة على وزارة المياه

وتبقى نوعية المياه والمحافظة عليها ضمن المواصفات الأردنية مع استنزاف جائر لمصادر المياه الجوفية، مترافقة مع اهتراء أجزاء كبيرة من الشبكات، والتي تحتاج عملية إعادة تأهيلها إلى ملايين الدنانير، وهو تحد يواجه قطاع المياه في البلاد.

تحدي تجديد الشبكات سيسهم في الحد من ارتفاع نسب الفاقد من المياه المتاحة بسبب عوامل إدارية وفنية، حيث تم تقليل نسبة الفاقد من 57 بالمائة العام 1999 إلى ما يقارب 44 بالمائة العام 2006، بعد اتخاذ عدد من الإجراءات، إلا أن النسبة ما زالت مرتفعة مقارنة مع الهدف المنشود تحقيقه في الأجندة الوطنية البالغة 30 في المئة العام 2012.

في الإطار ذاته، يواجه نهر اليرموك استنزافا جائرا من قبل الجانب السوري، حيث يبين وزير المياه والري رائد أبو السعود أن معدل التدفق في نهر اليرموك في السنوات الأربع الأخيرة تراجع، بشكل كبير، أسفل سد الوحدة وعند نقطة العدسية، حيث بلغت 1071 لترا في الثانية مقابل 4186 لترا في الثانية للفترة نفسها من العام الفائت.

انحسار التدفق في نهر اليرموك، أرجعه الوزير إلى إنشاء الجانب السوري 43 سدا على روافد النهر، في حين أن اجتماعات اللجنة الأردنية السورية حول حوض اليرموك اتفقت أواسط العام الماضي على إجراء دراسة مشتركة حول واقع الحوض، إلا أن الجانب السوري عاد بعد شهرين وأبلغ الجانب الأردني بضرورة إجراء دراسات مستقلة لكل جانب على حدة، وهو ما اعتبره الجانب الأردني تنصلا سوريا من كشف حجم التجاوزات في الجانب السوري.

في مواجهة الانحدار الشديد في الموازنة المائية، يعكف الأردن على وضع خيار التحلية، وخصوصا مشروع ناقل البحرين الذي سيوفر ما يقارب بليون متر مكعب من المياه سيتم تحلية ما يقارب 850 مليون متر مكعب من المياه المحلاة.

هذا المشروع يمر الآن بمراحل دراسة الجدوى الاقتصادية والأثر البيئي الذي انطلقت منتصف العام الماضي، التي يتوقع أن تنتهي أواخر العام المقبل ليصار إلى طرح المشروع الذي يعد الخيار الوحيد للتخلص من أزمة المياه.

في الوقت ذاته، تكاد وزارة المياه أن تستكمل تمويل مشروع جر مياه الديسي الذي سيتم أواخر الشهر الجاري، حيث سيتم ضخ 100 مليون متر مكعب من المياه إلى العاصمة عمان.

المشروع سيوفر ما يقارب 25 في المئة من حاجة المملكة من مياه الشرب، وذلك في محاولة لوقف تدهور الموازنة المائية.

كما يشكل التضارب في مهمات كل من وزارة المياه والري وسلطة المياه وسلطة وادي الأردن أحد أكبر التحديات التي تواجه الوزارة، ففي جانب التخطيط والدراسات وإعداد البرامج الهادفة إلى زيادة كفاءة استخدام المصادر المائية بالإضافة إلى أسس حماية المصادر المائية من التلوث، وضع العام 1992، نظام خاص لوزارة المياه مع إبقاء هذه المهمات على عاتق سلطة المياه ما يوجد التضارب والتباين بين عمل الجهتين.

وعلى الرغم من أن السلطة تقوم بتطبيق عدد من التشريعات النافذة الهادفة إلى تنظيم أعمالها وتمتع السلطة بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والإداري، فإن السلطة تفتقر إلى وجود أنظمة خاصة تحكم هذه الاستقلالية، بالرغم من أحقيتها باستحداث أنظمة خاصة بها استناد إلى المادة 32 من قانون سلطة المياه.

اتكاء السلطة على التشريعات النافذة كنظام الخدمة المدنية والأنظمة المالية المتبعة وبعد تفعيل مواد قانونها الخاص، جعلها محكومة بأنظمة وقوانين مالية وإدارية غير مرنة تؤدي إلى إعاقة العمل ولا تضمن استقطاب الكفاءات والخبرات التي تتيح لها إدارة مواردها المالية بطريقة تمكنها من تحقيق برامجها وفق الخطوط والبرامج الزمنية المطلوبة.

العام 2001 تم تعديل القانون ليتم السماح للسلطة بمشاركة القطاع الخاص من خلال عقود الإدارة، حيث تم تسليم إدارة المياه في عمان والعقبة إلى شركتين من القطاع الخاص يشرف عليهما هيئة مديرين.

يشكل تحدي التمويل أحد أهم العوامل الضاغطة على وزارة المياه، وخصوصا سلطة المياه التي تعتمد في استمرارية عمليات التشغيل والصيانة والاستثمارات الرأسمالية على قدراتها المالية الذاتية ومصادر التمويل الخارجي كمساهمة الحكومة والمانحين والقروض المحلية والدولية، لذلك يعد استرداد الوزارة لتلك الكلف عامل حرج لنجاحها واستمرار عملها.

ويحتاج تحقيق الزيادة في نسبة المشمولين بخدمة المياه والصرف الصحي إلى ما يقارب 200 إلى 250 مليون دينار سنويا، خصوصاً في الشبكات ومحطات المعالجة. فيما يبلغ حجم مديونية سلطة المياه ما يقارب 340 مليون دينار العام 2006 وذلك رغم الاعتماد على التمويل الذاتي والمنح الخارجية.

يقابل هذه المديونية تراجع الدعم الحكومي لقطاع المياه خلال الأعوام من 2000 إلى 2005 إلى ما يقارب 70 في المئة مما صعب المهمة أمامها في إنجاز المهمات الموكولة إليها.

في المقابل، يشهد رضا المواطنين تراجعا ملموسا، حيث انخفض مؤشر الأداء من 60 في المئة العام 1999 إلى ما دون 55 بالمائة العام 2006. ومع انحسار الدعم الحكومي تسعى الوزارة إلى رفع ثمن المتر المكعب من المياه، وهو ما يعني أيضا تراجع رضا المواطنين من أداء السلطة.

اسم السد	المخزون لغاية صباح الأربعاء 4 آذار	
العرب	8.65	مليون م³
شرحبيل	1.71	مليون م³
طلال	33.88	مليون م³
الكرامة	19.08	مليون م³
شعيب	1.43	مليون م³
الكفرين	2.49	مليون م³
تنور	8.43	مليون م³
الوالة	8.05	مليون م³
الموجب	19.53	مليون م³
المجموع	103.25	مليون م³
الوحدة	16.10	مليون م³

المصدر: مديرية التحكم وإدارة المياه

مياه مشعّة يمكن معالجتها

سعت كل من هيئة «تنظيم العمل الإشعاعي والنووي» الوطنية، ووزارة المياه والري إلى تكذيب ما ورد في تقرير أميركي أعدته مجموعة من الأكاديميين وخبراء في أربع جامعات هي :جامعة القدس المفتوحة، وجامعة بن غوريون، وجامعة البلقاء التطبيقية، وجامعة ديوك في الولايات المتحدة. التقرير تحدث عن نسب إشعاع يورانيوم تتجاوز 20 مرة المستوى في أحواض المياه الجوفية العميقة في منطقة الشرق الأوسط، خصوصا حوض الديسي الذي تم أخذ 37 عينة من مياهه لأغراض الدراسة.

على إثر نشر التقرير، وجّه عدد من الجهات الممولة للمشروع 18 سؤالاً الى وزارة المياه، تطالبها باستيضاحات حول مدى سلامة المياه في حوض الديسي، ما أربك مسعى الوزارة وشركة «غاما» التركية المنفذة للمشروع للحصول على التمويل اللازم لتنفيذ المشروع.

التقرير الذي شارك فيه كل من رئيس جامعة البقاء التطبيقية عمر الريماوي، المتخصص في الهندسة الجيوفيزيائية، وعبدالله الزعبي، وعماد عكاوي، لأغراض الترقية، حيث تم تسليمه في شهر حزيران/يونيو الماضي، ونشره في شباط الماضي.

أمين عام أسبق لسلطة وادي الأردن، قال: «إن النتائج التي أوردتها الدراسة حقيقية ومطابقة لنتائج خرج بها الجانب الأردني قبل عامين، حيث تم تشكيل لجنة على إثرها من بين أعضائها وزير المياه في حينه محمد ظافر العالم، بالإضافة إلى ثلاثة وزراء آخرين وأربعة اكاديميين لإجراء مراجعة لتلك النتائج في مختبرات في بريطانيا».

الامين العام الأسبق بيّن أن وزارة المياه تحاول دفن رأسها في الرمال، مشيرا إلى أن نسب الإشعاع تلك من السهل معالجتها، من خلال وضع محطات معالجة على الخط الناقل للمياه من حوض الديسي.

أردني

التعليم العالي: تراجع الأداء وشُحّ الإنفاق على البحث العلمي

نهاد الجريري

مطلع شباط الماضي، نشرت صحيفة الوطن السعودية خبرا مفاده أن وزارة التعليم العالي في الرياض منعت إيفاد طلاب سعوديين للدراسة في الجامعات الأردنية، وقد أثار نشر هذا الخبر عاصفة في الأوساط التعليمية في عمان، فلم يكن ثمة مجال للتغاضي عن دلالات ذلك الخبر الذي استمر تأثيره حتى بعد أن اتضح لاحقا أن المنع اقتصر على تخصصات معينة ترى الرياض أنها أوفدت فيها ما يكفي من البعثات، فقد كان في ذلك الخبر إشارة ضمنية إلى سوية مخرجات التعليم العالي في الأردن. وزاد من وقع الخبر أنه تزامن مع إشارة أخرى إلى أن المملكة فقدت نصيبها مما يطلق عليه اسم «السياحة التعليمية»، التي تشكل 10 في المئة من إجمالي الدخل السياحي في الأردن، أي ما مقداره 161 مليون دينار، وذلك بحسب دراسة أصدرتها دائرة الإحصاءات العامة حول العام الدراسي 2007-2008.

جامعات تلجأ إلى التحايل على القانون بما يتعلق بالإنفاق على البحث العلمي

قبل هذا التاريخ، وتحديدا، مطلع كانون الأول/ ديسمبر الماضي، أطلق وليد المعاني، ولم يكن وقتها قد تولى مرة أخرى، حقيبة التعليم العالي، تصريحا شبه فيه واقع الجامعات الأردنية بحالة «مريض حرج». المعاني، وهو الطبيب الجراح، قال إن الجامعات تعاني من «أمراض متعددة بعضها سهل وبعضها الآخر صعب، وبعضها مضاعفات للمرض نفسه، وتأثيرات جانبية للأدوية التي استخدمت للعلاج»؛ وفي هذا إشارة إلى «تخبط المشرفين على العلاج، وكثرة اجتهاداتهم وتدخلهم في عمل بعضهم بعضا».

المعاني ذهب بهذه المقاربة إلى أبعد من ذلك عندما قال: «إن الجامعات الأردنية ستحصل على صفرين كبيرين يوضعان مقابل اسمها في عمودي براءات الاختراعات المسجلة الأردنية أو أعداد الحاصلين على جوائز نوبل فيها». ثم صاغ الأمر على النحو الآتي: «لو أننا أحدثنا عمودا لبحوث الدكتوراه المنشورة من قبل طلابنا، فقد تتحسن علاماتنا»، لكنه سرعان ما استدرك قائلاً: «إن المفجع أننا سننال صفرا آخر، وسننال صفرا في نسبة عدد رواد المكتبة من الطلاب، وصفرا في المشاركة الطلابية خلال الدرس، سننال صفرا كبيرا في التجديد في طرائق التدريس، وكأننا لا نريد أن ننفصل عن كتاب القرية لأنه محفور في ذاكرة تريد أن تجر الماضي، ليس على الحاضر فقط بل وعلى المستقبل».

على الأرض، وفي استطلاع سريع أجرته «السّجل» مع بعض طلبة الجامعة الأردنية، تبين أنهم لم يجدوا أن ثمة فرقا بين الطريقة التي يدرسون بها في الجامعة وتلك التي تعودوها أيام الدراسة الثانوية، والتوجيهي تحديدا، مع اختلاف، ربما في ما يتعلق باستخدام المختبر لتخصصات علمية.

في مكتبة الجامعة، يطالع الطلاب كراسات، وملخصات المحاضرات أكثر مما يجرون بحوثا محددة. وهنا لا بد من الإشارة إلى المسابقة السنوية التي يجريها مركز الشرق الأوسط للدراسات في عمان لطلبة البحث العلمي. في العام الدراسي 2005-2006، فاز طالب بالجائزة الأولى عن بحث بعنوان «دور الإعلام في تفعيل المشاركة السياسية لدى الطلبة الأردنيين»، إلا أنه تقرر حجب الجائزتين الثانية والثالثة «بسبب عدم تحقيق الأبحاث الأخرى لشروط المسابقة العلمية».

أما في ما يتعلق بالبحث العلمي من جانب الهيئة التدريسية في الجامعات الأردنية، فبات واضحا القصور في هذا المجال.

أمين محمود وزير الثقافة الأسبق، يلحظ أن ما يتم إنفاقه على البحث العلمي، في الدول العربية مجتمعة، أقل 30 مرة مما تنفقه إسرائيل وحدها.

محمود، في تفسيره لهذا الأمر، يعتبر أن الباحث الأردني يفتقر إلى «الحافز والدافع الداخلي» لإنجاز أبحاث علمية محكمة. ويلحظ أن الباحث الأردني «يبدع» أثناء وجوده في الجامعات الأجنبية، ولكنه متى عمل في الأردن يتحول اهتمامه إلى «القيم الاستهلاكية، والسعي إلى المال والمنصب الوزاري».

أستاذ القانون في كلية الحقوق بالجامعة الأردنية عبد الناصر الهياجنة، كتب في مقالة منشورة بعنوان «من ينصف أساتذة الجامعات الأردنية؟»، أن العبء الواقع على الأستاذ الجامعي لا يمكنه من إجراء أي بحث علمي ذي قيمة. ويقول إن «المدرس في الجامعة الأردنية – مثلا- يُطلب منه في كل فصل دراسي إلقاء نحو 150 محاضرة ولطلبة معدل عددهم في الفصل الواحد يراوح بين 40 و 80 طالبا».

علي ياغي، المدير المساعد لمشروع الأمم المتحدة لضمان جودة التعليم العالي، يعتبر أن البحث العلمي في الجامعات الأردنية لم يعد يتجاوز كونه رغبة في الترقي. ويلحظ أن الأبحاث الأردنية «مبعثرة». ويشرح أن الأستاذ في الجامعات الأجنبية يركز خبرته في موضوع معين، «كتنقية البنزين من الشوائب مثلا»، أما في الأردن فنجد أن أستاذا أجرى بحثا في تنقية البنزين مرة، «وفي الخضار» مرة أخرى، وهكذا.

أمين محمود: ما يتم إنفاقه على البحث العلمي، في الدول العربية مجتمعة، أقل 30 مرة مما تنفقه إسرائيل وحدها

ويزيد أن ثمة جامعات، الخاصة منها تحديدا، تلجأ إلى التحايل على القانون في ما يتعلق بالإنفاق على البحث العلمي، مشيرا إلى أن القانون يجبر الجامعات الخاصة على تخصيص نسبة للبحث العلمي من ميزانية الجامعة. «إلا أنها، باعتبارها مؤسسات ربحية، تحول هذه المبالغ إلى أمور أخرى لا تتعلق بالبحث العلمي، كأن يقيموا مكتبة، علما بان المكتبة تدخل في بند المصادر التعليمية وليس البحث العلمي». ويروي ياغي أن أستاذا جامعيا حصل على فرصة لإجراء بحث علمي في دولة أوروبية، فلم يكن من الجامعة التي يعمل فيها إلا أن دفعت له 250 يورو فقط لا غير!.

التحدي الآخر أمام مؤسسات التعليم العالي في الأردن، يتمثل في استقلالية هذه المؤسسات. وبالعودة إلى مقاربة المعاني لواقع الجامعات الأردنية بحالة الرجل المريض مرضا حرجا، يعيد مظاهر هذا «المرض» إلى «تخبط المشرفين على العلاج، وكثرة اجتهاداتهم وتدخلهم في عمل بعضهم بعضا».

أمين محمود، يعتبر أن مجلس أمناء الجامعة يجب أن يكون صاحب الولاية في اتخاذ القرارات التي تصدر عن الجامعات من دون تدخل من جانب وزارة التعليم العالي. يقول محمود إن الوزارة تمارس «دور التفتيش في العصور الوسطى وتحديدا في الجامعات الخاصة». أما في الجامعات الرسمية، فإنها تتدخل في تعديل سياسات القبول والكوتا المالية لكل جامعة. وهو ما يعتبره محمود انتقاصا من استقلالية هذه الجامعات.

ويؤيد محمود أن تتولى كل جامعة حكومية أو خاصة تحديد معدلات القبول لديها بما يخلق تنافسا بينها على الطلبة من ذوي المعدلات العالية. يُضاف إلى ذلك أن تتمتع الجامعات بحرية وضع امتحان تأهيل للطلبة الراغبين في متابعة دراساتهم الجامعية بشكل جدي.

أستاذ جامعي فضل عدم ذكر اسمه رغبة منه في تفادي «نقمة» النواب، اعتبر أن إدارات الجامعات تعاني من «تغول» نيابي وعشائري. ويقول إن رئيس قسم في الجامعات الأردنية بات يرضي نائبا بتعيين قريب له أو ترقيته. وفي جانب آخر يلحظ أن النواب ووجهاء العشائر تدخلوا في تسوية «مشاجرات» وقعت في الجامعات، الأمر الذي فاقم الوضع لما صار يُشار إليه الآن بالعنف الجامعي.

أما ما يتعلق بصلب العملية التعليمية، فقد بات واضحا أن ثمة فجوة بين التخصصات التي يتم تدريسها في الجامعات وبين الأعمال والوظائف التي يتولاها خريجو تلك التخصصات.

الطلبة في مكتبة الجامعة، يطالعون كراسات، وملخصات المحاضرات أكثر مما يجرون بحوثا محددة

أستاذ علم الاجتماع والخبير في الشؤون التربوية حسن الخزاعي يرى أن مؤسسات التعليم العالي تفتقر إلى وجود دراسات تربط بين حاجة السوق وبين التخصصات التي يتم تدريسها، ويقول إن التخصصات الإنسانية والاجتماعية لا تجد حصة في سوق العمل بالرغم من أنها تشكل 78 في المئة من التخصصات الجامعية. في الإطار نفسه، ينتقد إتخام بعض التخصصات الجديدة بما يشكل تراكما في أعداد الخريجين من ناحية، وفي أعداد الطلبة الذين لا تكاد تستوعبهم الجامعات. يطلق الخزاعي على مثل هذه التخصصات اسم «تخصصات الفزعة» مثل تخصص تقنية المعلومات IT الذي تشمل البطالة فيه 7 آلاف شخص.

ويعتبر الخزاعلة أن من التحديات التي تواجه التعليم العالي في الأردن أهمية إشراك الطلبة الجامعيين في أنشطة لامنهجية تفعل دورهم في المجتمع المحلي. ويلحظ أن 7 في المئة فقط من طلبة الجامعات يشاركون في أعمال تطوعية وخدمة المجتمع «بينما البقية ونسبتهم 93 في المئة خاملون». ويقدر أن 30 في المئة فقط من الطلبة يشاركون في الانتخابات الجامعية، وهذا دليل على عدم اكتراث بالعملية الاجتماعية والسياسية في حرم الجامعة. الخزاعي يستغرب كيف أن جامعات غربية تفرض على طلبتها سنة كاملة من الأعمال التطوعية.

لوهلة، قد يبدو حقل التعليم العالي في البلاد قصة نجاح، وذلك إذا ما نظرنا إلى عدد الجامعات وعدد الطلبة المحليين والأجانب الذين يتلقون العلم في جامعاتنا، ولكن نظرة أكثر عمقا تكشف أي تحد كبير علينا أن نواجهه في واحد من أكثر المجالات أهمية.

أردني

من تحدّي الزرقاوي إلى الإرهاب الإلكتروني

إبراهيم قبيلات

شهد الأردن منذ العام 2004، سلسلة عمليات إرهابية نجحت إحداها في إحداث تفجيرات في ثلاثة فنادق أودت بحياة 60 شخصا، خريف 2005، كما قتل بريطاني في إحدى الهجمات ضد سيّاح أجانب، فيما أعلنت السلطات أكثر من مرة أنها أحبطت واعتقلت عشرات الأشخاص ضمن جهد استباقي لإجهاض «مؤامرات» إرهابية.

تفجيرات الفنادق الثلاثة شكّلت نقطة تحول في استراتيجية مكافحة الإرهاب، تماهت فيها الجهود الرسمية مع تحصينات القطاع الخاص لاسيما على مداخل الفنادق الفخمة والهيئات الكبرى. قبل تلك التفجيرات بثلاثة أشهر، أطلقت مجموعة عراقية، بحسب نيابة أمن الدولة، صواريخ كاتيوشا صوب طرّاد أميركي ومستشفى الأميرة هيا العسكري في العقبة.

يقول مسؤول سابق مطل على ملف الإرهاب إن ظلال الإرهاب وتهديداته ظلّت تهيمن على السياسة الأمنية، قبل أن يخف الهاجس نسبيا عقب مقتل زعيم تنظيم القاعدة في بلاد الرافدين، الأردني أبو مصعب الزرقاوي شمالي بغداد في منتصف 2006.

الزرقاوي، الذي تشرّب أفكاره السلفية المتزمتة من داخل السجون الأردنية خلال العقد الماضي، ظل القاسم المشترك بين معظم المتهمين في قضايا، تصفها السلطات بأنها إرهابية المقصد والدوافع.

في 20 نيسان/أبريل 2004، أعلنت دائرة المخابرات العامة عن إحباط ما كان يمكن أن يكون «أكبر هجوم بالأسلحة الكيميائية» بقيادة من وصفته آنذاك بـ«الإرهابي أحمد فضيل الخلايلة الملقب أبو مصعب الزرقاوي».

الإعلان عن ذلك المخطط جاء استعراضيا، إذ ظهر من وصف بأنه مدبّر الهجوم، المبرمج عزمي الجيوسي، على شاشة التلفزيون الرسمي ليروي كيف خطّط للعملية في العراق، وكيف أعطى «يمين الولاء والطاعة للزرقاوي» قبل أن يتسلل إلى المملكة.

أعتقل في إطار تلك القضية تسعة أشخاص، تقول النيابة العسكرية إنهم أعضاء في شبكة «كتائب التوحيد»، فيما قتل أربعة آخرون في سلسلة غارات وعمليات دهم شنتها القوات الأمنية». كذلك ضبطت شاحنات محملة بنحو 20 طنا «من المتفجرات الكيميائية» كان يمكن أن تفضي إلى مقتل «80 ألف شخص»، لو قيّض لمخططي الهجوم «الانتحاري» تنفيذه ضد مقر المخابرات، رئاسة الحكومة والسفارة الأميركية. على رأس المتهمين كان الجيوسي الذي اعترف أمام محققي الاستخبارات العامة بأن «الشبكة بقيادة الزرقاوي بدأت التخطيط للعملية في العراق التي كان انتقل إليها من أفغانستان».

في القضايا كافّة كانت المعلومات تصدر حصرا عن جهات أمنية استجوبت المشتبه بهم المفترضين قبل أن تحيلهم إلى المحكمة. معظم المتهمين أكدوا لاحقا أمام محكمة أمن الدولة أن اعترافاتهم أخذت بالإكراه.

تذكّر «كتائب التوحيد»، بسلسلة قضايا متصلّة بالقاعدة من قبيل «جيش محمد»، «بيعة الإمام» و «الإصلاح والتحدي»، كشفت عنها السلطات في تسعينيات القرن الماضي، عقب عودة مئات «الأفغان العرب» من أفغانستان.

> **الزرقاوي تشرّب أفكاره السلفية المتزمّتة من داخل السجون**

خلال العقد الذي سبقه، انخرطت تنظيمات إسلامية سلفية في معارك دامية بدعم أميركي وتمويل سعودي ضد الجيش السوفييتي، قبل انهياره. كان «الأفغان العرب» وقود الحرب المستعرة هناك. وحين انتهت المعارك عاد معظمهم إلى بلادهم العربية من المغرب إلى البحرين.

العمليات التي نفذتها تلك التيارات كان بعضها تخطيطا فرديا ناجما عن غضب وقهر داخلي لدى أفراد بسطاء، استهدفوا سياحاً أجانب، في رد على حروب إسرائيل على جنوبي لبنان، وآخرها حرب صيف 2006. وكذلك اجتياحاتها المتكررة للضفة الغربية.

أول تلك الأحداث كانت بإطلاق نبيل جاعورة (38 عاما)، النار على سياح غربيين في المدرج الروماني في عمان في الرابع من أيلول/سبتمبر 2006. ما أدى إلى مقتل بريطاني وجرح ستة أشخاص آخرين.

كما أعلنت الشرطة الأردنية في الخامس عشر من آذار/مارس العام2007 أن أردنيا يبلغ من العمر 34 عاما، أقدم على طعن سائح ألماني يدعى بريمار فول (63 عاما)، بسكين كانت في حوزته، قرب مسجد الحسيني في العاصمة الأردنية.

من بين القضايا الكبرى، محاكمة 28 متهما بالانتماء إلى تنظيم القاعدة وشن «هجمات إرهابية» ضد مواقع استراتيجية خلال احتفالات المملكة بحلول الألفية الثالثة. اشتهرت أيضا قضية «أنصار الإسلام» التي نسبت إلى الملا كريكار، (قيادي إسلامي مقرب من القاعدة كان يقيم في كردستان شمال العراق). وفي منتصف 2007، اعتقلت السلطات نشطاء إسلاميين قيل إنهم تلقوا أوامر من قيادي من حماس مقيم في دمشق، لتخزين أسلحة وعتاد واستهداف مواقع حسّاسة داخل المملكة.

يجادل خبراء في التنظيمات الإسلامية بأن العديد من أتباع التنظيمات المفترضة خططوا لاستخدام الأردن، كمنصة انطلاق ضد إسرائيل في الأراضي الفلسطينية المحتلة غربا أو القوات الأميركية المنتشرة في العراق شرقا منذ ربيع 2003.

في غمرة استهداف سلفيين مفترضين أواخر 2002، اجتاحت عشرات المدرعات مدينة معان الجنوبية لقمع أتباع الداعية المحلي محمد شلبي، المدعو أبو سيّاف.

آنذاك، أقرّ مسؤولون ضمنا بأن أبا سياف

أبو مصعب الزرقاوي

ومناصريه كانوا يعتزمون تأسيس دولة داخل الدولة الأردنية، عبر تخزين أسلحة وعتاد. ثم توالى الإعلان عن إحباط عمليات إرهابية مزعومة واعتقال عشرات المشتبه بهم، ففي آذار/مارس 2006، اتهمت السلطات تنظيم القاعدة بمحاولة تنفيذ عملية داخل سجن «السواقة» بهدف «تحرير» سجناء في مقدمتهم الجيوسي.

في السنتين الأخيرتين، انتقل جزء من المعارك والاتهامات بين السلطات والتنظيمات إلى ساحة الإنترنت. إذ نظرت محكمة أمن الدولة في ربيع العام 2007، قضية ما يسمّى «الجهاد الإلكتروني»، اتهم بها مراد خالد العصيدة، بإرسال رسائل إلكترونية إلى موقع دائرة المخابرات العامة، زعم فيها أن مقرها «مفخخ وتستهدفه صواريخ موجهة». تلك الرسالة دفعت الأجهزة إلى إعلان حالة التأهب القصوى حول المبنى.

التعليم المدرسي: تلقين في زمن التفكير

نهاد الجريري

«قف هنا! فقد انتهى دورك وأتى دورنا. لسنين كنتُ أظن أن الهدف من وجودي كطالب هو إنهاء معاملة روتينية تسمى بسلم التعليم، الذي ينتقص من عمرنا سنوات طوالا، فإما أن نكون محظوظين أو لا. وغالبا ما تكون الإجابة بالنفي».

هكذا قدم عيسى العماوي، الذي أنهى التوجيهي للتو، لكتابه الموسوم «قراءات ناقدة للتعليم في الأردن».

يتساءل العماوي في كتابه عن الطريقة التي يتم فيها تعيين المعلمين، والتحقق من مهاراتهم، والطريقة التي توضع بها المناهج، ويلاحظ أننا «في مسيرتنا التربوية، تعودنا على ضرورة حفظ الكتاب فقط. ما لا يعطينا أي وقت أو لحظة تفكير لكي نقرأ المزيد، ونتخرج من المدارس والجامعات لا نعرف من الأصدقاء إلا من أحاط بنا وشاركنا في عيشنا. وكأننا آلات مبرمجة لوظيفة محددة».

كلمات عيسى تلخص الجوانب المختلفة التي تشكل مجمل العملية التربوية في الأردن على مستوى التعليم المدرسي. كثيرون، وبخاصة من الجيل الجديد، يعتبرون أنهم لم يستفيدوا من المدرسة إلا أنهم تعلموا كيف يقرأون ويحسبون. ولا يتذكرون منها إلا معلما مفضلا، أو «عصا» من أستاذ. فالتلقين والحفظ قصير الأجل، ما زال السمة الأبرز للإنجاز المدرسي. وهو ما يمثل التحدي الأكبر في هذا المجال. فإذا أخذنا التوجيهي بوصفه أهم مرحلة في حياة الطالب ونافذته إلى الحياة العملية، نجد أن الأصوات ما زالت تطالب بإلغائه باعتباره لا يمثل تقييما حقيقيا لمستوى الطالب سوى بمقياس الحفظ.

من أعلى هذه الأصوات، ما طرحه وزير التربية والتعليم الأسبق فوزي غرايبة قبل سنوات، الذي اعتبر أن التوجيهي لا يؤهل للحياة الجامعية التي يُفترض فيها أن تقوم على البحث والاستنباط.

الخبير التربوي حسني عايش في كتابه «البقاء في عالم متغير»، يقول: «بما أن الامتحانات المدرسية والعامة تصبح المنهاج الذي يعلمه المعلمون للطلبة، فإن المدرسة لا تلبي ذلك المطلب الملح ولا تواجه التحدي. ومما يُؤسف له فعلاً أنّ طبيعة الامتحانات المعمول بها لا تجعل للمختبرات والمشاغل (التكنولوجيا) قيمة، لأن أحداً لا يستخدمهما في التعليم بسبب سيطرة المتطلبات الورقية على الامتحانات المدرسية، والعامة، وقيامها على قياس قدرة الطلبة على الحفظ والتذكّر، وتعليم المدرسة للامتحان، بدلاً من تعليم التفكير والتدبير والمعرفة».

> **التحسينات على المناهج المدرسية ما زالت تشكل خطوة واحدة على طريق طويلة**

وفي إطار المناهج وطريقة تدريسها، لا بد من الإشارة إلى مقالة «حادة» كتبها الصحفي جميل النمري في مدونته بتاريخ 2007/1/9، تتعلق بمبحث الثقافة العامة للتوجيهي. يقول «إذا لم يكن وزير التربية والتعليم قد اطلع عليه بعد، فإنني أدعوه إلى قراءته لكي يقرر فورا وبلا تأخير حذفه من المقررات»!.

ويتابع النمري «لو اتسع المجال، لعرضت هنا فقرات كاملة أنا على يقين أن أستاذ المادة يستحي أمام طلبته وهو يقدمها، لتدني مستواها أو انحرافها عن كل منطق وحس سليمين؛ فهي أحيانا جهالة كاملة، أو ضيق أفق ومحدودية، أو لغو وافتعال معرفة». ويستغرب النمري كيف أن الفصل الأول من الكتاب المخصص للمعرفة يستشهد بعبارة «إن عقل الكافر هو نصف عقل المؤمن».

فوزي جرادات، أمين عام وزارة التربية والتعليم، يدافع عن المنهاج، ويقول إنه يعرض للدولة الأردنية والمؤسسات الأردنية، بالإضافة إلى جوانب أخرى تتعلق بالتقنية والعلم والمعرفة المتسارعة التي لا بد منها لتنمية ثقافة الطالب بحيث يوظفها لمصلحته ومصلحة مجتمعه. ويزيد أن بعض الوحدات في الكتاب تنمي لدى الطالب التفكير، المنطق والتأمل، وهو ما يتناسب مع طالب بلغ السابعة عشرة قادر على التفكير المجرد.

يتابع جرادات أن المناهج عامة، وبخاصة الجديدة منها، وضعت بأسلوب علمي منهجي وفق معايير علمية وعالمية تتماشى مع المستويات العمرية للطلبة وقدراتهم في كل مرحلة من الناحية العقلية والجسدية والحسية. ويزيد أن المتفحص في هذه المناهج يلحظ كما من التمارين التي تحفز الطالب على التفكير وإبداء الرأي وتقييم المعلومات. هذا الأسلوب غير دور الطالب والمعلم على حد سواء. «فلم يعد الطالب مجرد مستمع سلبي، بل أصبح فاعلا يقدم ورقة عمل أو يحضر الدرس ويقدمه مع زملائه ويطرح الأسئلة، الأمر الذي ينمي قدرته على الحوار واستنباط الحلول». أما المعلم فبات يلعب دور المخطط والمعد للدرس بدلا من مجرد تلقينه.

وفي هذا الإطار، تلحظ المعلمة آلاء التي تدرس الرياضيات في مدرسة خاصة أن المناهج اختلفت بالفعل. وتقول من تجربتها كطالبة ومعلمة، إن المناهج باتت تنحو أكثر إلى تحفيز الطالب على التفكير والاستنباط، من خلال طرح أسئلة لا تتوافر إجاباتها في المنهاج. كما تشير إلى اشتمال المناهج على معلومات «للفائدة العامة» دون أن تكون مطلوبة في الامتحانات؛ كأن ترد في نهاية درس رياضيات مثلا فقرة عن عالم رياضي أحرز إنجازا في موضوع الدرس. أما في دروس اللغة العربية، فتلحظ الاختلاف في طريقة عرض نشاطات التعبير أو الإنشاء. تقول «في السابق كان يُطلب منا أن نكتب موضوع إنشاء، أما الآن، فتُطرح على الطالب جملة من الأسئلة المتسلسلة التي قد تشكل إجاباتها مجتمعة موضوعا إنشائيا».

مثل هذه المحسنات ما زالت خطوة على طريق طويل نحو مخرجات مدرسية فاعلة وقادرة على مواجهة متطلبات الحياة العلمية والعملية على حد سواء.

TOYOTA

CAMRY

GROW younger

with CAMRY for only
JD 33,500*

2400cc VVT-i Engine
Audio and Climate Steering Controls
Dual Zone Climate Control
Electric Leather Seats
6 In-Dash CD Changer
Vehicle Stability Control
ABS/EBD Brakes
8 SRS Airbags
Cruise Control
Xenon Headlights
Parking Sensors
Sunroof/Moonroof
Heated Seats
Alloy Wheels
and more...

* Price includes licensing and registration

Seat belts... Save lives

248 Mecca Street, Tel: 5535514
www.toyota.com.jo

المركزية

نحن لا نجمّل الحدث

السّجل

أسبوعية | سياسية | مستقلة

79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الأردن

هاتف:
00962 6 5549797
00962 6 5536911

فاكس:
00962 6 5536991

البريد الالكتروني:
info@al-sijill.com

تطلب السّجل من نقاط البيع التالية:

جبل عمان	مكتبة الحمصي	الدوار السابع	كوزمو
جبل عمان	سوبر ماركت اشبيلية	الدوار السابع	سيفوي السابع
الشميساني	الأهلية أبيلا	الدوار السابع	سي تاون السابع
الشميساني	سفن الفن	الرابية	القبس
الشميساني	سيفوي	خلدا	مكتبة البردى
الهاشمي	مكتبة التوفيق	خلدا	توب آند توب
ماركا	أسواق الربوة	طبربور	مكتبة هشام
الزهور	مكتبة الزهور	عرجان	مكتبة عرجان
جبل التاج	مكتبة الأشرفية	صويلح	مكتبة صويلح
حي نزال	قرطاسية مكة	جبل النزهة	مكتبة جبر العلمية
أبو نصير	دار الشروق للنشر	تلاع العلي	سي تاون - عمان مول
الجبيهة	سيفوي الجبيهة	سحاب	قرطاسية الوحدة
مرج الحمام	مكتبة وسام	السلط	مكتبة الرائد
الوحدات	مكتبة زهران	مادبا	نبيل عجيلات
المنارة	مكتبة هاني الشحروري	الزرقاء	مؤسسة الأوائل
وسط البلد	مكتبة الحجاوي	الكرك	خالد الخلايلة
وسط البلد	كشك حسن أبو علي	الطفيلة	مكتبة الشباب
العبدلي	سوبر الدباس	اربد	وكالات حجازي
الجاردنز	مخازن البستان	اربد	سيفوي اربد
الجاردنز	سوبر ماركيه الجاعوني	العقبة	قرطاسية الرضوان
الصويفية	مكتبة اياد	وادي موسى	مكتبة الشباب
عبدون	الميخي - عبدون مول	معان	مكتبة الخوري

ويمكن قراءة مقتطفات من السّجل كل أسبوع على موقع عمون الإخباري:
www.ammoun.com

www.al-sijill.com

أردني

بورتريه

أُمَيّة طوقان:
مُحافظ قبل أن يصبح محافظاً..

خالد أبو الخير

ولد أمية صالح طوقان في مدينة عمان العام 1946، من أسرة نابلسية ذات حضور اجتماعي واقتصادي وسياسي في الضفتين. وسار على الدرب..

أمضى بعضا من سنوات طفولته وصباه في اللويبدة، وأنهى دراسة الابتدائية والثانوية في كلية تراسانطة.

شد الرحال في مقتبل شبابه إلى الجامعة الأميركية في بيروت دارساً لإدارة الأعمال، حيث نال البكالوريوس ثم الماجستير، وكان موضوع أطروحته «السياسة النقدية وتجربة البنك المركزي الأردني».

لم يعرف عنه انتماء سياسي رغم أنه عاش في كنف مدينة، تتناهبها رياح السياسة والانفتاح والتمرد، مفضلاً عقلانية وبراغماتية المصرفي والصيرفي.

عاد إلى الأردن موظفاً في البنك المركزي لبضع سنين، التحق بعدها بجامعة أكسفورد في بريطانيا، وحاز دبلوم الدراسات العليا في التنمية الاقتصادية، لينتقل بعدها إلى العالم الجديد، ويحوز الدكتوراه في الاقتصاد من جامعة «كولومبيا» في مجال «النقود والأسواق المالية» وكتب رسالته حول «أثر السياسة النقدية على الموجودات الأجنبية لدى الجهاز المصرفي».

شغل عدة مناصب في مجال اختصاصه في الأردن: رئيساً لدائرة الأبحاث والدراسات في البنك المركزي الأردني، مستشاراً اقتصادياً في مكتب رئيس الوزراء، ومديراً عاماً لبورصة عمّان للأوراق المالية.

لم يفت أمية أن يحلّق في المجال الإقليمي والدولي، حيث عمل في صندوق النقد العربي في أبو ظبي، رئيساً لقسم المنظمات العربية والإقليمية. وشغل موقع ممثل للأردن في الأمم المتحدة (اللجنة الثانية الاقتصادية والمالية)، وسفيراً لدى الاتحاد الأوروبي، ومملكتي بلجيكا، وهولندا، ودوقية لوكسمبورغ.

في مطلع العام2001 عين محافظا للبنك المركزي، لولاية أولى مدتها خمس سنوات. جددت ابتداء من 2006/1/1، ما يعني أنه باق في موقعه حتى نهاية 2010.

«يتميز بالميل إلى الصمت والهدوء و الكتمان، والجدية في التعاملات، والابتعاد عن الاضواء والإيغال في النأي عن الإعلام» يصفه مقرب منه.

ويضيف آخر « ليس محارباً إطلاقاً، مؤهلاته وخبراته أوصلته إلى سدة البنك المركزي، فضلاً عن علاقاته مع مراجع عليا في الدولة».

العام 2003 ورد اسمه في محاكمة مدير المخابرات الأسبق سميح البطيخي كشاهد، وقال إن البطيخي اتصل به وأخبره أن مجد الشمايلة «شخص غير صادق وأنه يجب عمل اي اجراء لوقفه وكشف أمره».بحسب صحيفة السبيل الأسبوعية.

في العام 2006 تفجرت جملة من الاتهامات الحمساوية ضده بدعوى أن «الأردن رفض تحويل أية أموال للسلطة الفلسطينية، بعد فوز حماس في الانتخابات». فرد محافظ البنك المركزي بأن «هذا كلام غير مسؤول لأن الحكومة الأردنية لم تتخذ أي قرار بخصوص هذا الموضوع، وعلى العكس رحبت بحكومة حماس كنتيجة لإرادة الشعب الفلسطيني».

قراره الذي تلا بتجميد حسابات ستة من قادة حماس وخمس جمعيات خيرية في البنوك الأردنية، قوبل باستهجان نيابي أدى إلى توقيع 70 نائباً على مذكرة، تبناها النائب محمد عقل، تطالب بإقالته من منصبه. لم يلبث أن انسحب العديد منهم.

قيل إن القرار كان اجتهاداً شخصياً منه، بعد تراجع الحكومة عن القرار عقب الإعلان عنه بيومين فقط. لكنه أكد خلال لقاء له مع كتلة جبهة العمل الوطني في مجلس النواب الرابع عشر أن القرار «كان نتيجة خطأ إداري فني تم تصحيحه في اليوم الثاني، ولم يكن على علم بالإجراءات التي قام بها أحد الموظفين في المركزي الذي تابع طلباً ورد للبنك، بالحجز على أموال أربعة اشخاص دون أن يشير الطلب إلى أنهم من قادة حماس». النواب لم يتفقوا معه، لكنه خرج سليماً من المواجهة.

زوبعة فك ارتباط الدينار بالدولار الأميركي العام 2007، التي أثارتها جهات عدة، بسبب استمرار تراجع الأخير أمام اليورو، حسمها بتأكيده أن «البنك لا يعتزم التخلي عن قرار مضى عليه اثني عشر عاماً، ما يزال صحيحاً، والأردن يحقق فوائد من هذا الارتباط».

حنكته الاقتصادية قادته إلى اتخاذ قرار بتحويل أرصدة البنك المركزي المودعة لدى البنوك التجارية الأميركية إلى المركزي الفيدرالي الأميركي ومؤسسات مالية حكومية أخرى، وذلك بداعي التحوط في بدايات الأزمة المالية العالمية 2008، مؤكدا أن هذه الخطوة ساهمت في تقليل المخاطر رغم أن العائد من هذه الودائع أقل بالمقارنة مع العائد من البنوك التجارية.

يصفه صحفي يعرفه بأنه « مثل أي محافظ للبنك المركزي متحفظ جداً وسياسته الاقتصادية متشددة». ويضيف «أنه كان من هواة اللحاق بأسعار الفائدة التي يطلقها البنك الفيدرالي الأميركي، وآخر إعلان له رفض فيه تخفيض الفائدة كان بتاريخ تشرين الأول/أكتوبر 2008 «نظرا لأن من المستبعد أن تؤثر الاضطرابات المالية العالمية في النمو الاقتصادي في الأردن، ولأن التضخم سيتراجع»، لكنه أقلع عن هذه الهواية في الشهر التالي، حينما خفض الفائدة الرئيسية نصف نقطة.

يقول مقرب منه أن «هاجسه عدم تكرار الأزمة الاقتصادية التي عصفت بالبلاد العام 1989، ويحرص على إمساك الدفة بثبات في أنواء متقلبة».

في شباط/ فبراير من العام الجاري، أكد أن الجهاز المصرفي في المملكة صحي وسليم، والسياسة النقدية في وضع يمكن الأردن من التعامل مع أي هزة خارجية. بيد أن ما فاته، أن بنوكاً تجري بصمت عمليات تسريح لموظفيها..

يفخر أمية طوقان بأوسمة حازها مثل: وسام الاستقلال الأردني من الدرجة الأولى، وسام الكوكب الأردني من الدرجة الأولى، ووسام «الجراند كروس» من درجة العرش من مملكة بلجيكا. ولعله يحن إلى وسام يختتم به حياته العملية التي بدأت من مرابع اللويبدة وقد تنتهي في شارع الملك حسين.

ويستمر مهرجان التنزيلات

ليشمل جميع البضائع والماركات

من ٢/٢٦ ولغاية ٣/٣١

خصومات من

20% الى 40%

غرف نوم ابتداءً من ٨٧٦ دينار

أطقم كنب ابتداءً من ٧٩٠ دينار

طاولات سفرة ابتداءً من ١٢٠٠ دينار

أشهر الماركات بأفضل الاسعار وأعلى جودة
في اكبر معارض للاثاث في الأردن

ميداس

مفروشات لأسلوب حياة مميز

ميداس حلدا - هاتف: 5522686 / ميداس سيتي مول - هاتف: 5866183 / ميداس للأثاث المكتبي - هاتف: 4395556

إقليمي

لقاء شرم الشيخ لإعادة إعمار غزة

تعهدات سخيّة واستشراف لأفق سياسي

سليم القانوني

التجمع الذي شهده شرم الشيخ تحت عنوان «إعمار غزة» الاثنين الماضي، الثاني من آذار/ مارس الجاري، ينسجم مع توجه دولي أوروبي أولاً و عربياً (خليجياً) ثانياً وأميركياً ثالثاً، وقد جرى إرساؤه منذ نحو 15 عاماً، بتقديم دعم مالي للفلسطينيين وللسلطة. وفي واقع الأمر أن هذا الدعم هو مصدر أساسي للنفقات والرواتب في السلطة، بما في ذلك في قطاع غزة.

مؤتمر المانحين الأخير والموسع (70 دولة ومنظمة) عقد في ظرف استثنائي، وذلك بعد التدمير الواسع الذي لحق بقطاع غزة وأزهق أرواح 1300 ضحية من بينهم 412 طفلاً، وتدمير آلاف البيوت، والمرافق، والمتاجر.

الإرادة الدولية التي حركت انعقاد لقاء شرم الشيخ، ارتـأى أصحابها، التعامل مع ما جرى في القطاع على أنه أشبه بكارثة طبيعية، لا نتيجة لحرب استهدفت كل مظاهر الحياة. لذلك لم تتم إدانة الجهة التي شنت الحرب، ولا تمت دعوتها بأية صور من الصور لأداء تعويضات. وبذلك يتكرس منطق أخرق يفيد بأن من «حق إسرائيل أن تدمر، ومن واجب الآخرين إذا شاءوا إعادة الإعمار».

الأوروبيون سادة العقلانية ومعهم بقية العالم،يرتضون بهذا المنطق وإن على مضض بالنسبة لبعضهم. بهذا تم التحضير للقاء الذي أطلقت القاهرة فكرته، ونجح في جمع تعهدات بدفع مبالغ تتراوح بين ثلاثة وأربعة مليارات ونصف المليار من الدولارات. وهي مبالغ جيدة رقمياً، لكن نقلها إلى حيز التنفيذ سوف يكون تدريجياً وبالأقساط على مدى خمس سنوات. لا يشكل ذلك بحد ذاته عائقاً، فهو مسألة إجرائية. لكن المشكلة في هـذا الاجـرائـي تكمن في عـدم تنظيم الأولويات، فقد حل الشتاء على أصحاب البيوت المهدمة وهم يقيمون في خيام. أما العقبات الحقيقية بعدئذ، فتضعها الدولة العبرية التي ترفض بعد 45 يوماً على توقف الحرب إدخال مواد البناء إلى القطاع، وتتحكم في تحديد المواد المسموح دخولها.

ينقل كريستيان فريـزر، مراسل «بي بي سي» عن عمّال الإغاثة التابعين لوكالة الغوث (اونروا) إن سلطات الاحتلال تمنع مواد مثل المعكرونة، والعدس، والـورق، والكتب المدرسية من دخول المعابر.

البيان الختامي للمؤتمر دعا إلى «الفتح الكامل وغير المشروط للمعابر مع القطاع». الإسرائيليون لا يجيبون عن هذه المطالب التي يضج بها المجتمع الدولي.

بان كي مون، أمين عام الأمم المتحدة، قال في كلمته أمام المؤتمر : «السلع الأساسية لا يمكن نقلها حتى مع فتح المعابر».

سبق لوزيرة الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون، أن اشتكت باسم بلادها من عقبات تضعها السلطات الإسرائيلية أمـام وصول المساعدات. أمـام المؤتمر قالت الوزيرة: «لا يمكن الفصل بين استجابتنا للأزمة في غزة، والجهد الأشمل للتوصل إلى السلام». وفي واقع الحال إن الإدارة الديمقراطية في واشنطن وضعت نفسها منذ الأيـام الأولى لتنصيب أوباما أمام اختبار إحلال سلام جدي، لا الانغماس في عملية سلمية شكلية توفر غطاء للتوسع والعدوانية الإسرائيلية. وقد قام المبعوث جورج ميتشيل بجولتين حتى الآن في المنطقة، وأمامه تحدي تشكيل حكومة أشد يمينية في تل أبيب، وقد تحدث بنفسه عن صعوبات تواجهه في مهمته، وسبق له أن قام بمهمة دبلوماسية في العام 2001 ووضع تقريراً عُرف بـ«تقرير ميتشل» أفاد فيه بأن الاستيطان يمثل عقبة أساسية.

وبما أن المشكلات تأخذ بخناق بعضها، فإنه يتعذر أن تتم إعادة إعمار غزة في ظروف عادية وضمن جدول زمني قصير ومناسب، دون الشروع في حل بقية القضايا العالقة. فالولايات المتحدة ومعها الاتحاد الأوروبـي، ترفض أن تتولى حماس قوة الأمـر الواقع في غزة الإشراف على الإعمار، أو التدخل في مجرياته بأية صورة. فيما الحركة من جانبها تعطي إشرافها على الإعمار أولوية تتقدم على عملية الإعمار ذاتها.

هـذه العقبات لا سبيل إلـى حلها، دون الشروع في عملية سلمية حثيثة وجدية، تضع حداً نهائياً للتطرف الإسرائيلي، وتبطل جهود حماس لوراثة السلطة الفلسطينية والانفراد بهذه السلطة. ويفترض أن تلتزم الإدارة الديمقراطية بمثل هذه الضمانات. وقد سبق لجورج بوش الأب أن حمل تل أبيب في ظل حكومة يمينية برئاسة اسحق شامير، على المشاركة في مؤتمر مدريد العام 1991، وعلى الشروع لأول مرة في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية.

بهذا، فإن إعادة الأعمار في غزة هي أكبر

الرئيس حسني مبارك

وأعقد من أن تكون عملية تقنية، فهي في الأساس قرار سياسي يتصدى لوضع سياسي، عنوانه حصار قطاع غزة وإغلاق المعابر إليه، وذلك ضمن واقع الاحتلال القائم في عموم الأراضي المحتلة منذ 42 عاماً. والتذرع بوجود حماس لا يفيد، فهذه الحركة صعدت على أنقاض العملية السلمية، التي قوّضها شارون وتلامذته ومشايعوه في تل أبيب وواشنطن منذ مطلع الألفية الثالثة.

"أوجب" إرجاء الانتخابات النيابية لعامين

اليمن أمام استحقاق إصلاح دستوري

معن البياري

تبقى العلاقات المتنوعة التفاصيل بين مؤسسات الحكم في بعض البلاد العربية ومعارضاتها مثيرة للدرس والانتباه، ليس فقط لأنها تتنقل بين مواسم شد وجـذب وتحسن واضطراب، بل لأن مساراتها تكشف عن رخاوة البنيات العامة للحقل السياسي في هذه البلاد، وانكشافها أمام تأثيرات خارجية وأخرى محلية، لا تتصل بالضرورة بالمواضعات الديمقراطية.

من جديد هذه المسألة، ما تم الإعلان عنه في اليمن الأسبوع الماضي، عن توافق حزب المؤتمر الشعبي العام (الحاكم) مع أحـزاب المعارضة على التمديد لمجلس النواب الحالي عامين، ما يعني تأجيل الانتخابات التشريعية التي كان مقرراً إجراؤها في 27 نيسان/أبريل المقبل إلى العام 2011، ليتوافر وقت كاف لإجراء تعديلات دستورية وإصلاحات سياسية تتعلق بالنظام الانتخابي وبصلاحيات البرلمان والنظام العام للحكم المحلي.

بموجب ما يجيزه الدستور، أقـر مجلس النواب اليمني التأجيل، بأغلبية واسعة، وهو الذي يتألف من 301 مقعد، للمعارضة منها 70 مقعداً، وللحزب الحاكم ومعه أحـزاب صغيرة توصف بأنها ملتحقة بـه، المقاعد الباقية. واللافت أن «المؤتمر» لم يكن يحبذ تأجيل الانتخابات، وكان إلى أسابيع قليلة يصر على تنظيمها في موعدها، وهي التي تجري كل ست سنوات، غير أنه ارتـأى التجاوب مع مطلب المعارضة التي ظلت تلح على التأجيل، وعلى المضي في إقرار التعديلات الدستورية والإصلاحات، التي كانت مدار جدالات ومساومات واسعة في البلاد في السنوات الماضية. بل لوّحت أحزاب المعارضة الرئيسية، المؤتلفة في تكتل «اللقاء المشترك»، بمقاطعة الاقتراع الانتخابي إذا ما تم تمسك السلطة بموعد نيسان/أبريل، بدعوى أن الإجراءات التي تهيئ للانتخابات تجعلها «اقتراعاً مـزوراً». وبدا أن تمسك الطرفين بموقفيهما قد يأخذ اليمن إلى تأزمات وسياسية ليست هيّنة، تكون لها تأثيراتها السلبية في العلاقات اليمنية مع الخارج، مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجي مثلاً، وهي من الجهات المانحة لليمن والداعمة للتنمية فيه.

المعلوم أنه مع تزايد التوترات التي تصاعدت في الشهور الأخيرة بين السلطة والمعارضة في اليمن، ومن أسبابها تشكيلة اللجنة العليا للانتخابات المتهمة مـن المعارضة بعدم حياديتها، دخلت المفوضية الأوروبية، ومعها المعهد الديمقراطي الأميركي في وساطة بين الجانبين، مالت إلى فكرة تأجيل الانتخابات، وإن رأت عدم إطالة المدة إلى عامين. ومن مقترحات الوسيطين، أن يُعاد تشكيل اللجنة بواقع تمثيل خمسة أعضاء لكل من حزب المؤتمر الشعبي العام وأحزاب المعارضة المنضوية في «اللقاء المشترك»، إلى جانب إقرار مشروع التعديلات على قانون الانتخابات، وتسليم المعارضة قرصا مضغوطا بأسماء المقيدين في السجل الانتخابي وإعـادة تقسيم نسب التمثيل في اللجان الإشرافية على الاقتراع الانتخابي بواقع 54 في المئة لحزب المؤتمر و46 في المئة لتكتل «اللقاء المشترك»، ومراجعة السجلات الانتخابية بما يكفل شفافية استبعاد وشطب المخالفات المتعلقة بقيد الأطفال والمتوفين. والمعلوم أن التكتل المذكور يضم حزب التجمع اليمني للإصلاح (إسلامي : 45 مقعدا) والاشتراكي اليمني (7 مقاعد) والتنظيم الوحدوي الناصري (3 مقاعد) والبعث (مقعد واحد) واتحاد القوى الشعبية وحزب الحق.

ولمّا كانت هذه المقترحات تساعد على تجاوز ما كانت اليمن ماضية إليه من تسخين سياسي، وتأزم غير مستبعد، فإن التوافق على تأجيل الانتخابات عامين توازى مع تفاهمات على إجراء تعديلات دستورية،تقضي بالانتقال من النظام الرئاسي إلى النظام البرلماني، ما يعني توسيعاً لصلاحيات السلطة التشريعية، وكان الرئيس علي عبداللّه صالح بادر إلى طرح هذا الأمر في أيلول/سبتمبر الماضي. إلى ذلك، فإن تعديل قانون الانتخابات وتغيير النظام الانتخابي من الدائرة الفردية المغلقة إلى نظام القائمة مع الانتخاب النسبي، قد يساعد في التخفيف من طغيان الطابع القبلي والمناطقي في التصويت. وهناك تعديل قانون السلطة المحلية بالانتقال من مفهوم السلطة المحلية إلى نظام الحكم المحلي، ما يعني تعزيز اللامركزية الإدارية.

تتوازى هذه القضايا المطروحة على أجندة الإصـلاح في اليمن، مع مطالبات ينشط في الجهر بها مدنيون ومعارضون ومثقفون، منها ما يتعلق بتحييد المال والإعلام والسلطة في الانتخابات، وفضح أساليب التزوير التي يرى الكاتب اليمني فيصل الحذيفي أنها ليست ماركة مسجلة باسم حزب المؤتمر، بل تمارسها معظم الأحزاب، على حد قوله. ويمكن التأشير هنا إلى وجوب ضبط الاتهامات المتبادلة بين طرفي السلطة والمعارضة، التي باتت سمة دائمة الحضور، ويحدث أن تشارك بها رئاسة الحزب الحاكم. وكـان من ذلـك، مع اشتداد المطالبات بتأجيل الانتخابات، قـول رئيس الوزراء محمد علي مجور: إن نتائج الانتخابات المحلية كانت وراء أساليب الابتزاز التي تمارسها أحزاب «اللقاء المشترك» حالياً «خوفاً وهروباً من الهزيمة في الانتخابات النيابية، بعد تراجع ثقة الناخبين بمرشحيها في تلك الانتخابات بشكل كبير جـداً». وزاد مجور إلى قوله هذا بأن هذه الأحزاب «ليست وصية على العملية الديمقراطية، وعليها أن تحترم إرادة الشعب، لأن 84 في المئة من الناخبين اليمنيين غير حزبيين»، على حد قوله.

ولأن اليمن بلد مثقل بتحديات هائلة، منها التنموي والاقتصادي والأمني، ولمّا تنته فيه

الرئيس علي عبدالله صالح

توترات المواجهات الدامية، الهادئة نسبياً حالياً، مع الحوثيين في صعدة، بعد نحو خمس حروب قضى فيها أكثر من ستة آلاف يمني، ويقال إن العدد يصل إلى 12 ألف، عدا آلاف الجرحى والمعتقلين. ولأن البلد شديد التعقيد في تكويناته القبلية، ويعاني من استشراء الفساد، يبدو الهروب إلى تأجيل الانتخابات التشريعية فيه عامين صيغة مريحة، في وسعها أن تُعين اليمن في الانتقال نسبياً إلى هدوء سياسي، قد ينجم عنه تحقيق تطلعات أبنائه ونخبه وأحزابه إلـى مـا ينشدونها مـن إصـلاحـات دستورية وسياسية، بتوافق القوى والتشكيلات السياسية والأهلية فيه، والتقاط جوامع وطنية وسياسية متنوعة المشاغل ما بينهم.

دولي

الشرق الأوسط: مكان يموت فيه "التغيير"

ستيفن غلين

بين العامين 1998 و 2001، وكنت خلالها مراسلا في عمان، أود أن أشير إلى أنني زرت العراق مرة أو مرتين. كان من الصعب علي الحصول على تأشيرة، وكانت الرحلة التي تستغرق نحو 14 ساعة عبر أرض صحراوية قاحلة رحلة شاقة. ولكنني سرعان ما أنشأت صداقات حميمة في العراق وكنت أتطلع إلى الاجتماع بهؤلاء الأصدقاء.

العراق العلماني الذي شاهدته قبل الحرب لم يكن سوى واجهة أخفت وراءها أمة طائفية كانت تزدهر في السر

منذ اللحظة التي عبرت فيها الحدود إلى ذلك البلد أصبحت جزءا من دوامة الاقتصاد السري، فقد كان متوقعا مني أن أدفع رسوما باهظة لفحص الإيدز على الحدود، على الرغم من أنني كنت أستطيع تفاديه بدفع مبلغ أعلى. (كانت الحاقنات نظيفة على الدوام). وفور وصولنا، كان علي أن أفتش في وزارة الإعلام، حيث كان مطلوبا مني أن أدفع مقدما لقاء خدمات مختلفة أحصل عليها – رسم مرافق، مثلا، أو للسماح لي باستخدام هاتف يعمل من خلال الأقمار الصناعية في بلد كانت فيه الاتصالات تخضع لتشديد كبير. وفي فندق الرشيد، حيث كان يقيم معظم الأجانب، كانت العاهرات تتصلن بي في منتصف الليل من صالة الفندق.

كان ذلك أمرا محبطا، ففي معية مرافق، كاد يكون من المستحيل النفاذ إلى المجتمع العراقي، والعراقيون الذين كان مسموحا لي بلقائهم، حتى أولئك الذين كان يتم اختيارهم عشوائيا، في مقهى، مثلا، أو في سوق الكتب الأسبوعي في شارع الرشيد، كانوا يفهمون أن من المتوقع منهم أن يقوموا بدور الصداميين المخلصين. بعضهم كان جيدا في القيام بذلك الدور، ومن خلال أدائهم، طورت لنفسي بالتدريج غريزة لهذا النوع من الترتيبات النفسية التي يطورها الناس لأنفسهم بهدف النجاة من ديكتاتورية عنيفة.

غير أن سمة أصيلة بدت لي في العراقيين، وهي عززت نفسها بنوع من التحدي: الوطنية العلمانية. فبعد مقابلة بعد أخرى، كان هؤلاء يعبرون عن شعور بالكبرياء بمجتمعهم الحديث المتقدم، على الرغم من كل تجاوزات صدام والحصار الأميركي. "نحن عراقيون أولا"، كانوا يقولون، القبيلة، الدين والطائفة كانت عناصر ثانوية.

لكن هذا تغير على ما يبدو مع إزاحة صدام حسين في العام 2003، ونهوض الحركة الشيعية، فسرعان ما عمد مقتدى الصدر، المجلس الأعلى للثورة الإسلامية (الآن، المجلس الإسلامي الأعلى للعراق) وحزب الدعوة، إلى تعبئة أتباعهما، ومع نتائج انتخابات العام 2005، بدا العراقيون وكأنهم في طريقهم إلى جمهورية إسلامية، فقد كان السؤال الوحيد هو عما إذا كانت طهران أم المتطرفون من أتباع الصدر هو الطرف الذي سيحكم.

ولو عدنا إلى الوراء، لبدا لنا أن العراق العلماني الذي شاهدته قبل الحرب لم يكن سوى واجهة أخفت وراءها أمة طائفية كانت تزدهر في السر، بعيدا عن طغيان صدام حسين. لكن الأشياء قد تغيرت، فالاحتلال الأميركي للعراق، ومقتل أكثر من عشرة عراقيين على أيدي قوات الأمن التابعة لشركة بلاكووتر، وقانون مقترح للنفط تدعمه واشنطن اعتبر بوابة لشركات النفط الأجنبية الفاسدة، أذكى انبعاثا لوطنية عراقية متجددة. وفي الوقت نفسه، ولدى فشل الأحزاب الحاكمة في وقف الانحدار الاقتصادي للبلاد وإصلاح بنيتها التحتية المدمرة، فإنهم فقدوا من رصيدهم الكثير، وكذلك الإسلاموية بوصفها ملهما للحاكمية. وقد رد نوري المالكي زعيم حزب الدعوة الذي عين رئيسا للوزراء في شهر نيسان/أبريل عام 2006، لأن المرشحين الآخرين كانوا فاسدين أو قريبين جدا من إيران أو كليهما، بأن نأى بنفسه عن الأحزاب الدينية ودخل في تحالفات مع جماعات علمانية ومجالس قبلية معتدلة. كان تلك المشاركات، وليس حزب الدعوة، هو ما ساعده على الهيمنة على انتخابات 31 كانون الثاني / يناير من هذا العام، والتي لم يتغلب فيها المرشحون العلمانيون الوطنيون على منافسيهم المتدينين والانفصاليين الأكراد إلا في أربع من أصل 18 محافظة.

ومن العدل القول إنه كان صعبا تخيل الكيفية التي يمكن بها لأي مجموعة سياسية أن تحكم العراق بكفاءة في ظل العنف والاحتلال، وفي وقت قد يتحول فيه الجيل الجديد من القادة إلى ما كان عليه أسلافهم من فساد. وفي كلتا الحالتين، فإن النجاح المؤقت الذي حققته الحاكمية الإسلامية في العراق، يكشف عن الضعف المتأصل في الإسلاموية عموما. وقد تكون الجماعات الإسلامية التقليدية قادرة على إدارة مطابخ أو مدارس أو مراكز صحية، وبخاصة في ظل فراغ لأي بدائل علمانية، ولكن الثقافة الإدارية التي تجور على المرأة التي تشكل نصف قوة العمل، وتحبط التفكير الإبداعي والتمرد البناء رهن بالفشل. (ما عليك إلا أن تسأل اليابانيين). إن انبعاث الوطنية العراقية برهان على أن كثيرا من بلدان الشرق الأوسط العربية ما زالت علمانية غريزيا ولكن في اتساق مع التدين المتنامي.

في القاهرة وفلسطين وعمان ودمشق إما أن الجماعات الإسلامية منعت من المشاركة في انتخابات حرة، أو كما في حالة حماس، حرمت من الاعتراف الدولي وفرض عليها حصار بعد فوزها في انتخابات حرة ونزيهة، وهذا رد تكتيكي على مشكلة استراتيجية لم تثمر حتى الآن سوى العنف، وبرده على فوز حماس في انتخابات كانون الثاني / يناير 2007، بمحاصرة الأراضي الفلسطينية، فإن الغرب قد ضمن إلى حد كبير نجاة الجماعة واستمرارها. ولو أن حماس أعطيت فرصة الحكم في دولة متكاملة، ولو أنها رفضت الاعتدال، لفشلت مثلما فشل نظراؤها في العراق.

بالنسبة لكثير من الجماعات التي قد تحكم فلسطين وشعبها، والذي يتوق في معظمه إلى السلام والحرية وممارسة حياته التجارية، لن يكون هناك نجاح من دون علاقات دبلوماسية طبيعية مع إسرائيل. فمن خلال التفاوض مع فتح حول حكومة وحدة وطنية تمكن محمود عباس، زعيم فتح، من التفاوض مع إسرائيل، مثلما فعل قبل عامين في إطار اتفاق مكة، وهو ما أشار قادة حماس إلى أنهم يفهمونه.

كثير من القادة الأوروبيين يرون في تشكيل حكومة وحدة وطنية فلسطينية فرصة تستحق الاهتبال. فهل يفعل ذلك الرئيس الأميركي باراك أوباما؟ من المحزن أنه حين يأتي الأمر إلى العلاقات الأميركية الإسرائيلية، فإن الشرق الأوسط يصبح مكانا يموت فيه "التغيير".

باراك أوباما

صدام حسين

نوري المالكي

اقتصادي

العراقيون في الأردن: مشهد متغير واكبته تطورات اقتصادية

محمد علاونة

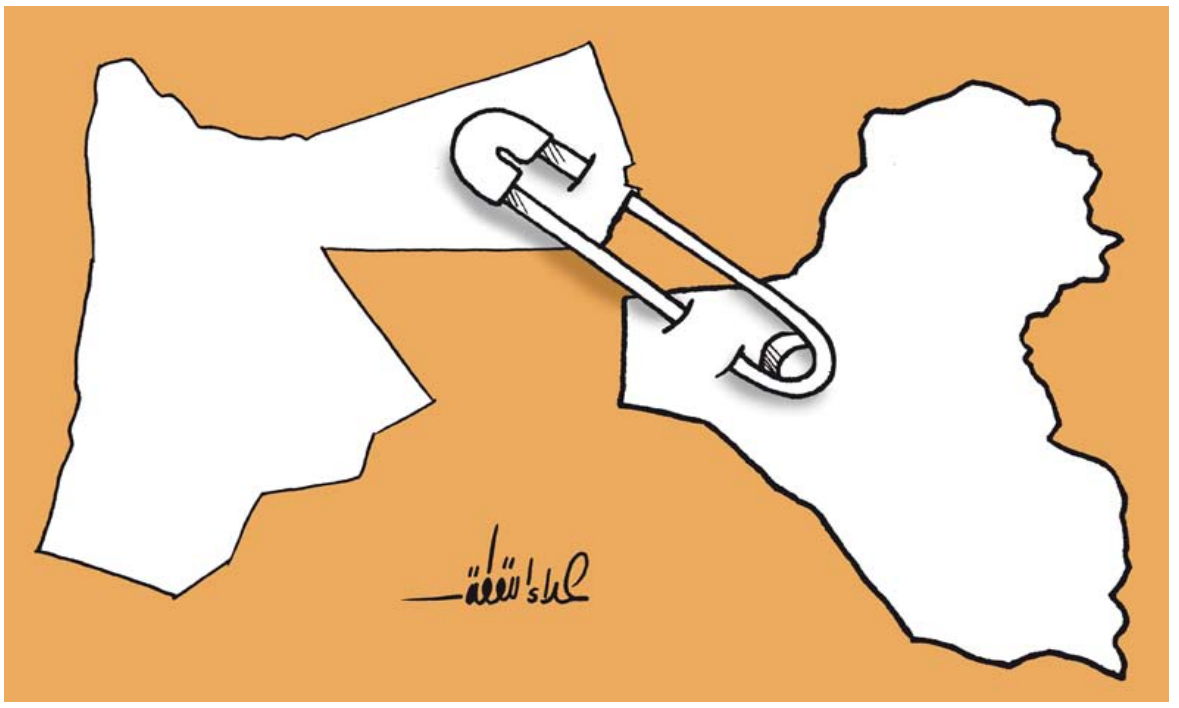

يأمل تجار ومستثمرون في قطاع العقار، أن تنتعش أعمالهم وسط توقعات بقدوم مزيد من العراقيين إلى البلاد، بعد أن أقرت الحكومة الشهر الماضي تسهيلات للراغبين منهم بدخول المملكة، والمقيمين على أراضيها.

عودة الآلاف من العراقيين سيضخ مزيدا من الأموال في العقار، نتيجة شراء الشقق والأراضي، وقد يجلب سيولة تحتاجها السوق، بحسب رئيس جمعية المستثمرين في قطاع الإسكان زهير العمري.

يرى العمري أن الإجراءات المتشددة السابقة التي كانت تتبعها الحكومات تجاه العراقيين أضرت بقطاع العقار، وخفضت الأسعار، ليشهد تراجعا في النشاط.

نشاط البناء أخذ في التصاعد منذ العام 2003 بشكل ملحوظ، وبلغت الذروة في العام 2005، وواصل النشاط لكن بشكل بطيء عقب العام 2005.

بلغ حجم التداول في سوق العقار خلال العام 2003 ما مجموعه 1,3 بليون دينار، ارتفع إلى 2 بليوني دينار لعام 2004. وخلال العام 2005 بلغ حجم التداول ما مجموعه 3,5 بليون دينار، وبزيادة قيمتها 1,5 بليون.

العراقيون بدأوا يتوافدون على الأردن بكثرة عقب إعلان القوات الأميركية وقف العمليات العسكرية الرئيسية في العراق في نيسان/ إبريل 2003، لشراء ما يمكن أن تحتاجه السوق العراقية، وكانت المركبات «السيارات» من ضمن الأولويات.

بيد أن نقيب تجار المواد الغذائية خليل الحاج توفيق، أشار إلى أن قدوم العراقيين إلى الأردن يتخذ بعدَين: إيجابي، وسلبي. إذ سيعملون على ضخ السيولة في الأسواق مع إقبالهم على شراء السلع الاستهلاكية، في الوقت نفسه سيُحدثون خللا في كميات العرض في الأسواق، بخاصة للبضائع التي تُعرض في المؤسستين المدنية والعسكرية.

العراقيون كانوا بنوا مشهدا خاصا بهم في عمّان، فكان الكثيرون يتجمعون في طلعة الشابسوغ حيث مطعم ابن سينا»، وفندق ومطعم سعيفان، وعلى الشمال مطاعم متخصصة بالوجبات العراقية فقط: تنور الحبايب، العزائم، والفرات، إضافة إلى أكثر من 10 محلات صغيرة متخصصة فقط في بيع الشاي العراقي الذي يعشقه العراقيون. وهنالك أكثر من 12 مطعما في منطقة تجمع الحافلات (رغدان سابقا) تقدم المشويات والكباب، وأكلات عراقية معروفة، وإلى أسفل بقليل بمحاذاة الشارع الرئيسي هنالك تجمعات للعراقيين، بخاصة في المساء بعد يوم عمل شاقّ.

المشهد تغير كثيرا بعد التفجيرات التي تعرضت لها ثلاثة فنادق في عمّان في تشرين الثاني /نوفمبر 2005، فخلَتْ تلك المناطق من العراقيين، خشية اعتقالات أو تشديد على إقاماتهم.

تجمعات العراقيين انتقلت من المناطق الشعبية ومن وسط عمّان، إلى مناطق غرب عمّان الراقية، مثل: عبدون، والغاردنز، والشميساني، التي تعج بالمقاهي والمحال التي تفتح أبوابها لساعات الصباح الباكر. تشهد تلك المناطق انتشاراً لمركبات عراقية حديثة الموديل، وغالبا ما تكون أسعارها مرتفعة، تشبه تلك التي يستخدمها ذوو الدخل المرتفع في الأردن.

رجل الأعمال العراقي عدنان الجبوري، أشار إلى أنه باع الشقة التي يمتلكها في عمّان بمبلغ 60 ألف دينار ليشتري شقة قيمتها 40 ألف دولار في سورية بإحدى المناطق المخدومة جيدا.

الجبوري، البالغ من العمر 45 عاماً، وكان يعمل بالتجارة ما بين الأردن والعراق لمدة عشر سنوات، وفي اتصال هاتفي معه في دمشق، يؤكد عدم رغبته في العودة إلى الأردن، بخاصة بعد أنباء إمكانية انسحاب قريب للقوات الأميركية من العراق، وهو ما يتداوله العراقيون في بغداد. وهو يرى أن الولايات المتحدة ستنسحب قبل الوقت الذي حدده أوباما في خطابه الأول أمام الكونغرس.

بيد أن كمال القيسي، خبير نفطي عراقي سابق، يقول: «إن رؤوس الأموال لا تحكمها قيود، وهي تتنقل، حيث يتوافر الأمن والاستقرار، وانخفاض الأسعار، بعد أن باع العراقيون أراضي لهم في العراق مقابل مبالغ خيالية».

عضو اتحاد رجال الأعمال العراقيين إسماعيل الربيعي، الذي يقيم في الأردن حاليا، أوضح أن التفجيرات التي شهدتها ثلاثة فنادق في عمّان، خلقت مخاوف لدى العديد من العراقيين الذين يترددون على البلاد، ما دفعهم إلى الانتقال لدول أخرى مثل سورية.

لكن الربيعي يؤكد أن حالة الاستقرار في الأردن عامل محفز لقدوم العراقيين، ويضيف أنه لم يتعرض لأي مضايقات، بيد أنه يتوقع زوال عمليات التأخير التي تشهدها المعاملات على الحدود الأردنية العراقية، والتي ألقت بظلالها على عمليات نقل الآلات الثقيلة التي يعمل على توريدها لبغداد. وهو يتوقع عودة الكثير من العراقيين إلى الأردن بعد إعلان الحكومة عن التسهيلات.

وزير المالية السابق باسم عوض اللّه، بعد أن شغل منصب وزير التخطيط في حكومة فيصل الفايز، أبلغ الصحفيين أن العراقيين يشاركون الأردنيين بالماء والكهرباء والوقود، لذلك تنوي الحكومة تحرير المشتقات النفطية، ورفع الدعم عن الأعلاف، وتحرير قطاعات الكهرباء والماء.

لكن الحاج توفيق، يرى أن ما نفذته الحكومة لاحقا، وفقا لما أشار له الوزير، لم يكن له نتائج إيجابية، كون العراقيين ما زالوا يستفيدون من دعم المواد الغذائية ومن خلال المؤسسات المدنية والعسكرية.

القيسي الذي يقيم في الأردن، يؤكد أن سورية أصبحت وجهة للعديد من العراقيين، بخاصة التجار الذين يترددون لشراء بضائع يسوّقونها في بغداد. ويذكّر بالارتفاع المتواصل الذي تشهده السلع والخدمات في السوق الأردنية، نتيجة إزالة الحكومة الدعم على المشتقات النفطية الذي انعكس بدوره على القطاعات الاقتصادية كافة، سواء كانت مساكن أو سلعاً أو بضائع.

يرى القيسي أن سورية البلد الأنسب للعراقيين مقارنة بأسعار الأراضي والشقق التي يشهدها لبنان مثلاً، كون معظم الذين يعملون بالتجارة من العراقيين هم من الطبقة المتوسطة، الذين يبحثون عن شقق تناسب دخولهم.

كان رئيس الوزراء نادر الذهبي صادق على التوصيات الصادرة عن اللجنة الوزارية، إضافة إلى توصيات اللجنة الفنية المشكّلة لهذه لغاية ذات العلاقة بوضع تعليمات تتعلق بالتسهيلات التي ستُمنح للعراقيين.

من بين ما تتضمنه التعليمات المتعلقة بالتسهيلات الممنوحة لرجال الأعمال والمستثمرين العراقيين، تسهيل حصولهم على التأشيرات، بحيث تتولى مؤسسة تشجيع الاستثمار من خلال مفوض وزير الداخلية فيها لإصدار التأشيرات لهم للمرة الأولى بعد التأكد من أسباب الطلب المعزز بالوثائق المطلوبة، والحصول على الموافقة المسبقة للمرة الأولى.

نتائج التسهيلات التي منحتها الحكومة أخيرا للعراقيين لم تظهر بعد، لكنها ستحدث مشهدا جديدا يمكن أن يكون مغايرا للمشاهد السابقة.

من هم.. ما هي أحوالهم؟

أظهرت نتائج المسح الأخير الذي أجرته مؤسسة «فافو» النرويجية عن أعداد العراقيين في الأردن، أن الرقم الكبير للعراقيين المتواجدين في الأردن يُشكّل تحدّياً في المجالات المختلفة.

وبيّن المسح أن أعداد العراقيين الموجودين في الأردن، وفقاً لما توصلت إليه الدراسة، يتراوح ما بين 450 و500 ألف عراقي.

وقال المسح الذي نفذته مؤسسة البحوث النرويجية «فافو»، بدعم من الحكومة النرويجية ودائرة الإحصاءات العامة الأردنية، إنه تم الأخذ في الحسبان العائلات العراقية في الأردن وإحصاءات وأرقام الهجرة، وأرقام المشتركين بخدمة الهاتف وغيرها.

كشف المسح أن الغالبية العظمى من الهجرات إلى الأردن كانت تضم عائلات بأكملها، وأن النسبة الأكبر منها جاءت إلى الأردن العام 2003 وبعده، وكان حجم حركة نزوح السكان الأكبر في العامين 2004 و2005 وفقا لسلطات الحدود الأردنية.

واستنتج المسح أن غالبية النازحين إلى الأردن هم من المسلمين السنّة، حيث تشكل نسبتهم 68 في المئة، بينما تبلغ نسبة الشيعة 17 في المئة، والمسيحيين 12 في المئة.

وبيّن أن الغالبية العظمى من العراقيين في الأردن يقيمون في عمّان، وأن نسبة كبيرة منهم أتت من بغداد، بسبب الوضع الأمني المتردي في العراق -وبغداد تحديدا- مشيرا إلى أن الكثيرين منهم يعملون موظفين لدى آخرين، ومنهم من هو صاحب عمل ويعمل لديه آخرون.

وأوضح أن 42 في المئة من العراقيين في الأردن يتلقون تحويلات من العراق، وهذا يجعل عددا كبيرا منهم يتعرضون لأن تنقلب أوضاعهم بسبب الوضع الأمني الذي قد يتدهور بأية لحظة، ما سينعكس سلبا على إمكانية إرسال هذه التحويلات.

المسح أظهرَ بخصوص أعمار العراقيين الموجودين في الأردن، أن 56 في المئة منهم يتجاوز عمرهم 25 سنة، و26 في المئة أقل من15 سنة، و18 في المئة بين 15 و25 سنة.

وأشار إلى أن معظم العراقيين في الأردن لديهم الرغبة في السفر إلى بلد ثالث، بخاصة الفقراء منهم الذين ينتمون إلى ديانات غير الإسلام.

بحسب الدراسة، فإن 95 في المئة من العراقيين الراغبين بالعودة إلى بلادهم قالوا إنهم لن يعودوا قبل أن يتحسن الوضع الأمني في العراق.

وأضاف المسح أن 70 في المئة من العراقيين في الأردن هم في عمر يسمح لهم بالعمل، ومنهم 30 في المئة ينخرطون في القوى العاملة، مشيرا إلى أن نسبة مشاركة المرأة في العمل أقل من الرجل، حيث إن 15 في المئة منهن منخرطات في سوق العمل.

وقال إن الغالبية العظمى من العراقيين في الأردن يعيشون في المدن، ويستفيدون من مقومات البنية التحتية من كهرباء وشوارع وغيرها، وأن 25 في المئة من النساء اللواتي تقع أعمارهن بين 15 و50 عاما قد أنجبن في الأردن لمرة واحدة على الأقل خلال الخمس سنوات الماضية.

اقتصادي

الطقس يكشف عجزاً في موازنات الأسر

الطبقات المتوسطة والفقيرة تنوء تحت الضرائب وتقلّص الدخل

محمد كامل

فاجأ التغير في أحوال الطقس الذي صاحبه هطول أمطار وثلوج، موازنات الأسر الأردنية، ليزيد حجم الإنفاق، بشكل ملحوظ، على السلع الغذائية والمحروقات خلال أيام معدودة، حتى إن فروعاً للمؤسسات الاستهلاكية المدنية التي فتحت أبوابها يوم الجمعة، 28 شباط/فبراير الفائت، خلت من البضائع.

المشهد الاستهلاكي كان ظهر جليا قبل ذلك بيوم، بعد أن أعلنت دائرة الأرصاد الجوية عن عبور كتلة هوائية باردة أجواء البلاد، لتمتلئ الشوارع بالمركبات، وتكتظ المحال التجارية بالمتسوقين.

> **مجموعات الاستهلاك المتوسطة هي الأكثر تضرراً جرّاء انخفاض الأجور**

راسم السعد، موظف حكومي يتقاضى ما مقداره 300 دينار شهرياً، دفعه ما شاهده من إقبال، إلى شراء مستلزمات الشهر بأكمله، لكنه فوجئ، كما يقول، بأنه لم يتبق لديه أموال لتصريف الحال حتى نهاية الشهر الجاري.

حال السعد، حال كثيرين بالكاد تكفي رواتبهم لشراء مستلزماتهم الشهرية الملحّة من مأكل ومشرب وكهرباء ،ليكون الشتاء عبئا إضافيا على موازناتهم. وهو ما يوافق عليه صاحب البقالة كامل محمود في منطقة صويلح، الذي يشير إلى أن الديون ترتفع لديه خلال فصل الشتاء، حيث إن ما يتم إنفاقه على المحروقات يستنزف موازنات الأسر الأردنية.

الانخفاض في متوسط عدد أفراد الأسرة الواحدة من 6,3 في المئة فرد العام 2002، إلى 5,8 في المئة العام 2006، زاد المتوسط السنوي للاستهلاك الفردي من 990,2 دينار إلى 1,306 ألف دينار، وزاد أغنى 2 في المئة من السكان استهلاكهم الفردي بمتوسط ألفَي دينار، أي أربعة أضعاف الحد الأقصى من الاستهلاك الفردي لأفقر 10 في المئة من السكان للفترة نفسها، بحسب دراسة أعدها مركز الدراسات الاستراتيجية في الجامعة الأردنية العام الفائت.

الدراسة قسمت السكان إلى عشر مجموعات عشرية استهلاكية على أساس الإنفاق الفردي، وأوضحت أن هنالك تغييرا في توزيع الأسر، حيث انخفض عدد العائلات في أغنى مجموعات عشرية بين الأعوام من 2002 إلى 2006، وهو ما بينته الأرقام الصادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، التي أظهرت أن متوسط الدخل الجاري السنوي لنحو 944 ألف أسرة بلغ 5,4 بليون دينار، منها 958 مليون لتجمعات الريف، و4,46 بليون دينار لتجمعات الحضر.

دائرة الإحصاءات عرّفت التجمع الحضري، بأنه «كل تجمع يبلغ عدد سكانه 5 آلاف نسمة». يبلغ عدد هذه التجمعات في الأردن 142 تجمعاً ومنطقة حضرية، يشكل عدد سكانها 83 في المئة من سكان الأردن.

بحسب الأرقام نفسها، فإن نسبة الإنفاق على الطعام من معدل إنفاق الأسرة يصل 70 في المئة.

الدراسة بينت أن مجموعات الاستهلاك المتوسطة هي الأكثر تضررا جرّاء انخفاض الأجور، وأصبحت تلك المجموعات تعتمد بصورة أكبر على مصادر دخل، مثل التحويلات المالية من المغتربين، والتوظيف الذاتي.

الخبير الاقتصادي رياض الصيفي، يرى فجوة كبيرة ما بين إنفاق الأسر ومعدلات الدخل التي تقلصت، بشكل ملحوظ، مع الزيادة في الضرائب التي توزعت على فواتير الكهرباء والماء والضريبة الأساسية على المبيعات ونسبتها 16 في المئة.

وهو ما يرتبط بما دعت إليه الدراسة السابقة بوضع استراتيجية تنمية تسعى للجمع بين النمو الاقتصادي، وسياسات الحد من عدم المساواة، من خلال سياسات الضرائب التصاعدية، وإيجاد الوظائف، وسياسات الحد الأدنى للأجور، وحماية العمال، وتعزيز رأس المال البشري، مع إشارتها إلى أن حصيلة ضريبة المبيعات العامة تشكل 24 في المئة من إجمالي الإيرادات الحكومية.

دخول الطبقات المتوسطة والفقيرة التي تعتمد على حوالات العاملين الأردنيين في الخارج ستتأثر أيضا مع وجود الأزمة المالية العالمية، التي يرى الصيفي أنها ستخفض تلك التحويلات، ما يعني بروز ضغوطات إضافية على تلك الطبقات.

حوالات العاملين الأردنيين في الخارج، حافظت على وتيرة نموها لترتفع إلى 2,22 بليون دينار خلال الأحد عشر شهرا الأولى من العام الفائت، وبنسبة زيادة بلغت 19,2 في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، بحسب بيانات البنك المركزي.

لكن تأثر هذه الحوالات يمكن أن يظهر مع صدور البيانات المرتقبة من البنك المركزي الخاصة بحوالات المغتربين للعام 2008، والتي ستُظهر تباطؤا بحسب الصيفي.

الضريبة المتصاعدة التي تبنتها الأرقام الرسمية، أضافت أعباء اقتصادية على المستهلكين، بحسب الخبير الاقتصادي محمد البشير، الذي ألمح إلى أن في ذلك نوعا من «عدم الإنصاف»، بقوله إن «ضريبة المبيعات أصبحت شبحا يطارد الطبقات المتوسطة ومتدنية الدخل».

البشير يدعو الحكومة إلى إعادة النظر في قانون الضرائب في صورة عامة، والاتجاه نحو تفعيل فرض ضريبة الدخل، كما يقول، لإقرار العدالة بين المواطنين.

إجمالي إيرادات ضريبتَي الدخل والمبيعات، المحصلة خلال العام الفائت بلغ 2,3 بليون دينار، أي بزيادة مقدارها 328 مليون دينار، وبنسبة مقدارها 16,7 في المئة عن المبلغ المحصل العام 2007، الذي بلغ 1,97 بليون دينار.

> **الضريبة المتصاعدة، أضافت أعباء اقتصادية على المستهلكين**

تشير البيانات الصادرة عن دائرة ضريبة الدخل والمبيعات، إلى إن إيرادات الضريبة العامة على المبيعات العام 2008 بلغت 1,68 بليون دينار، أي بزيادة مقدارها 211 مليون دينار عن المبلغ المحصل العام 2007، والبالغ 1,47 بليون دينار، أي بزيادة نسبتها 14,4 في المئة، وبلغت إيرادات ضريبة الدخل 614 مليون دينار، بزيادة مقدارها 116 مليونا عن التحصيلات نفسها العام 2007، والبالغة 497 مليون دينار، أي بزيادة نسبتها 23,4 في المئة.

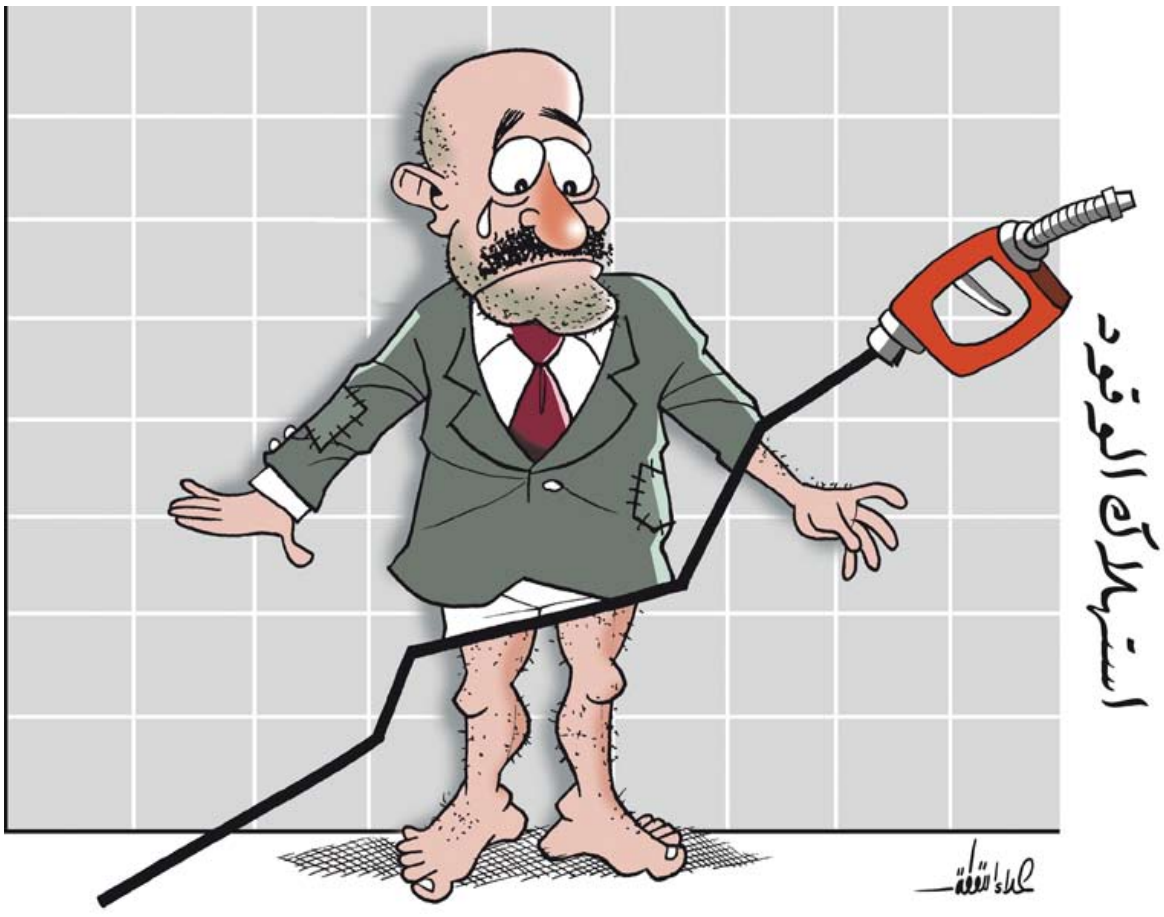

94 ٪ من الأسر لديها أجهزة خلوية

بينت أرقام رسمية صادرة عن دائرة الإحصاءات العامة، أن نسبة انتشار الهواتف الخلوية لدى الأسر الأردنية بلغت العام 2008 نحو 94 في المئة من عدد الأسر في المملكة، وبنمو 8 نقاط مئوية عما كانت عليه النسبة العام 2007، التي سجلت آنذاك 86 في المئة.

وكشفت الأرقام أن ثلاثة أرباع الأسر في المملكة لديها أكثر من خط خلوي، وأن 39 في المئة من الأسر في المملكة لديها أجهزة حاسوب العام الجاري، فيما أشارت الأرقام في العام الفائت أن 36 في المئة من الأسر لديها أجهزة حاسوب.

وأظهرت الأرقام نفسها أن نسبة توافر الخط الثابت لدى الأسر في المملكة تراجعَ 11 نقطة مئوية في العام الجاري، حيث بلغت النسبة 31 في المئة للعام الجاري، فيما كانت في العام 2007 نحو 42 في المئة.

وحول نسب انتشار التكنولوجيا في المملكة على صعيد الأسر والشركات والقطاعات كافة، فإن الأرقام الرسمية تشير إلى ارتفاع نسب انتشار الخلوي التي تقدمها حاليا أربع شركات تطال خدماتها زهاء 5 ملايين مشترك.

تشير الأرقام إلى أن انتشار خدمات الإنترنت على مستوى جميع القطاعات في المملكة، ارتفع من 17 في المئة في العام الفائت، ليصل إلى 21 في المئة من عدد سكان المملكة في العام الجاري.

يذكر أن الحكومة خفضت مؤخراً الضريبة العامة على خدمات الإنترنت المنزلي من 16 في المئة لتصبح 8 في المئة، للمساهمة في زيادة انتشار الإنترنت في البلاد، ولتحقيق أبرز أهداف الاستراتيجية الوطنية لقطاع الاتصالات، وهو وصول نسبة انتشار الإنترنت إلى 50 في المئة من عدد السكان مع نهاية العام 2008.

اقتصادي

عجز تجاري متزايد في 2008

أحمد النمّري

تواصل الاتجاه التصاعدي في رصد العجز في ميزان الأردن التجاري في 2008، ليصل إلى 6451 مليون دينار مقابل عجز كامل 2007 بقيمة 5659 مليون دينار، وبارتفاع 792 مليون دينار، وبنسبة 14 في المئة. ويعكس العجز التجاري زيادة القيمة الكلية لمستوردات البلد عن قيمة صادراتنا الكلية (الصادرات الوطنية + المعاد تصديره).

الدراسة التحليلية الصحيحة لأرقام واتجاهات التجارة الخارجية في جانب المستوردات، كما في طرف الصادرات، لا بد أن تتم في بعدَين: التحليل الرقمي المقارن لزيادة كل من طرفي التجارة الخارجية، والبعد التحليلي بالنسب لكل منهما.

فلو اقتصر التقييم على معدلات التغيّر أو الزيادة، سيظهر أن نسبة الزيادة في قيمة الصادرات الوطنية في 2008 بلغت 37.3 في المئة، ونسبة الزيادة في السلع المعاد تصديرها 29.4 في المئة، فيما تبلغ نسبة الزيادة في المستوردات 32.2 في المئة. تبعاً لذلك يمكن الاستنتاج أن وضع تجارة الأردن الخارجية قد تحسن في 2008 نتيجة زيادة إجمالي الصادرات الكلية بنسبة 35.9 في المئة، فيما نسبة زيادة المستوردات 23.2 في المئة فقط.

أمّا الاستناد إلى التحليل الرقمي، فيُظهر أن قيمة مستوردات الأردن في 2008 ارتفعت بقيمة 2252 مليون دينار، مقابل زيادة أقل في قيمة الصادرات الكلية البالغة 1460 مليون دينار، بما يعني زيادة قيمة العجز في 2008 بقيمة 792 مليون دينار، ليصل إلى 6451 مليوناً، مقابل عجز أقل في 2007 بقيمة 5659 مليون دينار، أي أن التحصيل الرقمي المطلق، يؤكد وضع واتجاه أسوأ في التجارة الخارجية للأردن، وهو على كل حال ما كان مستمراً منذ سنوات طويلة سابقة.

ما سبق يفسر ميل البيانات والتصريحات الحكومية حول تجارة الأردن الخارجية إلى التركيز على النسب، وليس الأرقام، وأيضاً إبراز وقائع تحقق زيادة في قيمة الصادرات الوطنية وقيمة المعاد تصديره، وإغفال الإشارة أحياناً إلى تحقق زيادة أكبر وأخطر في المستوردات، وفي تفاقم رقم العجز التجاري عاماً بعد عام.

في 2008 تحققت بالفعل زيادة أكبر في قيمة الصادرات الأردنية، ولكنها -أي الزيادة- تركزت في معظمها في ارتفاع قياسي في قيمة صادرات الأسمدة والبوتاس الخام والفوسفات الخام، وبقيم زادت على الضعف، وكان ذلك في معظمه بسبب تضاعف أسعار هذه المواد في السوق الدولية، إلى جانب زيادة في الكميات المصدّرة بنسبة اقتربت من 10 في المئة فقط.

وبقيت أو استمرت صادرات صناعة المستحضرات الصيدلانية في نمو ملموس، بالقيمة والنسبة، فيما تزايد تراجع قيمة صادرات الألبسة بنسبة 15 في المئة، في موازاة تراجع إنتاجها في المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ).

وفيما كان استيراد النفط الخام عاملاً مهماً في ارتفاع قيمة مستوردات الأردن، بالرقم وبالنسبة، فإنه لم يكن السبب الوحيد في زيادة المستوردات، بل شاركه في ذلك زيادات تحققت في استيراد الآلات والأدوات، والأجهزة الكهربائية، وأجهزة الهواتف الخلوية، والدراجات والعربات والسيارات، ومستوردات الحديد (للبناء)، والحبوب وأخرى.

التوزيع الجغرافي للصادرات الأردنية، اتسم بتحسن واضح في بعض الأقطار، وبخاصة دول منطقة التجارة الحرة العربية، وبالذات إلى العراق الذي ارتفعت قيمة الصادرات إليه من 378 مليون دينار 2007 إلى 573 مليون 2008، وبنسبة زيادة 51 في المئة، وإلى الهند ومن 332 مليون إلى 908 ملايين وبنسبة 173 في المئة، نتيجة العلاقة معها في البوتاس والفوسفات والنشاطات الاقتصادية المتفرعة عنها، فيما تراجعت الصادرات إلى أميركا بنسبة 16 في المئة.

في المقابل، ارتفعت مستورداتنا من الصين بنسبة 34 في المئة، إلى 1242 مليون دينار انعكاساً لتقدمها وتنافسية منتجاتها، كما ارتفعت المستوردات من الاتحاد الأوروبي إلى 2505 ملايين دينار، وبنسبة 6 في المئة، فيما ما زال العجز في ميزاننا التجاري مع الاتحاد كبيراً ومتزايداً.

ومهما يكن، فإنه ليس مستبعداً حدوث هبوط واضح في قيمة مستوردات المملكة في ضوء الهبوط الحاد في أسعار النفط الخام المستورد، من 147 دولاراً للبرميل إلى سعر يتأرجح حالياً حول 40 دولاراً، وأيضاً إذا استمر تطبيق الاتفاقية النفطية مع العراق، ومن ثم من المتوقع أن يتحسن ميزان الأردن التجاري مع السعودية التي يتم استيراد معظم النفط الخام منها.

158 تحقق أرباحاً و86 تتكبد خسائر متفاوتة

الأسهم تتفاعل هبوطاً مع نتائج الشركات

محمد علاونة

تفاعلت الأسهم في بورصة عمّان مع نتائج الشركات، رغم أنها جاءت متأخرة وفي الأسبوع الأخير من المهلة الممنوحة بحسب تعليمات الإفصاح التي تلزم الشركات المدرجة بنشر نتائجها الأولية بعد قيام مدققي حساباتهم بإجراء عملية المراجعة لها خلال 45 يوما من انتهاء سنتها المالية.

أظهرت البيانات المرسلة إلى بورصة عمّان أن 19 شركة تخلفت عن تقديم بياناتها، بينما أفصحت 244 شركة عن نتائجها، من أصل 263 شركة، منها 13 شركة غير مدرجة.

وبلغ عدد الشركات التي حققت أرباحا 158 شركة، فيما منيت 86 شركة بخسائر متفاوتة.

يرى وسطاء أن نتائج الشركات جاءت مخيبة للآمال، وفي ظل شح سيولة تعاني منها السوق، نتيجة انخفاض حاد تعرض له مؤشر السوق، وبنسبة 26,89 في المئة خلال العام 2008، بحسب بيانات السوق.

أسهُم شركات العقارات كانت الأكثر انخفاضا، نتيجة الخسائر التي منيت بها شركات القطاع، وتراجع مؤشر القطاع بنسبة 13 في المئة.

وأظهرت النتائج الأولية للعام 2008 لقطاع الشركات العقارية، أن هنالك تراجعا ملحوظا في الأرباح، وبنسبة 51 في المئة، وأن عدد الشركات الرابحة بلغ 17 شركة من أصل 35 شركة مدرجة في بورصة عمّان. وتراجعت ربحية السهم الواحد بنسبة 61,32 في المئة، لتبلغ 0,03 دينار/سهم، مقارنة مع 0,09 دينار/سهم للفترة نفسها، رغم ارتفاع عدد الأسهم المصدرة بنسبة 26,67 في المئة لتصل إلى 713,22 مليون دينار/سهم، مقارنة بالفترة نفسها من العام الفائت، حيث كانت 563,07 مليون دينار/سهم.

يعود السبب إلى زيادة رؤوس أموال الشركات عن طريق الاكتتاب الخاص، ومنها شركة "الأردن دبي للأملاك" ("عقاركم" سابقا) التي رفعت رأسمالها من 7,5 مليون دينار/سهم، إلى 70 مليون دينار/سهم، وشركة "تطوير العقارات"، التي رفعت رأسمالها من 50 مليون دينار/سهم إلى 91,5 مليون دينار/سهم عن طريق الاكتتاب الخاص لشركاء استراتيجيين، الأمر الذي أدى إلى تراجع ربحية السهم الواحد، في حين وصل صافي أرباح القطاع للفترة 23,72 مليون دينار، مقارنة بـ 48,41 مليون دينار للفترة نفسها في العام الفائت، أي بنسبة تراجع مقدارها 51 في المئة. وقد وصل مكرر الربحية للقطاع 49,29 مرة.

شركة "الديرة للاستثمار والتطوير العقاري"، احتلت المرتبة الأولى ضمن هذا القطاع، بأعلى حصة ربحية للسهم الواحد، بفضل الأرباح المتحققة من بيع الأراضي، وبمجمل ربح مقداره 20,34 مليون دينار. لتصل حصة السهم الواحد من الأرباح 0,51 دينار/سهم مقارنة مع خسائر 206 ألف دينار للعام 2007.

هذه الشركة غير مدرجة في بورصة عمّان، بناء على طلب مجلس إدارة الشركة من هيئة الأوراق المالية بعدم إدراجها لحين الانتهاء من إجراءات عملية دمجها مع شركة "القوس للالكترونيات والتطوير العقاري".

جاء في المرتبة الثانية شركة "المستثمرون والشرق العربي للاستثمارات الصناعية والعقارية"، التي بلغت ربحية السهم الواحد فيها 0,257 دينار/سهم، وتأتت الأرباح من بيع قطع الأرض التي تمتلكها الشركة في منطقة المشتى بمساحة 2,9 ألف دونم لشركة "عرب كورب"، تلاها في المرتبة الثالثة "العمد للاستثمار والتنمية العقارية"، إذ بلغت حصة السهم من الأرباح 0,245 دينار/سهم.

يعدّ سهم شركة "العمد للاستثمار والتنمية" الأكثر جاذبية ضمن قطاع العقاري، حيث بلغ مكرر ربحيته 5,59 مرة مقارنة مع مكرر ربحية السهم في قطاع العقارات، الذي بلغ 49,29 مرة، وحصة السهم الواحد من الأرباح 0,245 دينار/سهم، في حين وصلت القيمة الدفترية إلى 1,60 دينار.

وأوصى مجلس إدارة الشركة بتوزيع 10 في المئة أرباحاً نقدية على المساهمين.

من ناحية الخسائر، جاء قطاع الخدمات في المرتبة الثانية، حيث تراجع مؤشر القطاع بنسبة 8,04 في المئة منذ بداية العام الجاري.

وأظهرت النتائج الأولية للعام 2008 لقطاع الخدمات المالية المتنوعة، أن عدد الشركات الرابحة بلغ 17 شركة، والخاسرة 14، وبلغت خسائر هذا القطاع خلال العام الفائت 22,18 مليون دينار مقارنة مع ربحية قدرها 63,65 مليون دينار للفترة نفسها، أي بنسبة تراجع وصلت إلى 134,8 في المئة.

علما أن أرباح الشركات في هذا القطاع تراجعت خلال الشهور الثلاثة الأخيرة من العام الفائت، مقارنة مع النتائج النصف سنوية التي كانت أفضل من ذلك، متأثرة في أداء بورصة عمّان التي تراجعت بنسبة 50 في المئة تقريبا، من أعلى مستوى وصلت إليه في منتصف العام 2008.

بينت النتائج الأولية للعام 2008 لقطاع الصناعة، أن عدد الشركات الرابحة بلغ 43 شركة، وأن عدد الشركات الخاسرة 27 شركة، أما بالنسبة لحصة السهم من الربح لقطاع الصناعة فقد ارتفعت بنسبة 74,8 في المئة لتصل إلى 0,646 دينار/سهم مقابل 0,369 دينار/سهم في الفترة نفسها من العام 2007، مدعومة بأرباح التي حققتها شركتا "البوتاس" و"الفوسفات"، بسبب ارتفاع سعر كلٍ من خام الفوسفات والبوتاس عالميا، وزيادة الكميات المنتجة والمباعة، وشكلت هذه الأرباح 91,54 في المئة من صافي أرباح القطاع.

في تعاملات الأربعاء (4 آذار/مارس 2009)، بلغ حجم التداول الإجمالي نحو 39,6 مليون دينار، وعدد الأسهم المتداولة 21,2 مليون سهم، نُفذت من خلال 12570 عقداً.

وارتفع الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم لإغلاق الأربعاء إلى 2594,56 نقطة، بارتفاع نسبته 1,72 في المئة.

بمقارنة أسعار الإغلاق للشركات المتداولة، البالغ عددها 166 شركة مع إغلاقاتها السابقة، فقد أظهرت 106 شركة ارتفاعاً في أسعار أسهمها، و30 شركة انخفاضاً في أسعار أسهمها.

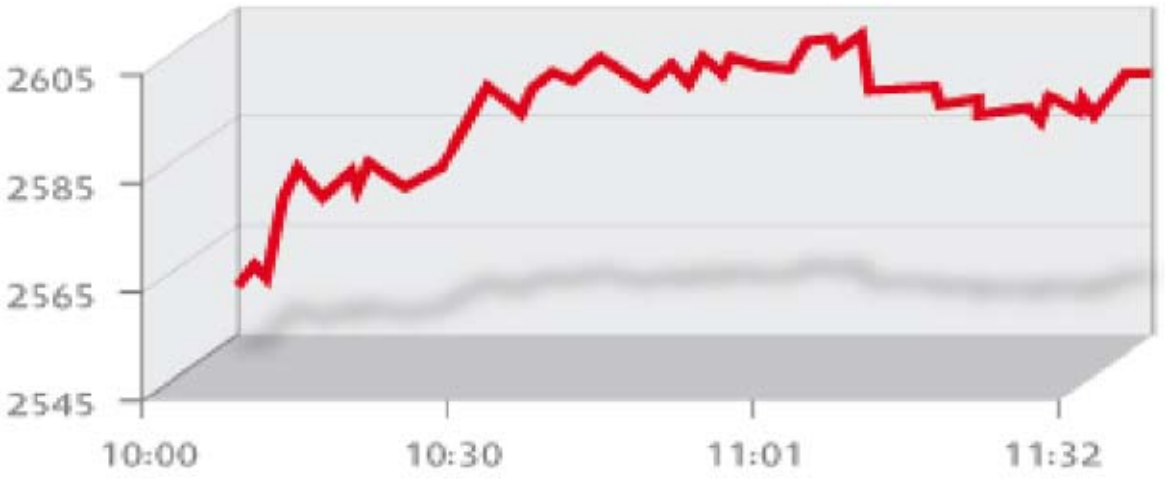

استهلاكي

مُصنَّعة محلياً، أو مُستورَدة

البضائع المقلّدة: مخاوف من أضرار اقتصادية وصحية

شَكَت ربة البيت منى النجار، من ظهور طفح جلدي ظهر على يديها، بعد أن غسلت الأواني المنزلية.

النجار التي لم تعرف سبب الطفح في البداية، اكتشفت بعد أن راجعت طبيبها الخاص، أن مسحوق الغسيل الذي استخدمته كان السبب.

طبيبها أبلغها أن المسحوق يحتوي على مواد كيماوية ضارة، كونه من السلع المقلّدة التي لم تخضع لفحوصات من مؤسسة المواصفات والمقاييس، لأنه مصنّع محلياً، ولم يستورَد من الخارج.

ما حدث مع النجار شبيه بما حدث مع ربة البيت وداد الرقاد، التي شكت من ضيق تنفس بعد أن استخدمت مادة «الفلاش» في تنظيف المرحاض. الرقاد تأكدت أن المادة مستوردة لصالح أحد التجار، لكنها مقلّدة ولا تتمتع بجودة عالية.

الأسواق مملوءة بالبضائع المقلّدة، على اختلاف أنواعها، سواء كانت ألعاباً، أو مواد تنظيف، أو قطع غيار مركبات.

الأردن ليس استثناء من الصورة العامة التي يعيشها العالم، فهو عرضة للسلع المقلّدة والواردة من دول أخرى، وهو يسعى إلى محاربة تلك الحالة، بالمزيد من الجهد والتعاون مع المنظمات الدولية.

البيانات الصادرة عن منظمة الجمارك العالمية، تشير إلى أن أوروبا شهدت زيادة بنسبة 500 في المئة خلال العام الماضي في كميات الأدوية المقلّدة التي ترد عبر حدود بلدانها. من أهم المنتجات المقلّدة التي تدخل الأسواق الأوروبية: الأدوية، تليها المنتجات الغذائية، ثم الألعاب، وأخيراً مستحضرات التجميل.

تشير المنظمة إلى أن 90 في المئة من قطع الغيار في شمال إفريقيا مقلّدة. تقول في بيان أصدرته على موقعها الإلكتروني: «كل شيء أصبح قابلاً للتقليد من دون استثناء، من مستحضرات التجميل والأمصال الحيوية، وصولا إلى الدم البشري».

مؤسسة المواصفات والمقاييس أعادت تصدير 120 مليون قطعة من المنتجات المقلّدة والمخالفة للقواعد الفنية والمواصفات الأردنية خلال العام 2008، قبل دخولها الأسواق المحلية.

وقالت المؤسسة إنه تم ضبط 120 ألف قطعة من المنتجات الكهربائية وإكسسوارات خلوية ولوازم كمبيوتر، وستة آلاف مضخة وخلاط مياه، وألف كرتونة تحتوي على قطع غيار سيارات.

وأشارت إلى أنه تم ضبط 73 ألف قطعة مواد تجميل ولوازمها وشامبوهات وألبسة، و20 ألف قطعة من لوازم المكتبات والألعاب.

كما تم إعادة تصدير تسعة آلاف قطعة من مكعبات مرقة الدجاج، وستة آلاف كرتونة دخان، بعد أن ثبت أنها تحمل علامات تجارية مقلّدة.

رغم ما تضبطه المؤسسة سنويا من مواد غير صالحة تتلف بعضها، وتعيد تصدير جزء منها، إلا أن السلع المصنعة محليا وغير خاضعة للرقابة تنتشر في الأسواق، بخاصة الشعبية منها، بينما توجد سلع مقلّدة مستوردة تباع في المحال التجارية المنتشرة في أنحاء المملكة.

المدير العام للمؤسسة ياسين الخياط، قال: «إن كوادر الرقابة والتفتيش المختصة في المؤسسة تمكنت خلال العام الفائت من مكافحة ظاهرة البضائع المقلّدة والمزورة لعلامات تجارية عالمية، إذ ضبطت كميات كبيرة منها، وتم إتلافها حسب الأصول، وكذلك تم إعادة تصدير منتجات أخرى مستوردة مقلّدة، مؤكدا أنه تم أخذ الإجراءات القانونية اللازمة بحق التجار الذين تصرفوا بالبضائع المخالفة.

وبيّن أن المؤسسة تشدد الرقابة على المواد المستوردة للأسواق المحلية، مؤكدا ضرورة توفير المنتج المطابق والآمن في الأسواق المحلية، ومنع الغش والتضليل.

وقال إن المؤسسة لا تتهاون مع أي مخالف لاشتراطات القواعد الفنية والمواصفات القياسية الأردنية، حفاظا على صحة المواطن وسلامته، ودعم الصناعات الوطنية، وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.

الخياط دعا التجار والمستوردين إلى ضرورة التقيد بالأنظمة والقوانين والمواصفات القياسية والقواعد الفنية الأردنية عند استيراد المواد من خارج البلاد، حرصاً على سلامة المواطنين ومصالحهم وأموالهم التي تتأثر جراء إتلاف بضائعهم أو إعادة تصديرها.

«الجماك العالمية» قدرت أن حجم سوق السلع المقلّدة عالمياً يتجاوز 500 بليون يورو على الأقل، ما يشكل 8 إلى 10 في المئة من حجم التبادل التجاري العالمي. المنظمة ترى أن ذلك يشكل خسائر مباشرة وغير مباشرة في الناتج الإجمالي المحلي لدول العالم.

وتبين المنظمة أن 20 في المئة من هواتف «نوكيا» يتم تزويرها حول العالم، وأن هناك 60 دولة لا تطبّق أي معايير لحماية حقوق الملكية الفكرية أو مكافحة القرصنة. المطلوب تبني تلك الدول لقوانين وتشريعات تسمح للمنظمات الدولية التدخل في حال حدوث هذه الجرائم الاقتصادية.

60 في المئة من الأزهار التي تباع حول العالم مزورة، وكذلك الأمصال الحيوية الخاصة بأنفلونزا الطيور يتم تقليدها في الصين، بحسب المنظمة.

تاجر يبيع مواد تنظيف وسط العاصمة عمّان، يقول إن السلع التي يبيعها تستورَد عبر الحدود الأردنية السورية، وهو ينفي أن تكون ضارة، ويرى أنها مرتفعة الجودة رغم أنها مهرّبة.

التاجر، الذي طلب عدم نشر اسمه، أقرّ بوجود مواد ضارة تباع لدى شريحة واسعة من التجار، في إشارة منه إلى أنها مصنعة محلياً وداخل منازل خاصة.

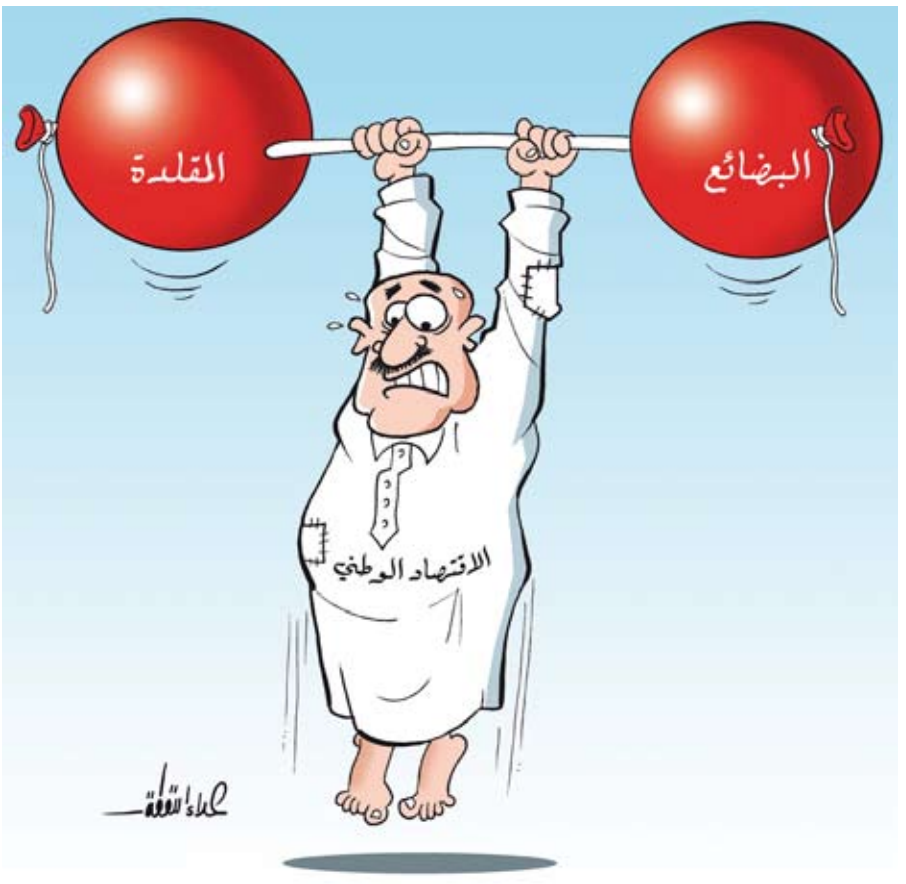

بورصة المستهلك

ارتفاع أسعار الخضار والفواكه

شهدت أسعار الخضار والفواكه ارتفاعا ملحوظا خلال الأسبوع الجاري، وبنسب راوحت بين 5 و18 في المئة.

تاجر الخضار سعود المواجدة، أكد أن الارتفاع سببه الأحوال الجوية التي استمرت أكثر من ثلاثة أيام، مما قلّل من الكميات المورّدة إلى السوق المركزي.

وزادت أسعار الكوسا والخيار والبندورة بنسب 14 و7 و5 في المئة لكل منها على التوالي.

لكن المواجدة يرى أن الزيادة ستكون مؤقتة، وأسبابها ظرفية، معتقداً أن تعود الأسعار إلى طبيعتها مع بداية الأسبوع المقبل.

بحسب النشرة الصادرة عن السوق المركزي، ارتفع سعر كيلو البندورة من 30 إلى 35 قرشا، بينما زاد سعر كيلو الكوسا من 70 إلى 90 قرشا.

وازداد سعر الكيلو من البندورة "المعلّقة" نحو 18 في المئة ليصل إلى 65 قرشا بدلا من 55 قرشا الأسبوع الفائت.

واستقرت أسعار أصناف خضار أخرى في السوق المحلية، مثل: البطاطا، الليمون، البصل الناشف، الباذنجان، الزهرة، الملفوف، الفاصوليا الخضراء، والفول الأخضر.

أسعار بعض المواد والمعادن الأساسية كما في إغلاقاتها الأربعاء 4 آذار/مارس الساعة 2 بعد الظهر

المادة	السعر
القمح	177 دولارا / طن
الذرة	160 دولارا / طن
الكاكاو	2300 دولار / طن
السكر	446 دولارا / طن
حبوب الصويا	347 دولارا / طن
الأرز التايلندي	582 دولارا / طن
الذهب	908.2 دولار / أونصة

إعلامي

جهاد عواد

دراسة "إيركس" أثارت زوبعة بين مواقع إلكترونية

الصحف انقسمت: اهتمام هنا وإغفال هناك

أدت نتائج دراسة أجراها برنامج «تدعيم وسائل الإعلام في الأردن» المموّل من الوكالة الأميركية للإنماء الدولي، إلى نشوب سجال بين مواقع إلكترونية، بعد أن أثـارت نتائج دراسة سابقةالعام الماضي للهيئة ذاتها ردود فعل غاضبة بين يوميات.

نتائج الـدراسـة هاجمها موقع «عمون» الإلكتروني بشدة، فيما لاقت ترحيباً حاراً من موقع «عمان نت». الدراسة وضعت «عمون» في المرتبة الثانية من حيث التصفح بعد موقع «عمان نت»، وهذا ما أدى لـردود فعل الموقعين.

موقع «عمون» شكّك بنتائج الدراسة، واعتبرها «غير دقيقة»، فيما استغربت إدارة «عمان نت» بلسان مديرها العام داوود كتاب الهجوم، فـ«راديو البلد» المملوك من إدارة الموقع ذاته، احتل ترتيباً متدنياً في الدراسة، ولـم يتم التشكيك فيها من جانبه، حسب قوله.

«عمّون» شكّكت بالدراسة و«عمّان نت» دافعت عنها

نتائج الدراسة لم تنل في اليوميات ما نالته العام الماضي من أصداء، إذ جاءت «الرأي» في المرتبة الأولى، مع تقدم ملحوظ لـ«الغد» التي حلت في المرتبة الثانية، مقتربة من «الرأي»، ولا تفصلهما سوى نقطة واحدة وستة أعشار.

الدراسة نُفذت للسنة الثانية على التوالي حول وسائل الإعـلام المطبوعة من صحف يومية وأسبوعية ومجلات دورية، وقد أشارت إلـى ارتـفـاع نسب قـراءة العديد مـن هذه المطبوعات وانتشارها في المملكة.

لفتت الدراسة إلى أن صحفاً يومية حققت نسب ارتفاع تراوحت بين 55 في المئة إلى 80 في المئة مقارنة بالعام 2007، وعزت ذلك لعلاقة محتملة بين زيادة نسبة تصفح النسخة الإلكترونية للصحيفة الـواحـدة، وانخفاض نسبة الاشتراكات المنزلية للصحيفة ذاتها.

شملت الـدراسـة، وفـق القائمين عليها، 3600 مقابلة وجاهية لأشخاص بالغين في سن 15 سنة فما فوق، وأوضحت النتائج أن 20 في المئة من الأردنيين تصفحوا إحدى الصحف اليومية، بزيادة طفيفة قدرها 1,5 في المئة مقارنة بالسنة الماضية.

بلغت نسبة قراءة «الرأي» 10,9 في المئة محافظة على مركز الصدارة، فـ«الغد» بنسبة 9,3 في المئة مجسرة بذلك الهوة بينها وبين صحيفة «الـرأي»، ثم «الدستور» بنسبة 6,3 في المئة، فـ«العرب اليوم» بنسبة 2,7 في المئة.

بيد ان الـدراسـة أظهرت تضاعف نسبة قراءة «العرب اليوم» مقارنة بالعام 2007، كما سجلت كل من «الدستور» و«الغد» نسبة زيادة في عدد قرائها إلى أكثر من النصف تقريبا مقارنة بالعام 2007.

أما بما يتصل بالمواقع الإخبارية الأكثر تصفحاً حسب الدراسة، فقد جاءت على النحو التالي: عمان نت 2,6 في المئة، وكالة عمون الإخبارية 2,4 في المئة، وكالة سرايا 2,3 في المئة، رم 1,7، خبرني 1,2 في المئة، ومرايا 1,1 في المئة.

وبيّنت أن 17 في المئة من الأردنيين أو 46 في المئة من مستخدمي الإنترنت، تصفحوا مواقع إخبارية خلال الثلاثين يوما الماضية، حيث احتل موقع «الجزيرة» الإلكتروني المرتبة الأولى بين المواقع الإخبارية، بنسبة بلغت 11 في المئة ومن ثم موقع «العربية» بنسبة 6 في المئة، وفي المرتبة الثالثة كل من CNN، BBC، ومكتوب بنسبة 3,1 في المئة.

أعلنت «إيـركـس» وهـو اختصار لوكالة الإنماء الأميركية، نتائج دراستها الأربعاء 25/ شباط /فبراير الماضي، ونشرت نتائجها في يوميتي: «الغد» و«العرب اليوم» في اليوم الذي يليه.

«الغد» تناولت الدراسة من الجهة التي تخدمها وأبرزتها على صفحتها الأولى في عدد يوم 26 شباط/فبراير، بعنوان جاء فيه: «الغد الأكثر قراءة بين الشباب»، وعنوان آخر ورد فيه «الغد تحتل المركز الثاني في عدد القراء».

«العرب اليوم» أشارت للخبر في صفحتها السابعة من دون أي إشـارة على الصفحة الأولـى، وتناولت الدراسة من الزاوية التي تخصها فجاء عنوانها تالياً: «العرب اليوم تضاعف نسبة انتشارها».

أغفلت «الدستور» نشر نتائج الدراسة، واستعاضت عنه بـ«بوكس» في عدد الخميس 26/شباط/فبراير جاء فيه: «زادت مبيعات واشتراكات الدستور بنسبة 7 في المئة في العام 2008، بالمقارنة مع العام 2007»، مصدر المعلومة التي اتكأت عليها الصحيفة هو «قسم الدراسات والأبحاث» في «الدستور».

ظهر جلياً أن الصحيفة التي هاجمت الدراسة العام الماضي، وكتب رئيس تحريرها آنـذاك، وهـو وزيـر الـدولـة لـشـؤون الإعـلام والاتصال الحالي نبيل الشريف، معلقاً على الدراسة في مقالة بعنوان: «أبو علي يعرف أكثر»، وأبو علي، المقصود هو بائع الصحف في وسط البلد بعمان، الذي تم تكريمه في أكثر من مناسبة، حيث تم التشكيك في الـدراسـة وأهدافها ودوافعها، وجـاء ترتيب «الدستور» آنذاك الترتيب عينه الذي احتلته في العام الجاري.

«الـرأي» لم تشر في عددها الصادر يوم الخميس إلى نتائج الدراسة، رغم أنها احتلت المرتبة الأولى. مصادر مطلعة في «الرأي»، أشارت إلى أن مندوبها لم يفلح بالتزود بنسخة من الـدراسـة، الأمـر الـذي أدى لغيابها عن صفحاتها.

مصدر مُطّلع في يومية ثانية، أفاد أن إدارة «الرأي» اتصلت للسؤال عن الدراسة من أجل التزود بها، وبخاصة أن مثل تلك الدراسات والأبحاث تعتبر مادة أساسية للمعلنين، من أجل تحفيزهم على نشر إعلاناتهم.

نتائج الدراسة لم تثر سجالاً في اليوميات، كما حدث في العام الماضي، وقد تم «ترحيل» الأمر للمواقع الإلكترونية التي علقت على ما جاء فيها، نقداً حينا، وثناء حيناً آخر.

أبـرز المـسـاجـلات وقـعـت بين موقعي «عمون»، و«عمان نت»، إذ كتب الموقع الأول على صفحته الرئيسية تعليقاً حمل فيه بشدة على مضامين الدراسة، طاعناً في نزاهتها.

إدارة الموقع تساءلت: «بنتائج مفاجئة للجميع، وصفها صحفيون إلكترونيون بأنها غير مهنية وغير علمية كونها وضعت موقعا لإذاعة على الإنترنت في مقدمة المواقع الإخبارية الإلكترونية (...) فمواقع المسح الإنترنتي جميعها تؤكد تقدم معظم المواقع الصحفية الإلكترونية الأردنية على هذا الموقع، فكيف يتقدمها جميعا في الترتيب؟».

هجوم «عمون» على الدراسة تواصل من خلال قولها: «تم زج اسم أحد المواقع الإذاعية في الترتيب لاعتبارات شخصية ومصلحية مرتبطة برغبة أطـراف في احتكار التمويل الأجنبي وشرعنته باستطلاع وهمي مزيف، حتى يظل هذا الموقع الأولى بالرعاية والتمويل كما كان طوال سنوات خلت(..). هذه هي الغاية من المسح حتى يكتمل تقاسم الحصص دون سؤال».

«الرأي» و«الدستور» لم تنشرا النتائج، و«العرب اليوم» و«الغد» تعاملتا معها بأشكال مختلفة

إدارة «عمون» نقلت لـ«إيركس» احتجاجها على الدراسة وأهدافها وغايتها «المكشوفة» وطالبت بـ«العودة إلى الناس وقـراءة النسب جيداً ووضع الأمور في نصابها، وذلك للتأريخ فقط وليس لتوزيع الحصص وبحثاً عن التمويل الذي لا نريده».

هجوم الموقع الذي يرأس تحريره الزميل سمير الحياري، وصل إلى حد القول: «لا نريد أن نتحدث أكثر عن إيركس ودورها وشروط الحصول على تمويل من قبل فرقها، وكيف أن الاعتبارات ليست موضوعية أبداً، إلا أنه وبعد دراستها الأخيرة التي حملت عنوان (تدعيم وسائل الإعلام) - أي تدعيم هذا - والتي قلبت فيها الأرقام والنسب رأساً على عقب، فلقد بات من المهم الآن وبعد أن طال التزوير البيانات المسحية التي تصل الممولين والناس أيضاً أن يثار الموضوع بكل حيثياته».

مدير عام موقع «عمان نت» داوود كتاب، رد على ما جاء في «عـمـون» دون تسمية فقال: «تحرك العديد من أصحاب المواقع شرقاً وغرباً وكالوا الاتهامات ضدنا وضد القائمين على الاستفتاء دون وجه حق، نحن مدركون ان النتائج قد تكون أزعجت البعض، لكننا لم نطلب الدراسة ولا علم لنا بها أو بطريقة إجرائها».

بدا كتاب تصالحياً عندما قال: «حان الأوان للعمل على تنظيم هذا القطاع ابتعاداً عن الاتهام والوعيد، ما يجمعنا أكثر مما يفرقنا، وعلينا التفاهم على أسلوب تنظيم قطاعنا والاتفاق على أسس للتعاون الداخلي ما بيننا وبين الآخرين، مع الأمل أن يكون الاستفتاء فـرصـة للتوحد بـدل مـن أن يـكـون مدخلاً للفرقة».

مُعدّ الدراسة معين خوري رد على ما تم تناوله في عمون ومواقع إلكترونية أخرى منها «خبرني»، فقال: «العينة التي تم استخدامها في الدراسة سليمة 100 في المئة».

أوضـح خـوري بـأنـه «لا تـوجـد عينات متخصصة في الأردن بالإنترنت وإن وجد سوف نقوم بإجراء دراسة أخرى»، مبيناً أن القائمين على الدراسة حاولوا جاهدين الحصول على معلومات من خلال الخادم «server» الخاص بالمواقع الإلكترونية، لكن المواقع لم تزودهم بهذه المعلومات. داعياً المواقع الإلكترونية النظر إلى النتائج التي خلصت إليها الدراسة، وعـدم تحديد نظرها باتجاه ترتيب تلك المواقع.

أشارت نتائج الدراسة إلى أن أسباب زيارة هذه المواقع بالنسبة لمستخدميها تمثلت في: تجدد الأخبار على مدار الساعة 84 في المئة، مصداقية الأخبار 76 في المئة، لوجود أخبار لا تنشرها الصحف اليومية 66 في المئة، إمكانية التعليق على هذه الأخبار 41 في المئة، وكون الأخبار لا تخضع للرقابة 33 في المئة.

"السّجل" تحظى بحضور لافت وفق الدراسة

رغم أن عمر «السّجل» لم يتجاوز 15 شهراً، غير أنها سجلت صعودا لافتاً، وفق دراسة تدعيم الإعـلام في الأردن والقائمين على برنامج تدعيم وسائل الإعلام في الأردن من خلال الدراسة التي نشرت تفاصيلها الخميس 26 شباط/ فبراير الماضي.

أشادت الدراسة في معرض تعريجها على الصحف الأسبوعية بـ«السّجل»: «مـن الملفت للانتباه هنا بـأن جريدة السّجل حديثة الصدور حققت نسبة قراءة تجاوزت بها عدداً من الصحف الأسبوعية التي تصدر منذ سنوات ماضية».

أفـادت دراسـة «واقـع الإعـلام في الأردن» بأنه تصفح 22 في المئة من الأردنيين إحدى الصحف الأسبوعية خلال الثلاثين يوماً الماضية و14 في المئة خلال السبعة أيام الماضية، حيث بلغت نسبة الذكور منهم 61 في المئة مقابل 39 في المئة للإناث.

إعلامي

"هنا عمّان" من رام اللّه وجبل الحسين

أجيال تعاقبت على الإذاعة على مدى نصف قرن والإذاعات الخاصة التحدّي الأبرز أمامها

من رام اللّه إلى جبل الحسين، ثم إلى منطقة أم الحيران بعمان، سنوات مرت شهدت خلالها إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية التي احتفلت في الأول من آذار الحالي بالذكرى الخمسين لانطلاقتها، محطات صعبة وأخرى شيقة، وتسنمت «ميكرفونها» أجيال مضت، وآخرون ما زالوا يؤدون الرسالة.

يمتلك متقدمون في التجربة والسن، ذكريات جميلة مع الإذاعة، فمن خلالها كانوا يستمعون لأخبار العالم، وعبر أثيرها انتظروا ساعات فرج قد تأتي، ومن خلالها استبد بهم الطرب مع سماع سلوى، وتوفيق النمري، وفيروز، وصباح، وأم كلثوم، ووديع الصافي، وعبد الحليم، وعبد الوهاب، وفريد الأطرش وآخرون.

شَكل الراديو منتصف الخمسينيات وسيلة اتصال وتواصل للمواطن مع محيطه العربي والعالمي، فمن خلال موجاته كان المستمع يتنقل من إذاعة عمان إلى صوت العرب في القاهرة، التي كانت تبث خطابات الرئيس الراحل جمال عبد الناصر،إلى هيئة الإذاعة البريطانية من لندن، حيث المعلومة الدقيقة، وفق الحاج إسماعيل العواودة، الذي كان يعمل حتى حين معلماً في إحدى مدارس وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين، والذي ما زال حتى الآن يتدثر في لحافه، وإلى جانبه الراديو يبحث عن أخبار (لندن) لعلها تنبؤه بفرج يلوح في الأفق.

> **مصاروة: الإذاعة الأردنية كانت رقم 2 في المنطقة بعد «صوت العرب»**

أما الاستماع لـ«صوت العرب» في فترة متقطعة من خمسينيات وستينيات القرن الماضي، فكان تهمة تودي بصاحبها إلى غياهب السجون، وذلك في فترة «الحرب العربية الباردة»، والتي كانت تقوم فيها الإذاعة الأردنية بالرد على صوت القاهرة والعكس صحيح، بيد أن ذلك لم يمنع كثيراً من المواطنين من الاستماع إلى خطابات عبد الناصر الحماسية سراً، غير آبهين بما قد يتعرضون له. أما أحمد سعيد، الذي كان ينقل نتائج المعارك بين العرب وإسرائيل العام 67، عبر صوت القاهرة، والذي يقارنه البعض بسعيد الصحاف إبان الغزو الأميركي للعراق، بداية القرن الماضي، فقد حظي بشعبية كبيرة، غير أن النتائج التي آلت إليها تلك الحروب أدت بالمواطن العربي والأردني والفلسطيني، على وجه الخصوص، إلى فقدان ثقته بما يبث عبر إذاعاته، وبالتالي التوجه إلى إذاعة (لندن) والمقصود هنا (بي بي سي) وفق الحاج العواودة ذاته، لأن لديها «المعلومة الصادقة».

أنشئت الإذاعة الأردنية في الرابع عشر من أيار/مايو العام 1948 حيث قام الموظفون العرب في هيئة الإذاعة التابعة للانتداب البريطاني بالاستيلاء على تلك المحطة، ونقل قسم كبير من معدات الإذاعة من القدس إلى مدينة رام اللّه حيث بدأت البث فوراً.

باتحاد الضفتين الشرقية والغربية في 24 نيسان/أبريل 1950 أصبحت محطة الإذاعة في رام اللّه تحمل اسم (هيئة إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية) وكانت تبث في ذلك الوقت 13 ساعة من البرامج يومياً عبر جهاز قوته 20 واط على الموجة المتوسطة. وفي العام 1956 تم افتتاح محطة إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية الجديدة في جبل الحسين بعمان، وافتتحها المغفور له الملك الحسين. في الأول من آذار/ مارس العام 1959 جرى افتتاح مبنى الإذاعة الحالي في أم الحيران، وتم في اليوم نفسه افتتاح محطة الإرسال على طريق ناعور بقوة 100 كيلو واط . وفي الثالث والعشرين من آب/أغسطس 1959 تم افتتاح استوديوهات الإذاعة الجديدة في القدس.

كان للجيل الأول بصمات واضحة على الإذاعة، فقد ترك جيل الرواد بصمات إيجابية على مسيرة الإذاعة الأردنية، فكانت أصواتهم مألوفة للمستمعين، وبرامجهم معروفة بمواعيدها، فمن رسائل شوق، إلى ما يطلبه المستمعون، إلى وصلة فيروزيات الصباحية إلى المسلسل اليومي، من خلال مضافة «أبو محمود» ولاحقاً مضافة «الحاج مازن»، إلى برنامج «معكم في كل مكان» المسائي، إلى ساعة مع أم كلثوم إلى أخبار منتصف الليل، كلها برامج كانت إلى حين رفيقة المستمع وإن اختلفت ميوله ومشاربه الفكرية.

يستذكر الإعلامي المخضرم طارق مصاروة، الإذاعة الأردنية قائلاً: «كانت رقم 2 في المنطقة بعد صوت العرب الذي كان يمثل تياراً غالباً آنذاك».

يعتقد مصاروة أن «خراباً» حلّ بالإذاعة في الوقت الحالي، واصفاً ذلك الخراب بـ«المرعب»، موضحاً أن الإذاعة كانت العام 1959 تعمل بطاقة 120 موظفاً فقط، والآن فيها آلاف الموظفين دون أن يستطيعوا أن يقدموا ما كان يقدمه الجيل السابق.

يرى مصاروة أن تدهور الإذاعة جرى بعد أن ترك إدارتها الشريف عبد الحميد شرف، واعتبر ان الإذاعة الآن عبارة عن تجمع وظيفي وأداة من أدوات النفاق للحكومة.

> **التطور التكنولوجي وانكفاء الإذاعة أدى إلى هجرة المستمعين**

برز من مذيعي الإذاعة خلال الفترات المتلاحقة العديد من الإعلاميين الذين شكّلوا علامات فارقة في الإعلام العربي، مثل: عائشة التيجاني، ابراهيم الذهبي، هند التونسي، محمود الشاهد، نقولا حنا، عمر الخطيب، عبدالرحيم عمر، وعبدالقادر الكردي، إلى نايف أبو عبيد، إلى جميل عازر، إلى سليمان المشيني، وكوثر النشاشيبي، فسلوى حداد، فريال زمخشري، ونبيلة السلاق، وتركي نصار، كلها أسماء كانت معروفة للمستمع.

وتعاقب على منصب مدير الإذاعة، منذ تأسيسها، عدد من الشخصيات الأردنية التي تبوأت مناصب عليا في الدولة في ما بعد، وهم: عبد المنعم الرفاعي، ووصفي التل، وصلاح أبو زيد، والشريف عبد الحميد شرف، وأمين أبو الشعر، وسري عويضة، ونزار الرافعي، وعبدالحميد ياسين، وضياء الدين الرفاعي، ومروان دودين، وموسى الكيلاني، ومحمد الخطيب، ونصوح المجالي، وسليمان المشيني، وعصام عريضة، ورافع شاهين، وإبراهيم شاهزادة، وفايز القضاة، وهاشم خريسات، وفريال زمخشري، وعبد الحميد المجالي، وجرير مرقة.

بيد أن التطور التنكولوجي وإنكفاء الإذاعة لاحقاً ما بين محدودية المداخيل وعدم القدرة على ملاحقة التطورات، لغياب الرؤية، أدت لهجرة المستمعين سواء لإذاعات منافسة أو إلى التلفزيون وعالم الفضائيات، فنادراً ما يتم الاستماع حالياً للبرامج الإذاعية أو معرفة مذيعيها.

منذ بداية القرن الجاري نافست إذاعات أخرى الإذاعة الأردنية في المنتج، واستقطاب المستمعين. أدى هذا التنافس لتفوق إذاعات خاصة على الإذاعة الأردنية من حيث نسب المشاهدين. تقرير دعم الإعلام الصادر عن منظمة إيريكس العام 2007 أشار إلى أن نسبة الاستماع للإذاعات خلال سبعة أيام وصل إلى 56,9 في المئة، فقد حصدت إذاعة فن أف أم الإذاعة الأولى32,2 في المئة، إذاعة القرآن 20,8 في المئة، وراديو روتانا 15 في المئة، والإذاعة الأردنية 14,4 في المئة، ومزاج أف أم 7,6 في المئة، وحياة أف أم 5,8 في المئة، وأمن أف أم 4,4، وصوت الغد 2,8، وميلودي أف أم 2,6، والمدينة 1,4 في المئة، والوطن 1,5 في المئة، وعمان نت راديو البلد 0,7 في المئة، وباقي الإذاعات تراوحت في النسبة ذاتها إلى أقل.

يعلق مدير عام مؤسسة الإذاعة والتلفزيون جرير مرقة، في وقت سابق على منافسة الإذاعات الخاصة للإذاعة الأردنية بالقول: «الإذاعة الأردنية كانت الإذاعة الوحيدة التي تبث عبر الأثير، فليس لدينا أي مشكلة في مستوى البرنامج العام، فلدينا 66 برنامجاً بين يومي وأسبوعي تتناول القضايا السياسية والثقافية وغيرها، فمن يقوم بهذا العمل من الإذاعات الخاصة؟»، رافضاً في الوقت عينه، إدراج الإذاعة الأردنية في منافسة مع الإذاعات الخاصة: «هذه الإذاعات زادت من مساحة الاستماع، وأعطت المستمع فرصة للاختيار، ولا اعتبر أن هذه الإذاعات تنافس الإذاعة الأردنية، فلا أحد غيرنا ملتزم بالخطاب الكلي للدولة، بموقفها السياسي والثقافي والاقتصادي».

هذا الكلام يرد عليه إعلامي عملٍ في الإذاعة الأردنية طلب عدم ذكر اسمه قائلاً: «إذا كنت أنت تلفزيون وإذاعة الدولة ولا أحد يستمع إليك، فأين تكمن الفائدة بك».

مدير البرامج والقائم بأعمال مدير الإذاعة مازن المجالي، يرى في معرض حديثه عن العيد الخمسين للإذاعة للصحف ووكالة «بترا» أن الإذاعة الأردنية تمكنت خلال الفترة الماضية من تعديل وضعها التنافسي مع الإذاعات الخاصة. يقول: «رغم التطورات التكنولوجية وظهور الفضائيات التي أثرت في حجم الاستماع للإذاعات، فقد أشارت الدراسات الاستطلاعية مؤخراً إلى زيادة في نسبة الاستماع للإذاعة الأردنية نتيجة إعادة النظر في آليات تفعيل الإذاعة والاستماع إليها».

> **إعلامي: إذا كانت الإذاعة إذاعة دولة، ولا أحد يسمعها، فما الفائدة منها**

يتذكر المجالي انه في العام 1959 كانت هناك أربعة أستوديوهات فقط، ليرتفع العدد الآن إلى سبعة عشر ستوديو متطوراً، إضافة لإدخال نظام الكمبيوتر على جميع الأعمال الإذاعية وأصبحت الإذاعة الأم «إذاعة المملكة الأردنية الهاشمية» تشتمل اليوم على خمس محطات إذاعية هي: الإذاعة العربية/البرنامج العام، والإذاعة المحلية/عمان FM، وإذاعة القرآن الكريم، والإذاعة الأجنبية باللغتين الإنجليزية والفرنسية، وجميعها تبث على مدار الساعة، إذاعة إربد المحلية وتبث سبع ساعات يومياً.

تعتقد إذاعية عاملة رفضت الإفصاح عن اسمها أن الإذاعة الأردنية «جامدة ولا تراعي التطورات، ولم تستطع الانفتاح على الأجيال الجديدة، من خلال التطور، وإدخال أفكار برامجية يتم من خلالها مراعاة هذا البعد».

وترى أن مجالات التطور هي في استقطاب المستمعين وليس في الحديث عن افتتاح ستديوهات أو نيل جوائز لبرامج وثائقية، يعتبر المجالي (القائم بمهام مدير الإذاعة)، أن هذا الكلام هو «جلد للذات»، مرحباً بكل فكرة «تؤدي في نهاية المطاف إلى التطوير والبناء على ما تم وبما ينفع مسيرة الإذاعة التي استطاعت أن تجد لنفسها مكاناً في الإذاعات العربية».

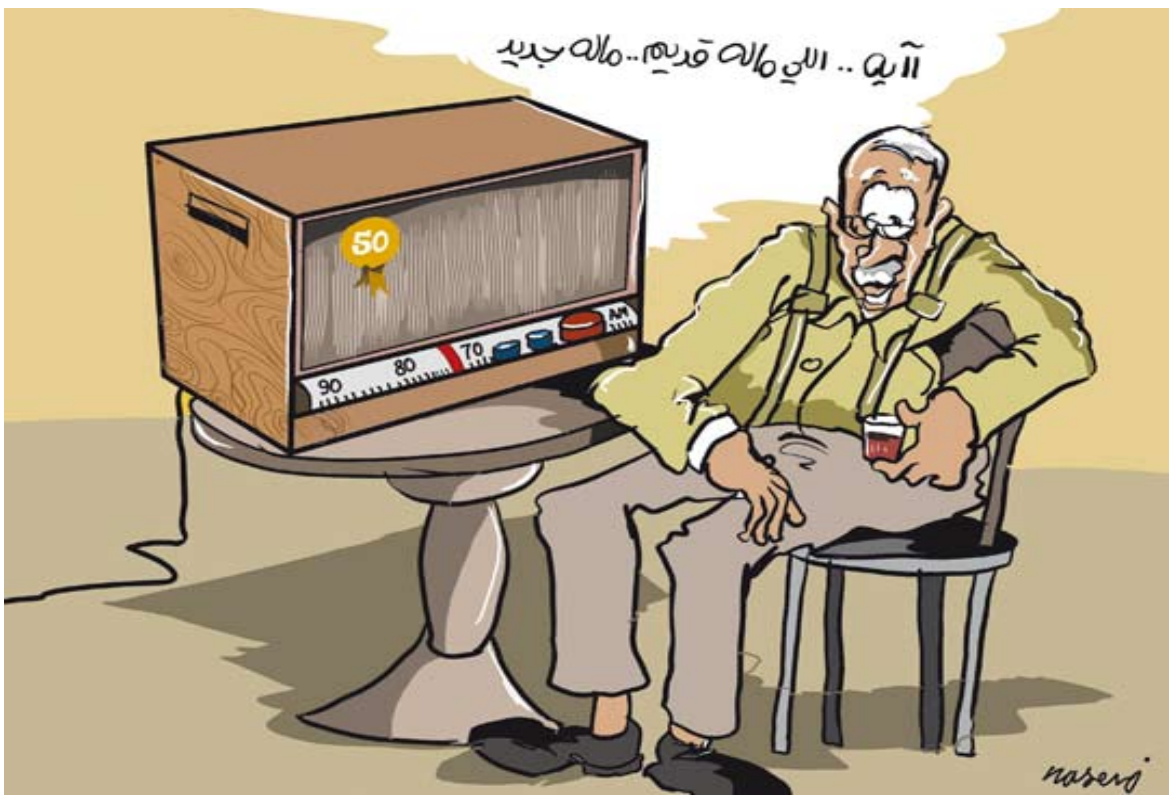

حريات

عائلات تفرض قيوداً على مصادر معلومات أطفالها

حق الطفل في المعرفة: تدريب على "الحرية المسؤولة"

بثينة جوينات

لدى الأطفال رغبة في التعلّم والاكتشاف والتزود بإجابات عما يدور في أذهانهم من استفسارات. هذا ما يؤكده أستاذ تربية الطفل في الجامعة الأردنية، رمزي هارون، مشيراً إلى أن «على المربين، سواء كانوا الوالدين أو المدرسين، أن يستجيبوا لتلك الرغبة، لأن عدم الاستجابة قد تُدخل الطفل في حالة من عدم التوازن النفسي، وتدفعه للبحث عن إجابات لدى مصادر أخرى، غالباً ما تكون ضارة».

هارون يقترح على الأسر تزويد الأطفال بالمعرفة أياً كانت تساؤلاتهم، لأن التساؤلات دليل على التفكير، والإجابة عنها تؤدي لحث الطفل على مواصلة التفكير، مؤكداً أن ذلك «يُشعر الطفل بأنه جزء مهم من الأسرة»، أما إذا كان الطفل ممن يلوذون بالصمت، فإن «على الأهل أن يطلبوا منه التعبير عن رأيه في أي موضوع يخص العائلة، وكذلك أن يسمحوا له باختيار ألعابه وملابسه بنفسه».

الأسر التي التقتها «السّجل»، أجمعت تقريباً على أنها تضع حدوداً لمعرفة الأطفال، ومصادرها، فضلاً عن فرضها حدوداً على حرية الأطفال في الحياة اليومية.

عدم الاستجابة لرغبة الطفل في المعرفة تُدخله في حالة عدم توازن نفسي

سحر عماري (45 عاماً)، أم لثلاث بنات تتراوح أعمارهن بين 5 و12 عاماً، تقول إن بناتها بعد إتمامهن الدراسة يومياً، يتجهن لتمضية الوقت في نشاطات فردية، كالقراءة أو مشاهدة برامج التلفزيون أو استعمال الإنترنت، لكنها تؤكد بحزم: «كل ذلك يكون تحت إشرافي، ولا يسمح بذلك لأكثر من التاسعة مساء، أما أيام العطل فيسمح لهن بالسهر لفترة أطول بقليل». عمّاري تضيف أنها وزوجها يرفضان مبيت البنات عند صديقاتهن، كما يعتذرن عن مبيت الصديقات عندهن في البيت. كذلك، فإنهما يرفضان «خروج البنات للشارع للعب مع بنات الجيران، والذهاب إلى النوادي والأسواق من دون مرافقة أحدنا»، لكن هذه القيود، بحسب عمّاري، لا تمنعها من الإجابة عن «كل الاستفسارات التي أتعرض لها من قبلهن ومن دون أي حرج، وخصوصاً من ابنتي الكبرى».

ناريمان نمر (33 عاماً)، أم لثلاثة أطفال يبلغ أكبرهم من العمر 12 عاماً، وأصغرهم عامين، تضع هي الأخرى شروطاً على مصادر المعلومات التي يتلقاها أبناؤها، مؤكدة أنه «لا يُسمح لهم إلا بمشاهدة أفلام الكرتون وبعض المنوعات وقناة الجزيرة للأطفال». أما حول الإجابة عن استفساراتهم، بما فيها تلك التي تتعلق بصحتهم الجسدية، فإنه «يتم الإجابة عنها بطريقة مبسطة، بحيث تصل لهم المعلومة بكل سهولة».

وبينما تؤكد سوسن جمال (44 عاماً)، هي الأخرى، على أنها تمنع أولادها الثلاثة (10- 16 عاماً) «من المبيت عند أصدقائهم ومشاهدة الأفلام والمسلسلات التي لا تناسب أعمارهم واستخدام الإنترنت والكمبيوتر لفترات طويلة»، فإن ابنها «عون» (10 سنوات)، يقول إنه يرغب أن يُتاح له مشاهدة المسلسلات التركية المدبلجة، والمسلسلات السورية، وأن يُسمح له بالتعبير عن رأيه في بعض الأمور التي تهمه وأشقاءه، مشيراً إلى أن أكثر ما يثير عدم رضاه، هو أن والديه يمنعانه من المبيت عند أصدقائه، أو الالتقاء بهم لأكثر من مرة واحدة في الأسبوع، فضلاً عن منعه من اللعب في الشارع.

نجوى عمر (41 عاماً)، أم لأربعة أطفال تتراوح أعمارهم بين (9 - 16 عاماً)، تُظهر تشدداً أكبر تجاه إجابة الطفل عن «الأسئلة الحساسة»، وتبرر ذلك بأنه «يجب مراعاة الحذر في تقديم المعلومات للأطفال كي يتمكنوا من فهمها واستيعابها والتمتع بالوعي تجاهها»، لكنها تشكو من أن ابنها الأصغر «يتحدث بطريقه أكبر من سنه ويرفض النوم بالأوقات المحددة من أجل متابعة برامج تلفزيونية لا تناسب سنه». أما الابن «فيصل»، فيعترض على أن أمه تقوم بمراقبته باستمرار عند استخدام الإنترنت، أو أثناء متابعة برامج التلفزيون، كما تمنعه من مشاهدة بعض الأفلام والمسلسلات بحجة أنها لا تناسب عمره، حتى إنها تقوم أحياناً بتعنيفه أو حرمانه من «المصروف» لإكراهه على الاستجابة لها، كذلك فإنها تمنعه من إبداء رأيه في مختلف المسائل بحجة أنه يتدخل في ما لا يعنيه، ويتحدث بطريقة أكبر من سنه.

تمكين الطفل من مواكبة عصر المعلومات بات ضرورياً

على العكس من ذلك،يتمتع الطفل «سمير» (8 سنوات) بحريات أكبر في مشاهدة التلفزيون، إذ يُسمح له بمشاهدة ما يريد حتى لو كانت أفلام عنف، أو برامج مخصصة للكبار. أمّه هالة عجيلات (45 عاماً) تفسّر ذلك بأن ابنها متفوّق جداً في دراسته، ما يدفعها وأبوه لتلبية كثير من رغباته، إلا أنهما برغم ذلك يمنعانه «من الخروج للعب مع الأطفال في الشارع»، أما أسئلته واستفساراته فـ«تتم إجابته عنها بما يُناسب سنه».

هذه القيود والحدود التي تفرضها العائلات على أبنائها، «لا تتفق والمواثيق والاستراتيجيات والمعاهدات الدولية التي تؤكد حق الأطفال في العلم والمعرفة»، بحسب ما يقول الكاتب المتخصص بأدب الطفل، محمد جمال عمرو، موضحاً أن ما جاءت به ثورة التكنولوجيا والاتصالات من وسائط معرفية جديدة وأوعية معلوماتية ميسرة، دفع المعنيين بالطفولة إلى «الانتقال من المربع الأول في قضية حق الطفل في المعرفة إلى المربع الثاني، الذي يتعلق بكيفية الإجابة عن تساؤلاتهم».

عمرو يضيف أنه بات ضرورياً تمكين الطفل من مواكبة عصر المعلومات، وتوفير الإجابات والمعارف له، على عكس الشعار الذي تعمل معظم العائلات العربية في إطاره حالياً، ومفاده «تحصين الطفل عبر الحد من استعماله وسائط المعرفة المتطورة».

الموقف ذاته تتبناه كاتبة الأطفال سحر ملص، مشيرة إلى أنه «في عالمنا الحالي ومع التطور السريع الذي نشهده وصعوبة الحياة، لا بد من وضع رؤية كاملة لكيفية مساعدة الطفل على فهم الحياة، كي يكون قادراً على أن يقرر بنفسه ما يريد وأن يميز بين الخطأ والصواب».

رمزي هارون يؤكد من زاوية تربية الطفل، أن فرض الأهل رقابة على أطفالهم أثناء متابعة التلفزيون أو استعمال الإنترنت، هو «سلوك خاطئ لأن هذه الوسائط مصدر أساسي للمعرفة»، مقترحاً «اللجوء إلى مبدأ تدريب الأطفال لمحاكمة ما يتعرضون له من مثيرات، بحيث يصل الطفل إلى مرحلة يستطيع من خلالها التمييز بين ما هو صواب وما هو خطأ، أي إلى الحرية المسؤولة، وذلك عبر قيام الأهل باتباع أسلوب الحوار والمناقشة، لا أسلوب المنع والمراقبة، تجاه ما يتابعه الطفل من برامج وألعاب وإنترنت»، كذلك فإن عليهم «كسر حواجز الخجل مع أولادهم، وخصوصاً الأب»، مشيراً في هذا السياق إلى أنه «يمكن للوالدين أن يخصصا ساعة يومياً لمشاركة أطفالهما مشاهدة مسلسل أو ممارسة اللعب».

على الأهل اتباع أسلوب الحوار والمناقشة، لا المنع والمراقبة

الأمر لا يبدو مختلفاً عند من حصلوا على خبراتهم التربوية من العمل في الغرب. دلال حامد (32 عاماً)، أردنية تعمل أخصائية للإرشاد النفسي في مدينة تولوز الفرنسية، تقول: إن الوسائط المعرفية والأوعية المعلوماتية الحديثة، جعلت المعرفة في متناول شرائح كبيرة من الأطفال، ما جعل ضرورياً «متابعة الأهل لماهية المعرفة التي يحصل عليها أطفالهم»، موضحة أنه يمكن تقسيم الطفولة إلى مرحلتين: الأولى هي مرحلة الطفولة المبكرة (دون الثماني سنوات)، وفيها «لا بد من وجود الأهل إلى جانب الطفل باستمرار عند استخدامه لهذه الوسائط، وذلك من أجل تبسيط وتوضيح المعلومة للطفل، وخصوصاً المعلومات التي تحتوي على العنف والقتل كأخبار الحروب». المرحلة الثانية، تضيف حامد، تقع ما بين 8-12 عاماً، وتعتبر بداية مرحلة المراهقة، ومن الصعوبة فيها أن يبقى الأهل إلى جانب الطفل باستمرار، لأن الطفل خلال هذه المرحلة يكون في مرحلة تكوين الشخصية، وتعتبر بداية مرحلة البلوغ مرحلة حساسة وخطرة، تدور في ذهن الطفل خلالها كثير من التساؤلات التي تحتاج إلى إجابات ومعلومات واضحة، فإذا لم يستطع الطفل الحصول عليها من الأهل، فإنه سيتجه للحصول عليها بطرق أخرى»، بما في ذلك من أصدقائه في المدرسة أو من الأشخاص الذين قد يلتقيهم بالصدفة. لذا، تضيف حامد، فإن على الأهل «تحديد مصدر المعلومة للطفل ووضع حدود لحصوله عليها، وفلترتها قبل وصولها إليه، من خلال الاطلاع على ما يقع في يديه من كتب ومجلات».

حق الطفل في المعرفة يبقى مسألة مهمة، لأن الطفل الحرّ هو الذي سيكون في المستقبل مواطناً حرّاً، ما يؤكد أن المسألة تحتاج تركيزاً تربوياً كبيراً حول كيفية إنجازها، بخاصة أن نظرتي الغرب والشرق تجاهها، لا تختلفان كثيراً..

حريات

جرائم الشرف منذ 1 / 1 / 2009 04

الحقوقي الليبي جمعة عتيقة: تذكّرته النيابة فأعادت اعتقاله..

سامر خير أحمد

أفرجت السلطات الليبية يوم 15 شباط/ فبراير الفائت، عن الشخصية الحقوقية الليبية جمعة عتيقة (61 عاماً)، بعد نحو أسبوعين من توقيفه من قبل النائب العام في طرابلس، لاتهامه بالضلوع في اغتيال السفير الليبي لدى روما، عمار ضو التقازي، في العام 1984، والانخراط يومها في تنظيم محظور يسعى لقلب نظام الحكم في ليبيا، يُدعى «جيش الإنقاذ».

عتيقة كان عاد إلى ليبيا من العراق العام 1988، في محاولة للاستفادة من عفو عام عن المعارضين في الخارج، أصدره الزعيم الليبي معمر القذافي وقتها تحت اسم «أصبح الصبح»، إلا أنه تعرّض للاعتقال حال عودته بتهمة الضلوع في عملية الاغتيال نفسها، وأمضى في السجن سبع سنوات من دون محاكمة، قبل الإفراج عنه بسبب تدهور حالته الصحية.

اعتقال عتيقة أثار جدلاً واسعاً في ليبيا. ففي بيان لها بمناسبة الإفـراج، طالبت مؤسسة القذافي العالمية للجمعيات الخيرية والتنمية، بـ«اتخاذ الإجراءات اللازمة لمساءلة النائب العام» عن عملية توقيف عتيقة، الذي يشغل منصب «أمين عـام جمعية حقوق الإنسان الليبية» التابعة لها، ورأت أن قيام النيابة العامة بهذا الإجـراء، يؤكد وجود نية مبيتة لاعتقال عتيقة لأجل تصفية حسابات قد تكون شخصية.

> **عتيقة اعتُقل سابقاً لسبع سنوات حال عودته في العام 1988 بعد عفو عام**

من جهته، وصف سيف الإسلام القذافي، الذي يدير مؤسسة القذافي، التهم الموجهة لعتيقة بـ«السخيفة»، فيما وصفت صحيفة «أويـا» الليبية المقربة منه، النائب العام بـ«المفتري العام»، واتهمته بأنه «أداة لانتهاك حقوق الإنسان في ليبيا».

عبد السلام دقيمش، نقيب المحامين في طرابلس، قال لـ«السّجل» إن ما جرى لعتيقة «يثير الشك»، موضحاً أنه كان حضر جلستَي التحقيق اللتين أجريتا معه، بعد أن قررت نقابة المحامين تبنّي القضية والتطوّع للدفاع عنه، وشكّلت هيئة دفـاع من ستة محامين، برئاسته، لتولي القضية، كان من أعضائها نقيب المحامين الليبيين السابق، أمين العلاقي.

الأمر نفسه كان أشار له جمعة عتيقة بعد الإفراج عنه، حين قال في تصريحات لصحيفة «أويا» إن «القضية برمتها مختلقة ولا ترتقي حتى إلى مستوى الشك، وإن الغرض من تلفيق التهمة هو تشويهه وإثارة الشك ضده من أسرة المجني عليه المرحوم عمار ضو»، مفسراً ما جرى بأنه «محاولة كيد وإيذاء».

دقيمش أضـاف لـ«السّجل» شـارحـاً، أن النقابة عقدت حال اعتقال عتيقة، في 31 كانون الثاني/ يناير، اجتماعاً طارئاً لأمانتها، وجّهت على إثـره برقية للقيادة السياسية ناشدتها فيها التدخل للإفراج عن عتيقة، انـطلاقـا مـن أن اعتقاله «غـيـر قانوني وتعسفي»، فضلاً عن كون التهم، حتى في حال صحتها، قد سقطت بالتقادم بعد مرور 25 سنة على أحداثها. على أن دقيمش أكد أيضاً أن «التهم ليس عليها أي دليل، وعتيقة كان عاد إلى ليبيا مستفيداً من العفو، لذلك لا يجوز مساءلته من جديد»، إلى جانب أن «جيش الإنقاذ» الذي يُتّهم عتيقة بالانضمام إليه، لم يعد له وجود على أرض الواقع منذ سنوات طويلة.

النقابة قررت بعد ذلك عقد اجتماع طارئ لهيئتها العامة لدراسة الأمر، لكنها، كما يقول دقيمش، «تلقت نصائح من مراجع حكومية بعدم دعوة الهيئة العامة»، فقررت أن ترسل برقية ثانية للقيادة. بفضل هذه الإجراءات، ومعها ما أثارته القضية من ردود أفعال واسعة على الصعيدين العربي والدولي، فقد تقرر، بحسب دقيمش، الإفـراج عن عتيقة بضمان محل إقامته، إلا أنه تقرر منعه من السفر. وجرى الإفـراج عنه قبل انتهاء مدة التوقيف المقررة، والبالغة 45 يوماً.

> **احتمال وجود نيّة مبيتة وتصفية حسابات شخصية وراء الاعتقال**

معارضون ليبيون، عدّوا الحادثة مثالاً على الأجواء السياسية السائدة في البلاد. المحامي الليبي فوزي عبد الحميد، المقيم في لوزان بسويسرا، رأى أن عتيقة «يقدم خدماته لجمعية سيف الإسلام الخيرية مكرهاً»، وهو «لا يستطيع مغادرة ليبيا وإلا لما قبل العودة إليها ثانية»، فيما قال «منتدى ليبيا الحرّة» على الإنترنت، إن عتيقة يعتزم مغادرة منصبه في جمعية حقوق الإنسان.

غير أن عتيقة، أكّد في تصريحات صحفية أنه «ماض في العمل بمجال حقوق الإنسان» لأنه «واجِب وطني»، وأن ما تعرض له هو جزء من ضريبة مساهمته في العمل العام.

جمعة عتيقة

في هـذا الإطـار، رفـض دقيمش، وهو محام ناشط في قضايا الحريات العامة، عدّ هذه القضية مؤشراً تجاه حالة الحريات العامة في ليبيا، موضحاً أن الحريات «مسألة نضالية يجري الكفاح من أجلها»، وأن هامشها في ليبيا «يتسع ويضيق بحسب الظرف السياسي»، وأضاف أن حالة الحريات يُحددها، في أغلب الأحيـان، مـدى التزام المسؤولين بتطبيق المبادئ القانونية المعمول بها في ليبيا.

يُشار إلى أن القضية لم تنته من الناحية الرسمية، فالتهم الموجهة لعتيقة ما زالت محل نظر لدى المدّعي العام، وهو لم يحصل على البراءة القطعية بعد.

أخبار

جريمة شرف رابعة

لعجلون حصّتها أيضاً، ففي إحدى قراها وقعت جريمة الشرف الرابعة لهذا العام، يوم الخميس 26 شباط/ فبراير، حين أقدم فتى في السابعة عشرة من عمره، على قتل شقيقته المطلقة (30 عاماً)، التي تسكن شقة مستقلة مع طفليها (ولد وبنت: 6 و4 سنوات)، في بناية يعيش فيها أهلها، الذين كانوا تلقوا معلومات تشكّك بسلوك ابنتهم. الجاني سجّل ما يشبه "براءة الاختراع" في أداة الجريمة، إذ استعمل شاحن الهاتف الخلوي ولفّه على عنق الضحية، فقضت خنقاً! تقارير صحفية أفادت أن الجاني سلّم نفسه للشرطة فوراً، معترفاً بجريمته، فيما قالت معلومات حصلت عليها "السّجل" أن عائلة الضحية كانت فرضت عليها رقابة للتأكد من صحة ما أشيع عنها، ما يدفع للاعتقاد أن الجاني كان مدفوعاً من عائلته لارتكاب الجريمة، واختير هو بالذات لتنفيذها آخذاً في الحسبان أن سنّه لا يتجاوز 18 عاماً.

اعتقالات..

قالت لجان الـدفـاع عـن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية، إن الشرطة اعتقلت عدداً من المواطنين في محافظة الحسكة، كانوا ينفذون اعتصاماً سلمياً على شكل وقوف صامت لمدة عشر دقائق على الأرصفة وأمـام المحلات التجارية، يوم 28 شباط (فبراير) الماضي، استجابة لدعوة عدد من الأحزاب السياسية الكردية السورية، ضمن فعاليات الاحتجاج على استمرار العمل بالمرسوم الصادر في 2008/9/10، الذي ربط التصرف بالعقارات والحقوق العقارية في المناطق الحدودية، بالحصول المسبق على ترخيص وزارة الداخلية، وهو المرسوم الذي اعتبره الأكـراد السوريون موجهاً ضدهم ويستهدف التضييق عليهم .اللجان أوردت أسماء 23 شخصاً تعرضوا للاعتقال.

في كردستان العراق

سجّلت الجمعية العراقية للدفاع عـن حقوق الصحفيين، تزايد حالات الاعتقال بحق الصحفيين الأكـراد، على يد قـوات الأمـن الكردية، بخاصة في المناطق الحدودية، مثل مدينة زاخو. الجمعية أوضحت أن قوات الأمن اعتقلت للمرة الثانية، الصحفي سيدا جاسم محمد، يوم 25 شباط/ فبراير الماضي، وهو مدير فضائية «دلال» الناطقة باسم الاتحاد الإسلامي، بعد نشر صحيفة صـادرة فـي كردستان الـعـراق، مقابلة معه، شرح فيها عملية الاعتقال الأولى التي كان تعرّض لها قبل نحو شهر، بدعوى عدم حصول محطته على ترخيص، واصفاً الاعتقال بأنه جرى في ظـروف «منافية لأبسط حقوق الإنسان». واعتبرت الجمعية أن تكرار الاعتقال يدل على أن «قوات الأمن الكردية تعتقل وتطلق سراح أي صحفي دون الرجوع إلى القضاء».

تجميد مصرفي

قال مركز الخرطوم لحقوق الإنسان وتنمية البيئة، إن السلطات السودانية قامت يوم 19 شباط/ فبراير 2009، بتجميد حساباته المصرفية، معتبراً الأمر جزءاً من عمليات «تشويه سمعة المدافعين عن حرية التعبير باتهامهم بتلقي أمـوال من جهات أجنبية». المركز رأى في الإجـراء الحكومي «خطوة متقدمة لتجميد نشاطه وإغلاقه نهائياً»، مشيراً إلى أنه كان تعرض منذ منتصف شهر شباط/ فبراير الماضي، لحملة مداهمات، شملت اعتقال عدد من العاملين، واستجوابهم بدعوى تعاونهم مع المحكمة الجنائية الدولية، التي كانت اعلنت اعتزامها إصـدار مذكرة اعتقال بحق الرئيس عمر البشير.

اعتصام جماعي

في بيان مشترك، قالت نحو خمس عشرة منظمة يمنية ناشطة في مجال الحريات العامة وحقوق الإنسان، أبرزها المنظمة اليمنية للدفاع عن الحقوق والحريات الديمقراطية، منتدى الشقائق العربي لحقوق الإنسان، المرصد اليمني لحقوق الإنسان، منظمة هـود، إنها نظّمت «اعتصاماً حاشداً» أمام رئاسة الوزراء، خلال اجتماع الحكومة، يوم 24 شباط/ فبراير الماضي، للمطالبة بتنفيذ وعد الرئيس اليمني الصادر في 2008/12/8، بالإفراج عن المعتقلين على خلفية حرب صعدة، مشيرة في هذا الصدد إلى أن هؤلاء المعتقلين مواطنون عاديون، جرى اعتقالهم من الطرقات والمساجد والجامعات بطريقة مخالفة للقانون. قال البيان إن الاعتصام الذي دام نحو أربع ساعات، انتهى بتسليم رئيس مجلس الـوزراء، علي مجور، رسالة تطالب بـ «التدخل السريع والعاجل لرفع معاناة المعتقلين والأهالي، والوقوف بحزم أمام من يرفض الالتزام بالدستور والقانون ويتجاهل توجيهات رئيس الجمهورية».

أطفال السجينات

أثنت مؤسسة الانتماء الوطني لحقوق الإنسان، المصرية، على تنظيم إدارة السجون حفلاً لأطفال السجينات، أقيم في «اتحاد السجون الرياضي»، وشمل فقرات ترفيهيه وغنائية وتوزيع هدايا على الأطفال، معتبرة إياه عملاً إيجابياً، ودافعاً لـ«توطيد التعاون مع قطاع مصلحة السجون من خلال التوعية الثقافية والزيارات الميدانية».

أعلام

خليل السكاكيني:

نحو مدرسة تُهذِّب العقول التعيسة

عرفت الثقافة العربية، في القرنين التاسع عشر والعشرين، جهوداً فكرية متلاحقة، أخذت بتصورات حديثة، اعترفت بالعقل ووظيفته النقدية، وباختلاف أسئلة الحاضر عن الماضي، وبضرورة الانفتاح على المعارف والتجارب الإنسانية الكونية. وتطلّعت هذه الثقافة إلى حداثة عربيّة، تتأسس على الديمقراطية والمجتمع المدني والاستقلال الوطني وتحرر المرأة والحوار المجتمعي، بعيداً عن التعصب والأفكار الجاهزة.

السّجل - خاص

ينتمي الفلسطيني خليل السكاكيني (1878 - 1953)، الذي اقترحه طه حسين عضواً في «مجمع اللغة العربية في القاهرة» في الشهر الأول لعام النكبة، إلى جيل من التنويريين العرب، حلم بدولة وطنية مستقلة، تعالج قضايا مجتمعها بوسائل حديثة، وتتخذ من الحداثة منظوراً للعالم. ولعل دفاعه عن حداثة مرغوبة هو الذي أملى عليه، كغيره من التنويريين، الانشغال بمعارف متعددة، تتضمن الموروث الأدبي واللغوي وتنفتح على الثقافة الأوروبية، واستعمال ثقافته في الدفاع عن القضايا الوطنية والقومية. ومع أنه وَضَعَ كُتباً في الأدب واللغة والتربية، فإنّ إنجازه الأكبر يتمثّل في مذكرات واسعة أقرب إلى الندرة، سجّل فيها ما عاشه منذ مطلع القرن العشرين، تقريباً، إلى عام الهجرة القسرية من فلسطين.

> **أحب السيد المسيح، وأعجب بالرسول العربي اعجاباً كبيراً من دون أن يمنعه هذا عن قراءة الفيلسوف الألماني نيتشه**

دعا السكاكيني إلى إنسان طليق، وربطَ بين الإنسان الحر والدفاع عن القيم، وبين القيم العاقلة ومدينة فاضلة، سيصل الإنسان إليها ذات يوم. قاده إيمانه بإمكانيات الإنسان المبدعة إلى «قراءة إنسانية» للأديان السماوية، فأحب السيد المسيح، وأعجب بالرسول العربي إعجاباً كبيراً، من دون أن يمنعه هذا عن قراءة الفيلسوف الألماني نيتشه. عاش خياره الفكري متسقاً، مشدوداً إلى فكرة الإنسان الفاعل، ومؤمناً بقدرة الإنسان على بناء فردوس أرضي. ولهذا يقول في رسالة إلى ابنه سري: «ليذهب إلى السماء من شاء، وأما نحن فإننا نحب أن نعيش على هذه الأرض فنجعل منها سماء». لا يعبث هذا الحديث بالمقدسات، ذلك أنه يرى الإبداع الإنساني جزءاً من العبادة الحقة.

أراد «شيخ المربّين»، كما يوصَف، في دفاعه عن الإنسان الفاعل، الاحتجاج على ثقافة قدرية متوارثة، واستنهاض مجتمع فلسطيني مثقل بالأميّة والتخلّف و«قيادة سياسية» توطّد الأمراض. قال ذات مرة في لحظة نكد: «إن سادات هذه الأمة شحّاذون وفوق ذلك وقحون». كان يشير، كما جاء في مذكراته، إلى هؤلاء الذين يقولون للشعب شيئاً في الصباح، ويقولون لأعداء الشعب الفلسطيني أشياء مغايرة في المساء. ولأنّ أعداء الشعب كانوا يخدعونه بجملٍ رنّانة فارغة، حاول السكاكيني أن ينشر وعياً جديداً، تعلّم مبادئه من فرح أنطون، حين تردّد إليه في الولايات المتحدة، خلال رحلة خائبة أملتها حاجات الحياة.

ارتكن وعي السكاكيني، الذي مارس الصحافة والمحاماة والتعليم، إلى ثلاثة أفكار رئيسية: الدفاع عن قومية عربية ثقافية، تتمثل بالثقافة واللغة والموروث وبطموح وحدوي، لا يسمح لها الاستعمار بالتحقق. ولعل شعوره القومي هو الذي أوعز إليه، بعد عودته من الولايات المتحدة في صيف 1908، أن يدخل في صراع، وهو الأرثوذكسي، مع الكنيسة الأرثوذكسية التي كان يسيطر عليها الإكليروس اليوناني، وأن ينسحب منها صارخاً: «لست أرثوذكسياً، لست أرثوذكسياً»، بل يكتب: «لا أستطيع أن أكون تحت رئاسة هؤلاء الرهبان الفاسدين المحطين، ولا من تلك الملة المنحطة». تمرّد المسيحي العربي على كنيسة يسيطر عليها رهبان غير عرب، بقدر ما هجا وعياً فلسطينياً طائفياً، يدافع عن الوطن بوعي غير وطني. لا غرابة أن تكون الفكرة الثانية، هي: الوطنية، التي تشجب الانتماءات الطائفية والجهوية والعائلية، وتؤجّل المصلحة الوطنية إلى أجل غير مسمّى.

استولد السكاكيني الوطنية من وعي قومي، واستولدها أولاً من وضع فلسطيني يجثم عليه الكابوس الصهيوني. آثر، في الحالين، أن يجمع بين الفكر والممارسة، وبين ثقافة الكتب وحرارة الإحساس، وأن يكون ذلك المثقف الحديث، الذي يعمل وينقد ويستنهض، حالماً بمجتمع مدني تحرّر من هيمنة الأعيان والمتزعّمين. ولذلك عمل على إصلاح شؤون الطائفة العربية الأرثوذكسية، وساهم في جمعيات «الاتحاد والترقي» و«الإخاء الأرثوذكسي» و«الإخاء العربي»، كل ذلك العام 1908، وأصدر صحيفة «الدستور» العام 1910، بالتعاون مع جميل الخالدي. وبعد أن مر بتجربة السجون العثمانية خلال الحرب العالمية الأولى، شارك في المؤتمر الوطني الموسع الذي عقد في القدس العام 1918، وأصبح أمين سر اللجنة التنفيذية للمؤتمر العربي الفلسطيني العام 1922، وصاغ نشيد الثورة العربية العام 1918، ونشيد الإخاء الأرثوذكسي العام 1933، وهاجم صحفاً مصرية، مثل «المقطّم» و«الأهرام»، تفسح «صدر الصفحات الأولى فيها لكتّاب صهاينة».. جمع هذا الأديب، بين الالتزام الوطني والنزاهة الأخلاقية العالية، على مبعدة عن متزعمين «شحاذين» يضعون مصالحهم فوق المصلحة الوطنية.

ترجم السكاكيني، صورة المثقف الذي ينقض المواعظ الرتيبة بالصحيفة، و«الكتاتيب الصغيرة» بالجمعيات الاجتماعية، والتصورات الفقيرة بمنظور إنساني شامل. لا غرابة أن يقول: «إن العقول التي أنارت العالم ليست عقول آلهة، بل هي عقول البشر»، أو أن يقول: «أنا لست مسيحياً ولا بوذياً ولا مسلماً ولا يهودياً، كما أنني لست عربياً ولا إنجليزياً ولا فرنساوياً ولا ألمانياً ولا تركياً. بل أنا فرد من أفراد هذه الإنسانية». لم يكن هذا الفلسطيني، الذي استقال من دار المعلمين في القدس احتجاجاً على مجيء المندوب السامي الصهيوني هربرت صموئيل، يستخف بدينه ولا بقوميته، بل كان يعبّر عن رفضه للانغلاق والاحتفاء بالحضارة الإنسانية. لم تمنعه نزعته الإنسانية عن أن يرد على الأقلام الصهيونية الداعية إلى «إبادة العرب بطريقة هادئة ولكن مستمرة»، وأن يهاجم الدول الأوروبية التي تمتثل إلى الإرادة الصهيونية، وأن يحرّض على المدارس التبشيرية التي «لا تعرف أحوالنا ولا تشعر بحاجاتنا».

إذا كان المثقف الاحترافي، بلغة إدوارد سعيد، يختصر الثقافة إلى مهنة وريع، فقد شاء السكاكيني أن يقترح سياسة ثقافية عنوانها : المدرسة الحديثة. تابع في خياره تقليداً تنويرياً أعلى من شأن المدرسة، أخذ به الطهطاوي ومحمد عبده وطه حسين، وطبّق منهجاً يقول : «إن المدرسة مصنع الرجال»، وأدرك أن فلسطين لا تحتاج إلى «مدرسة مليّة» تضعف معنى الموطن، فما هي بحاجة إليه مدرسة جديدة، تنبذ الاستظهار والتلقين، وتنجب تلميذاً لا يرى في «التعليم إدخاراً واستظهاراً، بل حياة واستعمالاً». هذه المدرسة، التي تُخرّج «شخصاً جديداً وجيداً»، «أقرب أن تكون مكان تربّ و تعلّم لا مكان تربية وتعليم. أي إن الطلاب يربّون أنفسهم بأنفسهم ويعلّمون أنفسهم بأنفسهم، ويحلّون مشاكلهم بأنفسهم. وإذا استعصى مشكل لجأنا إلى العقل لا إلى السطوة، فإذا كان الحق في جانبنا اعتذروا، وإن كان الحق في جانبهم اعتذرنا».

> **«من واجب المدارس الجديدة أن تعلم الناس الثورة، لست أعني (ثورة السلاح)، فإن ثورة السلاح أهون الثورات.. وإنما أعني الثورة على كل قديم بال»**

نقضت مدرسة السكاكيني مدرسة مسيطرة، قوامها السطوة والإذعان، يقمع المعلّم فيها تلميذه، ويقمع تلميذه غيره من المقموعين. أقام المربي مدرسته على مبدأين: استقلال شخصية التلميذ، والعمل على تطويرها، وكل ما «يطلق الحرية ويكبر النفوس ويوسع الآمال ويستنهض الهمم»، ومبدأ تساوي البشر، الذي يرى في المعلم تلميذاً، وفي التلميذ معلماً، و يجعل الطرفين يتبادلان خبرات متباينة. قال السكاكيني: «يهمني أن أسعى في إنهاض هذه الأمة التعسة وإقالتها من عثرتها»، ومحاربة «تفشّي الأمية واستحكام التعصّب وصولاً إلى بشر يرون في الحاكم إلهاً». وإذا كانت مدرسة «الأمة التعسة» تنسب إلى الطلاب ما شاءت من العيوب، فقد برّأ السكاكيني الطلاب من العيوب، وهاجم المدرسة الفقيرة التي تساوي بين العبودية والفضيلة. فلا ضرورة لمدرسة تمحو الأميّة وتعلّم الخضوع، ذلك «أن من واجب المدارس الجديدة أن تعلم الناس الثورة لست أعني (ثورة السلاح) فإن ثورة السلاح أهون الثورات.. وإنما أعني الثورة على كل قديم بال، على الأخلاق الفاسدة، على النظم المعوجّة».

لازم حلم المدرسة الجديدة السكاكيني طيلة حياته، فأسس المدرسة الدستورية في القدس العام 1909، وأصبح مسؤولاً في لجنة إصلاح التعليم العام 1914، ومديراً لدار المعلمين في القدس العام 1919، وأسس بعد تقاعده «كلية النهضة» أو «مصنع الرجال»، كما قال، في العام 1938. تشكّل المدرسة في هذا المنظور عنصراً مسيطراً في عملية التحديث الاجتماعي، وتقترح العناصر الأخرى وتصوغها وتعيّن وظيفتها. تتحدّد هذه العناصر، كما رآها السكاكيني في مقالته «وسائط تنبيه الشعور الوطني في الأمة العربية» بخمسة عناصر: المدارس، الجمعيات، الصحف، التمثيل والمعابد. وهذه العناصر لا معنى لها في ذاتها، فالمعنى قائم في المنظور الذي يمكن أن يحوّلها إلى عناصر شكلية فارغة، تعيد إنتاج التخلّف القائم، أو إلى عناصر حيّة نقديّة تأخذ بيد المجتمع إلى التقدّم والرقي.

> **السكاكيني: إن الشعوب إذا شبعت ثارت، لا إذا جاعت ثارت**

أراد السكاكيني أن يكون مثقفاً حديثاً، يتكئ على المدرسة والثقافة والجمعيات السياسية، ويتحدّث عن المسرح والفنون. غير أن مجتمعه المثقل بالأمية والثقافة القدرية وسياسة الأعيان والعنف الاستعماري الإنجليزي والتآمر الصهيوني ترك مشروعه معلقاً في الفضاء. ولهذا كان في مركز الحياة الوطنية وخارجها معاً: كان في مركزها وهو يشارك في كل فعل وطني، وكان خارجها بسبب سيطرة التقليدي والمتخلّف. قال مرة متأسياً: «إن الشعوب إذا شبعت ثارت لا إذا جاعت ثارت». كان يهجس بمجتمع فلسطيني قادر على الدفاع عن أرضه، قبل أن يخرج مع شعبه إلى منفى لم يرجع منه، ويستقر في قبر في ضواحي القاهرة.

ثقافي

من مأساة بلدة "الخيام" إلى معبر "فاطمة"

روجيه عسّاف: مسرحي طليعي لا ينضب

عواد علي

حين يُذكر جيل الستينيات في المسرح العربي، بخاصة من جـرّب منهم أساليب التجريب والـرؤى المسرحية الحديثة على اختلافها، يأتي اسم المخرج والممثل والكاتب اللبناني روجيه عساف، في المقدمة، فهو واحد من رموزه الطليعيين والمجددين.

تفتحت موهبة عسّاف مع الأعمال الفرنسية الجادّة في المركز المسرحي الجامعي بكلية الآداب، ثم في مسرح بيروت ابتداءً من العام 1965، وبـدأت تجاربه تنضج في محترف بيروت للمسرح، الذي أسسه مع نضال الأشقر العام 1968، واستمر أربع سنوات، من خلال العمل الجماعي في مسرحيات عديدة منها: «مجدلون» و«إضراب الحرامية»، وفي المسرح الوطني الشعبي «مسرح شوشو»، الذي أخرج له أعمالاً مهمة أبرزها «آخ يا بلدنا».

ومع تأسيسه لفرقة المسرح الحكواتي بعد نشوب الحرب الأهلية اللبنانية، حقق عساف قفزةً نوعيةً في تجاربه المسرحية، بخاصة في تجربتيه الشهيرتين «من حكايات سنة 1936» (1979)، و«أيام الخيام» (1982)، التي فازت بجائزة أفضل عرض مسرحي متكامل في الدورة الأولى لأيام قرطاج المسرحية.

انطلقت التجربة الأولى من قصة واقعية شعبية، جرت أحداثها في منطقة «بنت جبيل» اللبنانية العام 1936، عندما هاجمت الجماهير السراي للإفراج عن زعمائها الوطنيين الذين اعتقلتهم سلطات الانتداب الفرنسي، في الوقت الذي كانت تجري فيه أضخم الانتفاضات الشعبية المسلحة التي شملت أنحاء سورية، وفلسطين، ولبنان، ضد التجزئة وسياسة الاستعمار الفرنسي والبريطاني والصهيونية.

اتسم العرض بطابع احتفالي وملحمي تجنب فيه عسّاف الإسقاطات الذهنية أو السياسية الخارجية الجاهزة، فأظهر الشعبَ، بنضالاته اليومية وملامحها العامة، البطلَ والطاقة التي تتبلور باستمرار لتجد أدواتها في تغيير الواقع. واستخدم في تجسيد ذلك شخصية «الحكواتي» الذي يروي الحكايات الشعبية مـباشـرةً، وتقنياتٍ فنيةً مثل: السلايدات، والسينما، ومسرح الدمى في تأدية بعض المشاهد.

كان عساف يسعى من خلال هذا العرض، وعروض فرقة الحكواتي اللاحقة، إلى تحقيق الطموح الذي قدمه في «بيانه المسرحي»، وهو «إيجاد نمط جديد في علاقة الجمهور المعني (أي الفئات الشعبية) بالإنتاج المسرحي. وهذا النمط الجديد هو بالتحديد تحويل رؤية المشاهدين من رؤية سكونية إلى رؤية فاعلة تتيح لهم إمكانية المشاركة المجدية في الممارسة المسرحية».

يرى بعض النقاد أن روجيه عساف تأثر في هذا العرض بتجربة «مسرح الشمس» الفرنسي من ناحية منهج العمل الجماعي وكتابة النص والفضاء المسرحي والتمثيل والعلاقة بالمتلقي، بل ثمة تشابه حتى في عنوان المسرحية «1936» مع مسرحيتَي فرقة الشمس «1789»، و«1793».

أما التجربة الثانية، فقد عرضت مأساة بلدة «الخيام» الجنوبية الواقعة على الحدود اللبنانية الفلسطينية، التي ارتكب فيها الجيش الإسرائيلي مجزرة فظيعة، فهجرها ما تبقى من أهلها هرباً من العدوان. تبدو هذه المأساة كأنها الملمة لذاكرة تلك البلدة الشعبية، ذاكرتها المطعونة والمختلفة بأعيادها وطقولتها وعاداتها. كما أنها حكاية كفاح طويل وتحمّل وصبر وألم لبلدة كادت تختصر، في بعض مراحلها، قصة لبنان كله من أقصاه إلى أقصاه، والمواطن الرازح تحت وطأة الاحتلال والتهديد بالقتل والتدمير، والصراعات المحلية والدولية.

وكما نهج عساف في «حكايات من سنة 1936»، فقد صـاغ هـذا العـرض بأسلوب المسرح الحكواتي وتقنياته، فكل شيء مستنبط من مادته الأولية، لكن ليعاد تشكيله تشكيلاً مسرحياً مرهفاً ودقيقاً ومدروساً. ولم يكتفِ بعرضه في قاعات تقليدية، بل خرج به إلى أماكن مفتوحة، فقدمه في الهواء الطلق، والقرى، ووسع دائرة مشاركة المتلقي ليصبح المشارك الأبرز في التجربة.

أخرج عساف بعد تلك الأعمال: «الجرس» لرفيق علي أحمد، و«زواريب» لممدوح عدوان، و«مذكرات أيوب» لإلياس خوري، وقدّم «المغنية الصلعاء» و«سمر» في باريس، و«كان ويكون» في القاهرة، و«المسيان» في مهرجان «بيت الدين» في لبنان، و«لوسي المرأة العمودية»، و«جنينة الصنائع»، وأخيراً «بوابة فاطمة» على خشبة مسرح «دوار الشمس» في بيروت.

المسرحية الأخيرة من تمثيله، مع حنان الحاج علي، وياسمينا طوبيا. يشير عنوانها إلى معبر يقع في قرية «كفركلا» الحدودية بين لبنان وفلسطين المحتلة، لكنه، استناداً إلى ما شهدته المنطقة والمرحلة من أحداث تأرجحت بين الاحتلال والتحرير والحرب المتجددة، لم يعد مجرد اسم لموقع جغرافي، بل تحول إلى معبر للأفكار والتداعيات والرؤى، حتى صار ذكر «بوابة فاطمة» يستدعي فتح ستارة المخيلة على التجارب المأساوية والذكريات المؤلمة، وأن تُطرح الأسئلة المقلقة التي يصعب الركون إلى إجابات حاسمة بشأنها، ولا تقتصر على الحدود المشتعلة وحدها، وإنما تتعداها إلى صميم الوطن المتعددة مداخله، والحافلة رؤى قاطنيه بمفارقات كلية التناقض.

«بوابة فاطمة» أكثر من عرض مسرحي. إنه احتفال تراجيدي يستعيد الحرب اللبنانية الإسرائيلية في تموز/يوليو 2006 عبر نثار قصص وصور ومشاهد. ويهرب عسّاف من خلاله إلـى فضاء الحكاية، ليصوغ رؤيته السوداويّة لعالم متصدّع، لشعب يبحث عن خلاص.

مثلما عُرف عساف مبدعاً في الإخراج، فإنه مبدع في التمثيل أيضاً، وقد أتيحت لكاتب هذه السطور فرصة مشاهدته على المسرح قبل عشر سنين في عرض «أرخبيل» الذي أخرجه عصام أبو خالد لفرقة مسرح بيروت، وقُدّم في أيام عمّان المسرحية. أدى عساف في تلك المسرحية دور أعمى كان طبيباً يحقن أسرى الحرب بالمورفين حتى لا يتألموا عندما تقطع أجسادهم. كان العرض، الذي تجري أحداثه في موقع للنفايات يمتد من بيروت باتجاه جزيرة قبرص، يشير إلى مأساة الإنسان في عالم حوّلته الحروب ووسائل الدمار التي ينتجها التطور التكنولوجي إلى نفايات وقـاذورات تقضي عليه.

من مسرحية «بوابة فاطمة»

من مسرحية «بلاد العجايب»

المسرح اليومي: مبادرات فردية وتجارب متفاوتة

محمد جميل خضر

رغـم مفصلية الأعـوام السبعة الأولـى من تسعينيات القرن الماضي، في تكريس المسرح اليومي في الحراك المجتمعي المحلي، إلا أن البدايات المحلية لهذا النوع المسرحي الـذي يحمل، أحيانا، أسماء أخـرى: «مسرح السوق»، «المسرح الشعبي»، و«التجاري»، تعود، وإن على شكل إرهاصات خجولة، إلى ستينيات القرن الماضي. ففي موازاة أعمال أسرة المسرح الأردني بقيادة هاني صنوبر، ظهرت التماعات مسرح كوميدي شبه يومي من أعلامه: إسحق السردي، إبراهيم الخطيب، موسى عمار، مالك ماضي، وحمدي مراد.

من خلاله، كان ظهور أول امرأة على خشبات المسارح المحلية، عبر دور الفنانة رفعت النجار في مسرحية «رصاصة في القلب» 1962، مقتبسة عن فيلم للموسيقار المصري محمد عبد الوهاب. وكانت النجار حينها في المرحلة الإعدادية.

من أبرز رموز المسرح اليومي سبعينيات القرن الماضي وفرقه، كما يرى الفنان غنام غنام: «المسرح الحديث» لموسى عيوش، «أضواء النجوم»، «البترا للإنتاج الفني» لإسحق السردي، «الشركة الأردنية للمسرح» لنبيل صوالحة، «جمعية عمان للتمثيل» لسهيل إلياس، «عمون 74» لسهيل إلياس، «أضواء النجوم»، «نادي هواة الفنون» لنايف نعناعة، ومؤسسة «أضواء الفن». وأنجبت تلك الفترة، بحسب غنام، عشرات الأسماء التي لمعت في الفن المسرحي الأردني، مثل: صالح السقاف، ومحمود أبو حوسة، وحسن أبو شعيرة ومحمد العبادي.

في منتصف السبعينيات برزت ظاهرة تحوّل نجوم عرفهم الجمهور من خلال التلفزيون إلى المسرح، فقدموا فوق خشباته مسرحيات تمتاز بالكوميديا لجمهور كبير وبعروض مستمرة. ويسجّل غنام للفنان نبيل مشيني انطلاقته في هذا الاتجاه من خلال مسرحيات «أبو عواد» المختلفة، كما يُسجل للفنان ربيع شهاب حضور كبير في هذه المسرحيات.

مع تحفظه على اسمَي «المسرح الجاد» و«المسرح التجاري»، اللذين قاما بفعل فرز بين اتجاهين أساسيين في الحراك المسرحي المحلي، فـإن غنام يستعرض أهـم أعمال التجاري، بخاصة في شقّه الكوميدي خلال ثمانينيات القرن الماضي: «مين يضحك على مين»، «خـادم لسيدين»، «اللعبة»، «يا أنا يا هو»، ومسرحيات أخرى من إخـراج محمد حلمي؛ «المشعوذ» إخراج إبراهيم الكردي، و«بدك تضحك تعال» إخراج يوسف الجمل. ومن أبرز كتّاب الكوميديا في تلك الفترة: عبد الإله رشيد، ومازن عجاوي، وعبد اللطيف شما وآخرون.

في ثمانينيات القرن الماضي، بدأت تجارب فنانين، مثل: زهير النوباني، ونبيل المشيني، وربيع شهاب، وموسى حجازين. غير أن النقلة النوعية للمسرح اليومي كانت في التسعينيات. ويعود الفضل في ما تحقق بين العامين 1991 و1998، إلى الثلاثي نبيل صوالحة وهشام يانس وأمل الدباس، مع إسهامات مهمة من الفنانَين: حسين طبيشات، ومحمود صايمة، ومـا واصله الفنانان ربيع شهاب، وموسى حجازين في هذا الإطار في الفترة نفسها.

ومع: «أهلاً نظام عالمي»، و«أهلاً برلمان وميزانية»، و«أهـلاً مؤتمرات قمة عربية»، و«أهلاً حقوق الإنسان العربي»، و«أمن يا هو» و«سلام يا سلام» وغيرها من أعمال الثلاثي يانس وصوالحة والدباس، تكرّس لدى المتلقي المحلي أن هذا النوع من المسرح لا يخيف، وهو كما أظهرت ردود الفعل الرسمية، مقبول أمنياً، ويمكن متابعة نتاجاته لإطلاق العنان للضحك، مع قليل من التأمل ومن التوقعات. فالمسرح في نهاية المطاف لا يُرجع أوطاناً، ولا يستعيد حقوقاً، فليكن على أقل تقدير متنفساً وفرصة للتحلل من أعباء الحياة اليومية وتراكماتها، وكذلك التحلل من بعض المكبوت من القهر والصمت القسري.

كما تكرّست في تسعينيات القرن الماضي ظاهرة مسرح النجوم، أي نسبة نوع مسرحي وشكله ومضمونه إلى نجم معروف: مسرح نبيل المشيني، مسرح سمعة ومرزوق، مسرح ربيع شهاب، مسرح حسين طبيشات ومحمود صايمة، مسرح محمد الزواهرة، مسرح هشام يانس. وتكرست من خـلال هـذه المسارح أسماء في التأليف والإخراج، من أبرزها: محمد الشواقفة، فـؤاد الشوملي، مخلد الزيودي، وهاني الجراح.

هـذا النوع المسرحي يُسجَّل له حمله عناوينَ يومية تهم المواطن، وتناوله قضايا سياسية واجتماعية مهمة، رغـم ما يؤخذ على بعض العـروض من هبوط السوية الجمالية والدرامية، والاعتماد على نجومية اسم بعينه، والسطحية والاستعجال أحياناً في تقديم المسرحية قبل نضوج ظروف صناعتها وعرضها أمام الجمهور، والافتقار لعناصر العرض المسرحي من إضاءة وديكور موظف، وموسيقى متناغمة مع فكرة العرض ورؤيته.

وفي الأعـوام الثلاثة الأخيرة، أضيف إلى مشهد المسرح اليومي عروض «زعل وخضرة» من بطولة رانيا إسماعيل وحسن سبايلة.

ثقافي

على هامش وثيقة عُثر عليها مؤخراً

نبوءة بليخانوف: الوصول للحقيقة مستحيل

فيصل درّاج

في نهاية العام 1999 قام الفيزيائي الروسي «نيقولاي ايفا نوفيتش» بالكشف عمّا دعاه : «شهادة القرن. الوصية السياسية : أفكار بليخانوف الأخيرة».

تنطوي الشهادة - الوصية على أهمية خاصة لأكثر من سبب: فهي صادرة عن ماركسي روسي شهير، أدى دوراً كبير في الحركة الاشتراكية التي أفضت إلى ثورة أكتوبر العام 1971، واعتبر ذاته الأب الروحي - سيئ الحظ - لقائد الثورة الروسية : لينين، مؤسس الدولة الاشتراكية الأولى في تاريخ البشرية، التي أدت دوراً محورياً في القرن العشرين، تحت اسم شهير هو: الاتحاد السوفييتي. يعود السبب الثاني إلى التحليل - الرؤيا، الذي تضمنته الوثيقة التي تنبأت بالسقوط الحتمي للاتحاد السوفييتي - كتبَ بليخانوف أفكاره العام 1918 - وشرحت نظرياً أسبابه والعوامل التي دفعت إليه. يتمثل السبب الثالث في المعنى الرمزي لثورة أكتوبر على المستوى الكوني، التي بدت لملايين من البشر، ذات مرة، إعلاناً عن خلاص البشرية الأخير.

> **تنطوي الشهادة - الوصية على أهمية خاصة لأكثر من سبب**

يحمل السبب الثاني، من وجهة نظر «الوصية»، دلالة خاصة، تعود إلى وجهه التنبؤي، بلغة معينة أو إلى بصيرته النظرية، بلغة أخرى، ذلك أن بليخانوف أراد أن يكون ماركسياً وهو يحلل حدثاً تاريخياً يرفع راية الماركسية، ظاهرياً على الأقل، وأن يبرهن أن ماركسية لينين شوّهت ماركسية ماركس، وألحقت بها أضراراً جسيمة بعيدة المدى. سمح لنفسه، في الحالين، أن يأخذ بالمنهج الماركسي بشكل طليق، وأن ينبذ القراءة المتحزبة الفقيرة، القائمة على الاستظهار العقيم. لا غرابة أن يعدّه البلاشفة، أو بعضهم، «منحرفاً»، وأن يبدو «منحرفاً» عند «عقول ثورية» تمتد إلى اليوم.

تقول الفكرة الأساسية الأولى التي يعلنها بليخانوف في وصيته: «إن دكتاتورية الطبقة العاملة بمفهوم ماركس لن تتحقق أبداً - لا الآن ولا في المستقبل». لا تنقص الجرأة هذا الاستبصار أبداً، فصاحبه ماركسي معلن وينتمي إلى ماركس بلا موارية ويدافع عن ضرورة الاشتراكية، دون أن يضع ذهنه في قفص، أو أن يضع النظرية فوق معطيات الحياة. جاء الثوري الجريء بفكرته في ذروة ثورة أكتوبر التي أوكل إليها لينين، باطمئنان كبير، تحقيق : دكتاتورية الطبقة العاملة. من الغريب أن يصل بليخانوف إلى ما وصل إليه، في أيامه الأخيرة من العام 1918، وأن يستمر ماركسيون كبار في منتصف سبعينيات القرن الماضي، في الدفاع عن «دكتاتورية البروليتاريا»، حال الفرنسي إيتين باليبار، تلميذ الشهير آلتوسير وأحد أكثر أنصاره شهرة.

أمّا الفكرة الثانية فتقول: «بقدر التغيّر النوعي لقوى الإنتاج سوف تتشكل طبقات جديدة، وعلاقات إنتاج جديدة، وسيجري الصراع الطبقي بشكل جديد». لن يصل علماء الاجتماع الماركسيون، وخارج «الماركسية الرسمية» على أية حال، إلى ما وصل إليه بليخانوف إلا في بدايات العقد السابع من القرن الماضي قائلين: «وداعاً للبروليتاريا»، دون أن يؤثر اجتهادهم في سياسات الأحزاب الشيوعية، باستثناء الحزب الشيوعي الإيطالي، وبشيء من التعثر أيضاً. والأساسي في هذا هو تلك الثنائية الثابتة: الطبقة العاملة/البرجوازية، التي قالت بها الماركسية السوفييتية، ورددتها أحزاب كثيرة، حتى تلك التي لا يوجد في بلدانها، تقريباً طبقة عاملة.

الفكرة اللاحقة التي لا تقلّ بصيرة عما سبقها هي: «إنني أحياناً أفكر في الفترة الأخيرة أنه حتى نظرية ماركس التي ولدت في ظروف الحضارة الأوروبية، من المشكوك فيه أن تصبح نظاماً عاماً لوجهات النظر، لأن التطور الاجتماعي - الاقتصادي للعالم يمكن: أن يسير على نمط المراكز المتعددة...». لن تنتشر الماركسية أوروبية الجذور أوروبياً، بسبب المراكز المتعددة المحتملة، ولن تنتشر، بالضرورة، عالمياً بسبب أوروبيتها. أكد بليخانوف في استبصاره اللامع أمرين: أن ردود أفعال أوروبا على الثورة الروسية، ستفرض على حكوماتها أن تتخذ إجراءات واحتياطات تمنعان هيمنة الماركسية، وأن ما هو خارج أوروبا لن يسلّم بمبادئ نظرية أوروبية المصادر. ومع أن دعاة الماركسية، المخلصين منهم أو المفكرين - الموظفين، دافعوا «عن كونية النظرية»، فقد برهنت «الماركسيات» الصينية، والكورية، والفيتنامية، وصولاً إلى «ماركسية الصومال وأثيوبيا» عن صحة خواطر بليخانوف، بعد عقود. رأى الثوري الروسي، في كلماته القصيرة، ما سيقول به ماركسيون غير رسميين، بعد عقود، حين تحدثوا عن : المركز والأطراف، والتطور اللامتكافئ، ونظريات التبعية بشكل عام.

وواقع الأمر أن بليخانوف أراد ان يكون «مادياً تاريخياً»، قبل أن يكون ماركسياً،وأن يكون مثقفاً شكوكاً قبل أن يكون ماركسياً يبحث عن الحقيقة، رافضاً أن يساوي الماركسية بالحقيقة، أو بغيرها من النظريات.

يقول بليخانوف في الفكرة الرابعة : «لا أعتقد كثيراً،...، أن الرأسمالية ستدفن قريباً،...، لأنها شكل اجتماعي مرن يبدي ردود أفعال على الصراع الاجتماعي، يتغيّر ويتجوّل ويتكيّف، يتأنسن ويتحرك في اتجاه فهم وإدراك وتكييف أفكار متفرقة من الاشتراكية. إذا كان الأمر كذلك، فهي، إذاً، لا تحتاج إلى حفّار قبور. وفي كل الأحوال، فالرأسمالية لديها مستقبل يبعث على الحسد...».

إنها قدرة الشكل الاجتماعي المرن على التعلم والتكيّف والتطور، الذي يضمن له البقاء على قيد الحياة، على خلاف الشكل البيروقراطي المغلق المتكلس، الذي يعارض سلطة الحياة بسلطة تتحالف مع الموت. من الطريف، أو المأساوي، أن حفّار القبور، الذي تحدّث عنه الفرنسي روجيه غارودي، في خمسينيات القرن الماضي، عثر على عمل في «النظام الاشتراكي»، مبتعداً عن رأسمالية لها مستقبل يثير الحسد!!. لم يكن بليخانوف، يثني على الرأسمالية بقدر ما كان يتأسى على «دولة اشتراكية وليدة» وقعت في أكثر من خطأ. قرأ صاحب «الوصية» الطواهر في تاريخيتها، إذ إن وضع الطبقة العاملة الأوروبية في بداية القرن التاسع عشر اختلف عما أصبحته في نهايته، وزاد الأمر اختلافاً في بدايات القرن العشرين، وأن العامل، او البروليتاري، أو «الشغيل» سيأخذ، في المستقبل، دلالات جديدة. تحدث بليخانوف كثيراً عن «الأنتلجنسيا» - المثقفون في أشكالهم المختلفة، بينما سيتحدث علماء الاجتماع الماركسيون، لاحقاً، عن «الياقات الزرقاء» و«الياقات البيضاء»، مشيرين إلى العمال - المهندسين، أو العمال الذين يتميّزون بمهارات تقنية علمية.

بليخانوف

ماركس

لينين

> **أخضع بليخانوف البلشفية، إلى نقد شديد**

بعد أن لامس بعض أفكار ماركس من وجهة نظر مستقبلية، إن صح القول، أخضع بليخانوف البلشفية، أي الحزب الشيوعي الروسي في شكله اللينيني، إلى نقد شديد: فسّر صعود البلشفية، التي ولدت العام 1903، بتخلف البروليتاريا الروسية، وكثرة العناصر اللاطبقية - أي الرعاع بلغة أخرى - وصولاً إلى ما يدعوه بـ «البروليتاريا الجائعة المتوحشة»، بلغة باكونين، التي «لا تعرف حتى مبادئ الاشتراكية العلمية». تضع هذه الصفات في البروليتاريا الروسية استعداداً كبيراً للامتثال، والطاعة العمياء، وتقديس الزعيم، وتحولها إلى «بيروقراطيين حزبيين أسوأ من الموظفين القيصريين» وتدفعها إلى العنف المتطرّف الذي يتاخم الإرهاب. وصل بليخانوف، وهو ينقد البلشفية، إلى أربع نتائج أساسية: إن وصول البلشفية إلى السلطة سيؤدي إلى تخلف روسيا لا إلى تقدمها، وأن التجربة الاشتراكية التي اخترعها لينين مصيرها الفشل الحتمي، وأنها ستنتج تناقضات في المجتمع الروسي أكثر مأساوية من تناقضات المجتمع الرأسمالي، وأن دكتاتورية البروليتاريا على الطريقة اللينينة تفضي إلى دكتاتورية الحزب الواحد، التي هي دكتاتورية قائده لا غير. لن تكون الماركسية البلشفية، والحال هذه، إلا شكلاً بائساً ومتخلفاً من الماركسية، لن يسعف البروليتاريا الغربية في شيء، بل سيؤثر سلباً في مسارها.

تتعيّن البلشفية، إذاً، محصلة لتمازج عناصر سلبية ثلاثة: البروليتاريا الرثة أو حثالة البروليتاريا، بلغة بليخانوف، وتقاليد العنف الثوري في أكثر أشكالها تطرفاً وعماء، وماركسية بدائية فجة، تخدم أغراض لينين وتسيء إلى الاشتراكية إساءة قاتلة. والنتيجة المرتقبة سلسلة من الأزمات، القابلة للحصار، وصولاً إلى الأزمة الأيديولوجية التي تعني «تحلّل السلطة البلشفية من داخلها» وسقوط المشروع الاشتراكي، الذي سيخلف آثاراً مأساوية على الحركة الاشتراكية في العالم كله.

ورغم هجوم بليخانوف الكاسح على لينين، واتهامه له بالتسلّط والاستبداد بالرأي والإيمانية المطلقة والتشجيع على العنف والعنف اللغوي الذي يتجاوز الأصول والفصل بين السياسة والأخلاق...، فإن وراء هذه النعوت جميعاً إعجاباً مضمراً، أو إعجاباً مضطرباً هو مزيج من الرفض والحسد، كما لو كان بليخانوف يثأر لنفسه أو يصفي حساباً مع قائد نوعي، اختلف معه وهمّشه في آن. ولهذا يطلق كمّاً هائلاً من النعوت السلبية على لينين، تتضمن البذاءة والتهوّر ومحدودية الثقافة، ليعود في النهاية ويسأل: «إذن فمن هو لينين؟ هو روبسبير القرن العشرين. ولكن إذا كان الأخير قد قطع رؤوس مئات من الأبرياء، فلينين قطع رؤوس الملايين.». يُختصر السلب كله إلى العنف، ويختصر لينين إلى روبيسير، أحد قادة الثورة الفرنسية، التي هي أعظم ثورة في التاريخ الحديث. وحين يقوّم بليخانوف شخصية تروتسكي التي ينظر إليها باحتقار كبير، يعود ويثني بشكل غير مباشر على شخصية لينين: فقد كان الأخير محقاً في تقويمه لتروتسكي، وهو «أستاذ ماهر بقدرته على تجميع كل من يرغب تحت رايته»، إلى أن يقول : «إن لينين - زعيم البلاشفة - لم يكن أبداً ليوافق على أن يكون زعيم أية مجموعة أخرى. أما بالنسبة لتروتسكي، فأهم شيء لديه هو أن يكون زعيماً دون النظر إلى طبيعة الحزب الذي يريد أن يكون زعيماً عليه».

تحمل الجملة القائلة: «إن البلشفي لينين يرفض أن يكون زعيماً لأي حزب غير بلشفي»، دلالات كثيرة: قاتل لينين من أجل قضية الاشتراكية مدفوعاً بإيمانية مطلقة، تضع القضية فوق الذات والغاية فوق الوسيلة والفكرة فوق العناصر المستخدمة في الدفاع عنها. تنسحب، عندها، تعابير التطرف والعنف والإرهاب لصالح فكرة : «الأنا الرسولية» التي تخوض قتالاً ضارياً من أجل تحقيق خير إنساني، أو «الأنا الرومانسية الهائلة»، التي تحلم بتغيير العالم. وواقع الأمر أن هذه «الأنا» لا تتآلف كثيراً مع «حثالة البروليتاريا»، إضافة إلى أن التسلح بـ «الحثالة» لا يمكن أن يحقق ثورة، هي الأكبر والأكثر طموحاً في القرن العشرين. ولم يكن بإمكان الاتحاد السوفييتي، رغم بيروقراطيته الكاسحة، أن يؤدي دوره التحريضي الهائل، ولا أن ينجز ما أنجزه في مجالات كثيرة، لو كان حزبه القائد مجرد «بروليتاريا رثة» لا تحسن القراءة والكتابة ولا تعرف مبادئ «الاشتراكية العلمية». أكثر من ذلك أن سقوط الاتحاد السوفييتي لا يفسّر فقط بـ «الأزمة الأيديولوجية»، وكانت قائمة على أية حال، بل يحتاج أيضاً إلى التوقف أمام ذلك ا لحصار الرأسمالي الهائل، الذي بدأ مع ولادة ثورة أكتوبر، ولم ينته إلاّ بسقوط الاتحاد السوفييتي، وجعْل من روسيا «قلعة محاصرة» بشكل مستمر.

اتكأ بليخانوف في «وصيته» على فكرتين تقول الأول: تفتقر روسيا إلى الشروط الموضوعية التي يحتاجها بناء الاشتراكية، وتقول الثانية إن الوصول إلى الحقيقة الأخيرة أمر مستحيل. غير أن الصحة النسبية للفكرتين لا تمنع من طرح سؤالين: إلى أي مدى يستطيع مفكر أخلاقي كبير مثل بليخانوف أن يكون نزيهاً وموضوعياً في أحكامه؟ وما هي حدود التداخل بين الأفكار الكبيرة وطبائع المفكرين؟ فهناك ماركسية لينين، وماركسية بليخانوف، وثالثة خاصة بتروتسكي، ورابعة لدى غرامشي، وخامسة عند آلتوسير... وماوتسي تونغ وجيفارا والساندينيين... ما هي ماركسية ماركس في هذه الماركسيات جميعاً، ومن هو الطرف الذي يمتلك الحقيقة أكثر من غيره؟.

> **رغم هجومه على لينين، إلا أن وراء هذا الهجوم إعجاباً مضمراً**

كان بليخانوف محقاً عندما قال : «حاولت في البداية العثور على الحقيقة النهائية، لكن لحسن الحظ سرعان ما أدركت أنها غير موجود، ولا يمكن أن تكون موجودة». وإذا كانت الحقيقة النهائية غير موجودة - تحدث لينين عن نسبية الحقيقة - فما هي نسبة الحقيقة النهائية في تقويم بليخانوف للثورة البلشفية؟ يتضمن السؤال شيئاً من المأساة، أو مأساة بصيغة الجمع.

ثقافي

أسئلة التحول المجتمعي والعدالة في الفترة الانتقالية

مراجعة: سوزان وولتز*

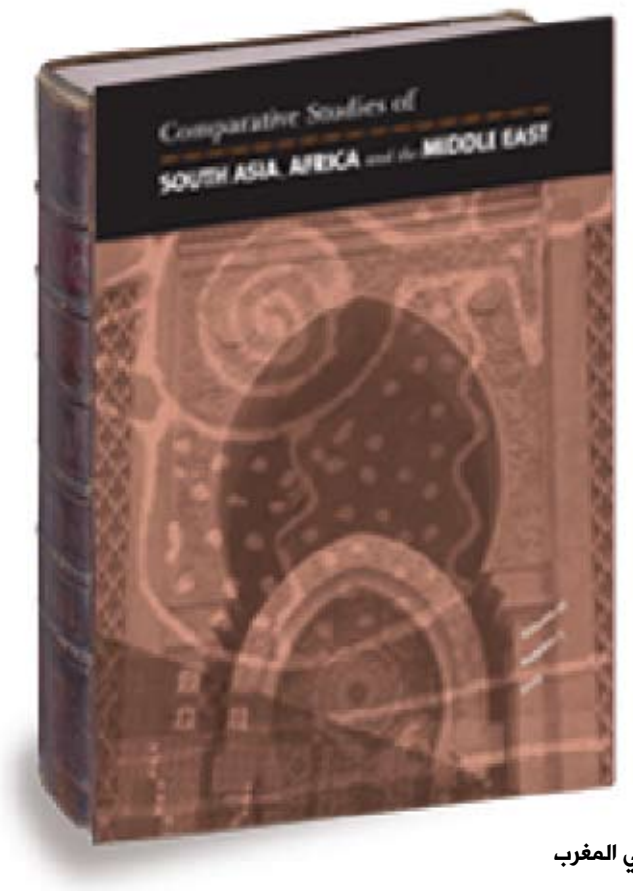

أداء حقوق الإنسان في المغرب

- **الناشر: دراسات بنسلفانيا لحقوق الإنسان (فيلادلفيا: منشورات جامعة فيلادلفيا)**
- **سنة النشر: 2005**
- **عدد الصفحات: 288 صفحة**

◄ مر عقدان تقريبا على سقوط جدار برلين، وخلال الفترة تلك، استحوذ على انتباه العلماء والخبراء الإقليميين وخيالهم على مستوى العالم، أسئلة التحرر السياسي والتحول المجتمعي والعدالة في الفترة الانتقالية. في هذا الإطار هنالك اليوم توجّه يضم عددا كبيرا من الأعمال البحثية والصحفية حول آفاق التحرر السياسي في الشرق الأوسط.

لأسباب واضحة، كتب أقل من ذلك بكثير حول العدالة في المرحلة الانتقالية في المنطقة، ورغم أن معظم بلدان الشرق الأوسط تمتلك تاريخا من المشاكل الجدّية في مجال حقوق الإنسان، وأن كثيرا من المجتمعات جرّبت بعض أشكال الانفتاح السياسي، فإن ثلاثة بلدان فقط يمكن القول إنها كانت تمتلك تجربة يمكن أن تؤهلها للدراسة في إطار العدالة في المرحلة الانتقالية. المرحلة العراقية لم تكن عملية أصيلة، وميثاق السلم والمصالحة في الجزائر في العام 2006، واجه جهودا أرادت منه القيام بدور الحكومة في نشر الخروق خلال عقد من الحرب الأهلية.

أما تجربة المغرب في العدالة الانتقالية، فإنها، بالمقارنة، كانت مهمة نسبيا. وقد سيطرت أسئلة عن كيفية مواجهة الماضي على الساحة السياسية المغربية على مدى أكثر من عقد، وحتى الآن، فإن تجربة مراجعة الشكاوى ومعالجتها قد مددت ثلاث مرات. وبحسب تقرير أصدرته لجنة العدالة والمصالحة العام 2005، فإن أكثر من عشرة آلاف ضحية، أو ورثتها، تلقت تعويضات عن معاملة سيئة من جانب الحكومة.

الكتاب دراسة إثنوغرافية لانفتاح الفضاء العام في المغرب

لأن تسمية المتسببين وتقديمهم للمحاكمة أمر جرى إهماله حتى الآن، فإن التجربة المغربية لا تقارَن من حيث الاتساع بتجارب اعتمدت في بلدان أخرى. مع ذلك، فإنها تقدم أفضل تجربة يمكن من خلالها اقتفاء أثر العدالة الانتقالية في الشرق الأوسط. وقد تمت دراسة أعمال أخرى وتحليلها في المغرب خلال عقود من القمع السياسي، مثل كتاب "السنوات السوداء"، لكن أداء "حقوق الإنسان" يعد فريدا كدراسة لتمثل القمع في المغرب، فهو أيضا أول كتاب مطول يعالج الديناميات الاجتماعية التي أحيت عملية العدالة الانتقالية في المغرب.

تهيئ سليموفيتش للمرحلة بمراجعة عقود من السياسة القمعية والمؤسسات التي وفرت السياق القانوني والمادي لها، ونسجاً على منوال الكتابة عن السجون، فإن رسوما أولية وكارتونية ومقابلات وشهادات قد استُخدمت لدعم الكتابة التقريرية التي قدمتها جماعات حقوق الإنسان المحلية والدولية، فهي تدرس الأشكال الفريدة من التعذيب والحرمان وأشكالاً أخرى من الخروقات التي عانت منها جماعات عديدة من السجناء – يساريون ونقابيون وطلبة وصحراويون ونساء وإسلاميون، وأولئك المتورطون في محاولات انقلاب عسكري فاشلة. على أن الكتاب ليس مجرد تجميع لأخطاء صُوبت جزئيا، بل إنه جهد لتوثيق عملية التعافي والجهود المخلصة من جانب المغرب والمجتمع المدني المغربي لمعالجة أخطاء محددة من خلال الإعلان والاحتجاج والأداء.

إن الكتاب في واقع الأمر دراسة إثنوغرافية لانفتاح الفضاء العام في المغرب، كما تمت دراسته من خلال أولئك الذين عملوا بجدية لفتح الأبواب الثقيلة الموصدة.

إن تحليل سليموفيتش غني بالتفاصيل ومثقل بالنصوص، لكنه لا يتعدى التجربة المغربية المباشرة بربطها بموضوعات مستديمة، مثل البهرجة والأداء في تاريخ أنثروبولوجيا السياسة المغربية أو تطوير العدالة الانتقالية في مناطق أخرى من العالم. وعلى أي حال فإن المؤلفة لا ترسم لوحة حساسة ومتعاطفة مع أولئك الذين عانوا، والآن يتعافون، وتوفر عرضا منهجيا ونوعيا للتجربة السياسية المغربية في القمع السياسي. ولا شك أن خطوة تالية ستكون مهمة في تحليل سياسة العدالة، بما في ذلك مقاومة التغيير والمناورات الخفية التي يقوم بها أولئك الذين أوكلت لهم سلطة معالجة الأخطاء من جانب الحكومة. وأخيرا، فإن استمرار الانفتاح السياسي المغربي لا يعتمد فقط على أولئك الذين دشنوا للإصلاح، بل وعلى استعداد النظام للتسامح مع الانشقاق وعلاقات تحوُّل السلطة.

القمع السياسي ظاهرة خفية، من الصعب، وفي العادة من الخطير دراستها في أي طريقة منهجية، فهؤلاء الذين يتقرر قمعهم لا يعاقَبون ببساطة، بل يتم إسكاتهم ومحوهم من المجتمع من خلال النفي والسجن والاغتيال، أو "الاختفاء". إن القمع يثير الصمت ويستجلب الخوف. لا شك في أن هنالك جانبا تطهيريا في الإدلاء بشهادات علنية، ولكن هنالك أيضا أهمية اجتماعية، ففي استعادة أصواتهم، يهتبل الفرصة أولئك الذين أُبعدوا عمدا عن المجتمع لإعادة توكيد حضورهم وتجربتهم في الذاكرة الجمعية. بالطريقة نفسها، فإن الأعمال العلمية التي توثق لتجربة القمع وتحللها، تؤسس لإمكان درسها وتضمينها تحليلات التقليد السياسي.

هذا هو ما تولاّه كتاب سليموفيتش المهم. وسوف يكون ذا فائدة عظيمة أن يقوم علماء مختصون بمحاولة تحديد تجربة الممارسة القمعية في سياق أشمل للسياسة المغربية، مثلما هو كذلك بالنسبة لأولئك الذين يسعون إلى ما هو أكثر من فهم عام لتجربة العدالة الانتقالية عبر الحدود الوطنية والثقافية.

*** كلية جيرالد آرفورد للسياسة العامة، جامعة ميتشيغان، آن أربور**

بالتعاون مع:

المجلة الدولية لدراسات الشرق الأوسط
International Journal of Middle East Studies

كتب

ذكريات من القدس

تأليف: سيرين الحسيني شهيد
الترجمة من الفرنسية: محمد برادة
الناشر: دار الشروق للنشر والتوزيع (2009)
عدد الصفحات: 304 صفحات

◄ يروي هذا الكتاب الذي صدر أولاً باللغة الإنجليزية (2000)، ثم بالفرنسية (2005) ثم بالعبرية (2006) وأخيراً بالعربية (2009)، جزءاً من سيرة كاتبته التي عاشت سني حياتها الأولى في القدس، في كنف والدها جمال الحسيني، فتروي حكاياتِها الشخصية التي تتقاطع مع تاريخ شعب نُفي قادته بسبب مقاومتهم للانتداب البريطاني في الثلاثينيات قبل أن يشرَّد مئات الآلاف من الفلسطينيين بعد النكبة، وهي تؤكد في مقدمتها: «لا شيء كان يميزنا عن بقية سكان هذه المعمورة، لكن مصيرنا لم يكن مثل مصيرهم».

من خلال الاستحضار البصري عبر مجموعة فريدة من الصور بالأبيض والأسود لسيرين وعائلتها، وأماكن تواجدت فيها في القدس وأريحا ومواقع فلسطينية أخرى، وفي لبنان وأوروبا، نقلت الحسيني ذكرياتها على شكل شذرات، متوقفة خلال سفرها الشخصي عبر الماضي عند لحظات وجدانية معينة، واصفةً ملامح الشخصيات التي أثّرت فيها لتروي موضوعاتها ضمن الفضاء المحدد لكل واحدة من هذه الذكريات.

قدم الكتاب إدوارد سعيد، مؤكداً أنه «ذخيرة تاريخية وبشرية مؤلّفة أساساً على شاكلة فسيفساء من شذرات ممتعة في معظمها، ومن مسرّات عابرة، وشقاءات أكثر ديمومة.. فهي شهادة حميمة ولا شك، لكنها أيضاً أدب أليف إنساني صادق كريم وفصيح»، مضيفاً أن «التاريخ، وبخاصة تاريخ الضحايا، يستمر في الوجود بطريقة أخرى ولا يمّحى بسهولة، وهو يستطيع أن يستعيد الحياة بفضل نموذج من الشهادات الشخصية التي تقدم سيرين مثالاً بليغاً عنها».

تكمن أهمية الكتاب، كما ترى محررته جين مقدسي، في صدقيته، إذ إن المحكي الجامعي عن الماضي المكتوب من لدن المؤرخين والسوسيولوجيين ناقص، وأحياناً مشوه أو مفصول عن الواقع المحسوس، مؤكدة: «أصوات وروائح، صور، ملابس، مشاهد منزلية، حدائق، أغنيات ورقصات: كلها مظاهر غائبة بصفة عامة عن المحكيات الأكاديمية ومُضَحًى بها لصالح سرد أكثر تجريداً للماضي».

قارع الأجراس

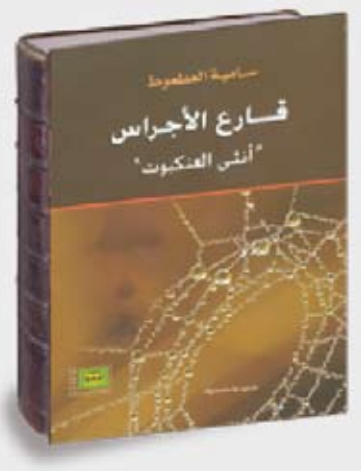

تأليف: سامية العطعوط
الناشر: أمانة عمّان الكبرى
سنة النشر: 2009
عدد الصفحات: 140 صفحة

◄ هذه المجموعة هي الخامسة للكاتبة سامية العطعوط. وهي مقسمة إلى خمسة أجزاء بعناوين فرعية هي: «ثلاثيات»، «طرائد»، «مكوّنات»، «طقوس أفعى» و«تكوينات». وتضم سبعاً وعشرين قصة.

تطرح الكاتبة في المجموعة قضايا ذات الهم العام والخاص، بأساليب سردية غنية ومتنوعة. وتراوح قصص المجموعة ما بين القصة القصيرة والقصة القصيرة جدا، وكُتبت بعضها على شكل قصائد نثرية.

ضمّ الجزء الأول قصصاً كُتبت الواحدة منها على شكل ثلاثية قصصية. وقد ميز هذا الشكلُ القصصي عددا من قصص الكاتبة في مجموعاتها السابقة.

بدأت العطعوط الكتابة في أواسط الثمانينيات، وصدر لها «جدران تمتص الصوت»، و«طقوس أنثى» التي نُشرت في القاهرة عن الهيئة المصرية العامة للكتاب، ونالت جائزة الإبداع الفكري لدى الشباب العربي العام 1990، و«طربوش موزارت»، و«سروال الفتنة».

سينما وتلفزيون

عدي الريماوي

المليونير المتشرد: فيلم هندي بإخراج بريطاني وتقدير عالمي

لم يكن المخرج البريطاني داني بويل، يعلم عندما شد رحاله مع طاقم بريطاني إلى مدينة مومباي الهندية، أنه سينال جائزة أوسكار عن أفضل إخراج، إلى جانب سبع جوائز أخرى نالها الفيلم، وبتعاونه مع طاقم هندي مبدع نجح في إنجاز فيلم تحدث عنه العالم أجمع.

يحكي الفيلم قصة شاب هندي فقير يدعى جمال، فقد أمه في إحدى هجمات السيخ على المسلمين في الهند، ما قاده إلى حياة متشردة تنقّل فيها بين الشوارع والعمل في المطاعم والحانات، في حين ينخرط أخوه سليم في عالم الإجرام.

يعمل جمال أخيراً في مركز للاتصالات، وينجح عبر ذلك في الوصول للبرنامج الشهير «من سيربح المليون؟». يقوم مقدم البرنامج طوال الوقت بالسخرية من جمال بسبب عمله المتواضع، ولكن جمال ينجح في الفوز بالجائزة الكبرى (عشرة ملايين روبية)، ويحاول إنقاذ أخيه من عالم الإجرام، والعودة إلى حبيبته التي افتقدها طويلاً.

ينتقل الفيلم بسلاسة بارعة، ما بين الأسئلة المطروحة في البرنامج، ومشاهد تعذيب جمال على أيدي رجال الشرطة، بعد أن اتهمه مقدم البرنامج بالغش للفوز بالجائزة، لكنه استطاع الإجابة عن أسئلة البرنامج جميعها، لأن كلاً منها ارتبط بحادثة معينة في حياته. فعندما يواجهه سؤال عن صورة أحد آلهة السيخ، يتذكر الهجوم الذي تعرض له في صغره، وقد طُبعت صورة الإلهة التي كان يحملها المهاجمون في ذهنه. وعندما كان يُسأل عن اسم شاعر هندي معروف، كان يستعيد أناشيد الطفولة ويستذكر مؤلّفيها. ومن ألطف مشاهد الفيلم نجاح جمال بالحصول على توقيع الممثل الهندي المعروف اميت باتشان، الذي لم يظهر وجهه في الفيلم. وقد نجح في الحصول على توقيعه، بعدما ابتعد الجميع عن الممثل المعروف، حتى رجال الأمن والحراس الشخصيين، عندما سقط في حفرة ملأى بالقاذورات. وكان هذا بمثابة النجاح الأول لجمال في الحياة.

يستند الفيلم إلى رواية للكاتب الهندي فيكاس سوارب بعنوان (Q&A) «سؤال وجواب»، وأنجز سيمون بوفي سيناريوهاً متقناً من هذه الرواية، نجح في إيصال فكرتها، من خلال الكلمات القليلة التي كان يتكلم بها الممثلون، باللكنة الهندية الطريفة للّغة الإنجليزية. وقد نال الكاتب كذلك جائزة أوسكار.

وكان تضافر جهود العاملين في الفيلم، البريطانيين والهنود على السواء، بخاصة في الموسيقى التصويرية، كبير الأثر في ظهور فيلم ناجح بجميع المقاييس.

رغم إبداع الممثلين الهنديين الذين كان معظمهم من الشباب والأطفال، إلا أن أحداً منهم لم ينل ترشيحاً للجوائز، مما أثار الكثير من التساؤلات حول الأكاديمية، التي منحت معظم الترشيحات ومن ثم الجوائز للطاقم البريطاني، ما عدا جائزة أفضل أغنية التي نالها الفنان الهندي آي رحمان.

تناول الفيلم معاناة فقراء الهند، وكانت مدينة مومباي من أبرز أبطال الفيلم، بخاصة أحياؤها الفقيرة.

وكان منتجو الفيلم وضعوا الأطفال الذين شاركوا في التمثيل، في المدارس، لأن معظم هؤلاء الأطفال من أحياء فقيرة، وغير قادرين على إكمال تعليمهم، وكثير من جوانب حياتهم في الفيلم، تشبه جوانب حياتهم الشخصية. فنسبةٌ كبيرة من الأطفال في الهند محرومون من حق التعليم.

اختُتم الفيلم بلوحة راقصة، تشتهر بها جميع الأفلام الهندية، تشارك فيها ممثلو الفيلم الشباب والأطفال، ما أضفى لمسة إنسانية على الفيلم.

وسائل الإعلام الأميركية والعالمية، تناولت الفيلم بالثناء والإعجاب. يقول جيمس كريستوفر من مجلة «تايم» الأميركية: «ما هو عظيم بشأن هذا الفيلم، أنه خليط من الماضي والمستقبل، نجح بويل (مخرج الفيلم) بجمع الكثير من المتناقضات ليصنع فيلماً براقاً». وقال بن شايلد من صحيفة «غارديان» البريطانية: «الفيلم يقدم صورة صعبة عن الحياة في العالم الثالث، لقد رأينا الأسوأ من الحياة في مومباي، لكن الفيلم نقله من خلال فلتر لامع وبراق، عن طفل صغير ينجح في الفوز بالملايين».

بعد هذا الفيلم، توقع نقاد السينما بروز السينما الهندية من جديد، ومنافستها السينما الأميركية، وكان شعار كثير منهم: «بوليوود قادمة لهزيمة هوليوود».

جمع الفيلم زهاء 100 مليون دولار في شباك التذاكر الأميركي، قبل حصوله على جوائز الأوسكار، وعاد الآن ليتقدم على قائمة أقوى الأفلام، ليعاود حصد الملايين في أميركا وحول العالم.

جديد الفضائيات

قنوات دبي تواكب "مهرجان دبي الدولي للشعر"

مع انطلاق فعاليات مهرجان دبي الدولي للشعر في الفترة 4 - 10 آذار/مارس الجاري، تقوم قنوات مؤسسة دبي للإعلام وعبر قناتي «دبي» و«سما دبي»، بمواكبة فعاليات المهرجان من خلال باقة من البرامج واللقاءات المباشرة الخاصة بهذه المناسبة. تخصص قناة دبي، برنامجاً يومياً بعنوان «ألف شاعر.. لغة واحدة»، يُبث على الهواء، يستضيف فيه الشاعر السوري «أحمد طقش» اثنين من ضيوف المهرجان في كل حلقة. كما يستضيف برنامج «دبي هذا الصباح» ضمن فقراته المتنوعة، وعلى مدى أيام المهرجان، عدداً من الشعراء المشاركين بالمهرجان، فيما تسجل بروين حبيب في برنامجها «نلتقي مع بروين»، سبع حلقات خاصة مع نخبة من الشعراء العرب. أما قناة «سما دبي» فستقوم ببث برنامج يومي «مهرجان دبي الدولي للشعر» من تقديم خديجة الحمادي، طيلة فترة المهرجان.

"الأطفال عايزين إيه" شعار مهرجان القاهرة لسينما الأطفال

تبدأ عروض مهرجان القاهرة الدولي لسينما الأطفال في دورته التاسعة عشرة، اليوم الخميس 5 آذار/مارس الجاري، ويُفتتح رسمياً في الثامن من الشهر نفسه بفيلم الرسوم المتحركة الأميركي «إيجور» (Igor). وقال رئيس المهرجان فوزي فهمي في مؤتمر صحفي، إن المهرجان يقام تحت شعار «الأطفال عايزين إيه»، وإن الافتتاح الرسمي يشمل تكريم ممثلين مصريين قدموا أدوارا سينمائية وهم صغار، ومنهم خالد أبو النجا، وإيناس عبد اللّه، وصابرين. ويستمر المهرجان ثمانية أيام تتنافس خلالها أفلام روائية طويلة وروائية قصيرة وأفلام رسوم متحركة وبرامج تلفزيونية. إضافة إلى الأفلام المصرية، يتنافس 12 فيلماً من ست دول عربية، هي: اليمن وسلطنة عُمان وفلسطين والمغرب وتونس وقطر، على جوائز المهرجان.

محمود سعد يتوعك على الهواء

تعرض المذيع المصري الشهير محمود سعد لوعكة صحية على الهواء مباشرة، أثناء تقديم برنامج«البيت بيتك»، وقال: «يا جماعة أنا تعبان قوي، ممكن نطلع فاصل».. وقد تم استدعاء طبيب التليفزيون للاطمئنان على صحة سعد، وأكد أن ضربات القلب سريعة، وأنه يعاني ارتفاعاً في ضغط الدم. سعد أكد أنه لن يستطيع مواصلة الحلقة بهذا الأداء. واستكمل الإعلامي خيري رمضان الحلقة، وصمم محمود سعد رغم حالة الإعياء الشديدة التي بدت عليه، على أن يستكمل الحلقة لحين وصول رمضان، واستمر على الهواء قرابة ربع ساعة اعتذر في نهايتها للمشاهدين عن الحالة التي أصابته، وأكد أنها بسبب رحلة العمرة الأخيرة، التي عاد منها مؤخراً، وختم بقوله: «رجعت من العمرة على البرنامج وما لحقتش آخد نفسي».

في دور السينما

The International

بطولة: كليف أوين، ناومي واتس
إخراج: توم تايكر
تصنيف الفيلم: 15+

قصة الفيلم مستوحاة من الأزمة المالية العالمية. عميل للإنتربول يتعاون مع محققة أميركية لكشف مؤامرة كبيرة يقوم بها أحد البنوك.

يُعرض الفيلم في «غراند سينما»، «سينما سيتي» و«برايم سينما».

The Women

بطولة: ميغ ريان، آنيت بينينغ
إخراج: دايان إنغليش
تصنيف الفيلم: 13+

يدور الفيلم حول خمس نساء، يساعدن صديقة لهن اكتشفت خيانة زوجها لها بعد 15 عاماً من الزواج.

يُعرض الفيلم في «غراند سينما» (سيتي مول وزارا سنتر).

Disaster Movie

بطولة: غاري جونسون، نيكول باركر
إخراج: آرون سيلتزير
تصنيف الفيلم: 13+

يندرج الفيلم ضمن سلسلة الأفلام التي تسخر من الأفلام الأخرى، ويحتوي على الكثير من المواقف الكوميدية والطريفة.

يُعرض الفيلم في «غراند سينما» (سيتي مول وزارا سنتر).

بلطية العايمة

بطولة: عبلة كامل، صلاح عبد اللّه
إخراج: علي رجب

يحكي الفيلم قصة سيدة أرملة ترعى شقيقتها الصغيرة، وتدخل في مواجهة مع مجموعة من المستثمرين الذين يسعون لامتلاك الشاطئ وطرد أهله منه، لتحويله إلى شاليهات للأثرياء.

يُعرض الفيلم في «سينما سيتي» و«سينما رويال».

استراحة

*الشوكولاته: سر البهجة.

يرى اختصاصيو تغذية وسمنة وعلاج الألم، أن سر الإحساس بالابتهاج والراحة النفسية بعد تناول الشوكولاته، يرجع إلى مادة الكافيين الموجودة فيها، التي تعدّ منشطا فعالا للجهاز العصبي، وعاملا مهما يخلصه من التعب والإجهاد، فيتولد على الفور إحساس بالهدوء والسعادة.

تحتوي الشوكولاته على نسبة من السكر، تساعد في رفع مستويات هرمون السيروتونين المنظّم لمزاج الإنسان، وقد يؤدي تناولها إلى الإدمان عليها، فيفتقدها الجسم إذا حُرم منها، ويعاني من الإحباط والكآبة.

من فوائد الشوكولاته أنها تمنح الإحساس بالسعادة، ويشبّه تأثيرها بالتأثير الكيميائي الذي يحدث للعشاق في حالات الحب الرومانسي، إضافة إلى أنها تؤثر في المناطق الخاصة بتحريك وإثارة المشاعر الدافئة والإحساس بالرضا عن الذات.

تُحسّن الشوكولاته من أداء الدفاعات المضادّة للأكسدة، ولحالات التوتر الناتجة عن عوامل الأكسدة، مثل: تلوث الهواء، والتدخين، والإشعاعات فوق البنفسجية. وتمنع الإصابة بالقرحة. فقد اكتشف المتخصصون، أن مضادات الأكسدة الموجودة في الشوكولاته تضارع تلك الموجودة في الأدوية المضادة للقرحة، وأنها مفيدة للقلب والأوعية، وتُظهر الدراسات التي أجريت على بعض حيوانات التجارب، أن بودرة الكاكاو المستخلصة تساعد على منع أكسدة الكولسترول المضر.

رجل أعمال بريطاني يستعيد جوّاله من بطن سمكة

عثر صياد على هاتف خلوي في بطن سمكة «قُد». الهاتف كان فقده رجل أعمال بريطاني مؤخراً خلال نزهة بحرية. والطريف أن الهاتف عندما عُثر عليه كان ما يزال يعمل. صحيفة «صن» الشعبية، التي نقلت الخبر، أشارت إلى أن صديقة صاحب الهاتف فوجئت بشخص يخابرها من هاتف صديقها المفقود، وكان المتصل صياد السمك، وعلى أثر ذلك أبلغت صديقها بالأمر. أما صاحب الهاتف فعلّق على ما حدث بقوله: «ظننت في بداية الأمر أن الصياد يمزح معي، لكنه قال لي بعد ذلك إنه اصطاد سمكة وعثر على الهاتف في بطنها». وأردف: «لقد كانت رائحته كريهة بعض الشيء.. لكنه عمل مجدّداً بعدما نشّفته».

أطفال حسب الطلب

طرحت عيادة لتخصيب الأجنّة في لوس أنجليس الأميركية، على الراغبين في إنجاب أطفال «حسب الطلب» وبالمواصفات التي يفضّلونها، فرصة هي الأولى من نوعها. تقدم عيادة «معاهد التخصيب» هذه، لأي زوجين يرغبان في الحصول على خدماتها، الفرصة لاختيار السمات الجسدية لطفلهما المقبل. غير أن اختصاصين أثاروا مخاوف من أن يكون ذلك محاولة من العيادة لاستغلال ما حققه علم تحليل الأجنّة من إنجازات بطريقة تجارية، بينما كان هدفه التعرف إلى الأمراض الخطيرة والعيوب الخلقية. وقد تلقت عيادة شتاينبرغ، التي تعدّ من أكبر عيادات تحديد جنس المولود في العالم، طلبات عدة، تتضمن اختيارات لأجنّة وفق عرضها الجديد، ويتوقع شتاينبرغ أن يولد أول طفل «حسب الطلب» في العام المقبل، وستكون تكلفته 18 ألف دولار أميركي.

هولندي أعمى يدير ورشة للسيارات

عمل الميكانيكي كول كوللفيغن (52 سنة) منذ 30 سنة، في ورشته بمدينة نويس الهولندية، اكتسب خلالها شهرة واسعة بفضل عمله المتقن وحرصه الدقيق على المواعيد، ولكن ما يميز «المعلم» كول بحق أنه أعمى، فهو فقد بصره عندما كان في الثامنة من عمره. ورغم هذه الإعاقة امتهن ميكانيكا المركبات ونجح بفضل إصراره من تطوير كراجه الصغير إلى كراج كبير وناجح. يقول كول: «إنني أحس بكل آلة، وأتعرف على الخلل والأعطاب باللمس والصوت. وما دامت معداتي في مواضعها المحددة فإنني لا أحتاج إلى أية مساعدة». وبابتسامة عريضة قال إن أكثر ما يميزه عن أقرانه، أن بإمكانه العمل في الظلام!.

إحراق ستة كينيين للاشتباه بممارستهم السحر

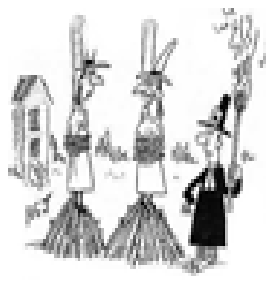

ذكرت الشرطة أن خمس عجائز ورجلاً مسنّاً أُحرقوا حتى الموت، في غرب كينيا، للاشتباه بممارستهم السحر. وقال نائب قائد الشرطة إن من بين هؤلاء «أربع نساء، ورجلاً، في الثمانينيات من أعمارهم اتُّهموا بخطف طفل». حدث ذلك في قرية بوماتارا في إقليم موسوشو الكيني. وقال أحد السكان إنه عثر على الطفل المخطوف ملقياً على قارعة الطريق، وأضاف: «كان الطفل غائبا عن الوعي عندما عثرنا عليه، واستطاع أن يكشف عن أسماء خاطفيه، وعند ذلك تم اتخاذ قرار في القرية بمطاردة هؤلاء. وقد أُحرقوا جميعا في منازلهم».

هذه التحفة الفنية مصنوعة من الشوكولاته..
الشوكولاته تحتوي على فوائد صحية وغذائية، ويستفاد منها في صنع التحف الفنية والأشكال التي تمتّع العين.

أميركية تقايض طفلين.. ببغاء

أفاد محققون أن أميركية قايضت طفلين بطير نادر ومبلغ من المال، أُودعت السجن في ولاية لويزيانا. دونا غرينويل (51 عاماً) التي تعمل سائقة شاحنة، وُجهت لها تهمة الخطف بعد أن قايضت طفلاً في الخامسة وأخته في الرابعة، كانا في رعايتها، ببغاء ومبلغ 175 دولارا.

وكانت والدة الطفلين المنفصلة عن زوجها التي كانت تواجه صعوبات، عهدت بولديها إلى غرينويل.

أما الأسرة التي أخذت الطفلين من غرينويل، فقد قبلت بهذه المقايضة رغم أنها كانت تعلم أنه أمر خاطئ. إذ لم يستطع الزوجان الإنجاب بعد محاولات استمرت ست سنوات.

شرطي ألماني يسرق مصرفاً

اعترف رجل شرطة برتبة مفتش في ألمانيا، بأنه تورط في سرقة أحد المصارف، مبرراً فعلته بمعاناته من ضائقة مالية، وأقر مفتش الشرطة (53 سنة) في مستهل وقائع محاكمته في مدينة مونشنغلادباخ (غرب ألمانيا)، بتورّطه في الجريمة.

وفقاً لملف القضية، فإن الرجل كان يرغب في منع بيع بيته في مزاد علني، ووقف حسابه البنكي، نتيجة وضعه المالي، لذلك لجأ للسرقة. الجدير بالذكر أن أجهزة الأمن تمكنت من حل لغز الجريمة، لأن السارق استخدم في الهرب دراجة زميل له، أمكن رصدها من كاميرات المراقبة.

علوم وتكنولوجيا

عدي الريماوي

الاكتئاب: أسباب مبهمة وعلاج متشعّب

«أنا مكتئب»، عبارة أصبحت شائعة في أيامنا، بسبب الأوضاع الاقتصادية من جهة، والصعوبات التي يواجهها كثيرون للوصول إلى حياة هادئة ومستقرة. لكن الاكتئاب يعتبر مرضاً حقيقياً، وإذا ابتُلي أحدهم به، فإن علاجه والخلاص منه يعدّ صعباً للغاية.

يعرَّف الاكتئاب بأنه مصطلح لوصف خليط من الحالات المرضية أو غير المرضية في الإنسان، التي يغلب عليها طابع الحزن. وقد أثبتت الأبحاث أن الاكتئاب يصيب عادة 20 في المئة من الإناث، و12 في المئة من الذكور، بنوبة من الكآبة في حياتهم على أقل تقدير، وتُعد نوبة الاكتئاب الكبرى من أكثر الأمراض النفسية شيوعاً.

من أهم أسباب الاكتئاب:

- الوراثة: وتعدّ أحد أسباب الإصابة بالمرض، ولا يُعرف حتى الآن الأسلوب الدقيق لنقل المورثة المسؤولة عن الكآبة، ويُعتقد أنها تنتقل بوساطة مورثات جسمية مهيمنة، أو مورثات جنسية محمولة على الكروموسوم X.

- الخلل في توازن الناقلات العصبية (Neurotransmitters) المسؤولة عن تنظيم الإيعازات العصبية في خلايا الدماغ. مادة السيروتونين من أهم الناقلات العصبية، ويؤدي تناقصها إلى ظهور أعراض الكآبة وعلاماتها. وتعدّ الأدوية التي تساهم في رفع نسبة مادة السيروتونين، من أكثر الأدوية انتشارا في العالم حاليا لعلاج الكآبة.

- عوامل توتر خارجية: من أهمها: فقدان شخص عزيز، وفقدان مستوى اجتماعي أو اقتصادي معين، الشعور بالذنب نتيجة للإحساس بخرق ضوابط اجتماعية أو دينية، الانفصال من علاقة عاطفية، والقيام بوظيفة معينة تكون فوق قدرات الشخص، أو العيش مع شخص كئيب آخر.

- الكحول وبعض الأدوية: يعدّ تناول المشروبات الروحية عاملاً مهماً في الكآبة. من الأخطاء الشائعة التي يرتكبها الإنسان ذو عوامل التوتر الخارجية، اللجوء إلى المشروبات الكحولية للتخلص من حزنه. وهناك مجموعة من الأدوية التي تسبب الكآبة، بالإضافة إلى الكحول.

- فترة ما بعد الولادة في الأمهات: نتيجة للاضطرابات التي تحدث لمستويات الهرمونات في جسم المرأة الحامل بعد الولادة، ويصاب عادة 10 في المئة من النساء بأعراض الكآبة في هذه الفترة.

- الحنين: ويسببه فراغ في الذات، بحيث يمكن تحليله منطقياً، وهو العادة على ممارسة بعض النشاطات أو لقاء بعض الأشخاص، ومن ثم فقدان هذه العادة، ويؤثر في الشعور الداخلي بالرغبة في المتابعة، ولكنه مؤقت، يزول بزوال الرغبة والاعتياد على النشاطات الجديدة.

الدواء وحده لن يحقق معجزة في علاج مثل هذا المرض، رغم محاولة شركات تصنيع الأدوية الترويج لذلك. ويعدّ «بروزاك» من أشهر مضادات الكآبة في الوقت الجاري، وتستعمل الأدوية التي ترفع من نسبة مادة السيروتونين كعلاج أولي، لكن المشكلة الرئيسية في استعمال أي دواء لعلاج الكآبة أنه يتطلب وقتا من 4 إلى 6 أسابيع ليبدأ مفعوله، وفي أحيان كثيرة لا يظهر أي تحسن جرّاء استعمال دواء معين، فيضطر الطبيب إلى تجربة نوع آخر من الدواء

الدواء وحده لن يكون له مفعول، إذا لم يكن هناك محاولة لحل المشاكل والتوترات الخارجية، أو تغيير بعض الصفات في شخصية الإنسان، فعلاج الكآبة مجهود جماعي يشارك فيه الطبيب والباحث الاجتماعي والمريض نفسه، الذي من المفروض أن يكون دوره قيادياً.

وهناك طرق أخرى للعلاج مثل: العلاج بالصّدمات الكهربائيّة، ولها تأثير سريع جدا في تحسن الكآبة الشديدة، مقارنة بالوقت الذي تستغرقه الأدوية. ولا يُعرف حتى الآن الوسيلة التي تمكّن الرجّة الكهربائية من تحسين أعراض الكآبة. وهناك استعمال الإنارة الطبيعية أو الاصطناعية، ويصلح هذا النوع في علاج الكآبة الموسمية، إضافة إلى التحفيز المغناطيسي للدماغ الذي ما زال تحت الاختبار.

من المفارقات، أن الإنسان ليس المخلوق الوحيد الذي يمكن أن يصاب بالاكتئاب، حيث تصاب فصيلة الثدييات قاطبة بالكآبة، وقد تم الاستدلال على هذه الحقيقة، بإجراء تجارب مختبرية على الفأر والقرد.

لوحة تعبيرية للفنان الهولندي «فان كوخ»

مصطلحات

شاشات البلازما: الغاز يُظهر الصورة

منذ أكثر من 70 عاماً، اعتمدت أجهزة التلفزيون على الشاشات التقليدية (الكاثود Cathod ray tube).

تتكون «الكاثود» من أنبوبة مفرغة تحتوي على مدفع إلكتروني يعمل على إطلاق إلكترونات باتجاه شاشة فسفورية، وتعمل الإلكترونات عند سقوطها على ذرات الفسفور الملونة للشاشة، على إثارتها، مما يجعلها تعطي ضوءاً للتخلص من إثارتها. هذا الضوء المنبعث من تلك العناصر الضوئية (ذرات الفسفور) يكوّن الصورة.

الصورة التي يتم الحصول عليها من هذه الشاشات، واضحة ومقبولة، لكن الحجم الكبير للشاشة يعطي عمقاً لجهاز التلفزيون، فيصبح الجهاز ثقيلاً، ويشغل حيزاً من المكان الذي يوجد فيه.

يقوم مبدأ عمل الشاشات جميعها على تقسيم الشاشة إلى مربعات صغيرة يسمى الواحد «بكسل» (pixel)، وهو عنصر الصورة. ويكون هناك ثلاثة «بكسلات» لكل من الألوان الأساسية، وهي: الأحمر (R) والأخضر(G) والأزرق(B)، موزعة على مساحة الشاشة، وعند اصطدام الإلكترونات بأي من هذه «البكسلات»، يظهر ضوء بلون «البكسل»، وهذا ما يكوّن الصورة في شاشات «الكاثود».

أما شاشات البلازما التي بدأ العمل عليها منذ العام 1964 في جامعة إلينوي الأميركية، فتعمل بنظام مختلف. والبلازما غاز متأيّن، حيث يتم انتزاع الإلكترونات من ذرات الغاز، ويتم توليد الألوان الثلاثة في كل «بكسل» من خلال ضوء فلورسنت. وبوساطة التحكم ودرجة شدة كل ضوء ينتج اللون المطلوب، وهذا يحدث على كل «بكسلات» الشاشة، وعندها تتكون الصورة الكاملة، ويتم توليد ضوء الفلورسنت هذا من خلال غاز البلازما، الذي يعمل تحت ظروف خاصة، مثل أن يكون الغاز داخل مجال كهربائي كبير، يؤدي إلى انجذاب الإلكترونات إلى الطرف الموجب، والأيونات إلى الطرف السالب، فتصطدم الإلكترونات مع الأيونات، مما يؤدي إلى إثارة ذرات الغاز في البلازما/ وينتج عن هذه الإثارة، تحرر طاقة في صورة فوتونات ضوئية، كما هي الحال في المصابيح الضوئية.

تتميز هذه الشاشة بأن وزنها خفيف، وبكونها مسطحة تماماً، وسمكها لا يزيد على 15 سم، مما يجعل تعليقها على الجدران ممكناً، ويوفر مدى رؤية كبيراً يصل إلى 160 درجة، وصورة واضحة وألوان زاهية، وهي لا تتأثر بالمجالات المغناطيسية حولها، وبالتالي يمكن تثبيت نظام سمعي عالي الجودة حولها.

تصنيع هذه الشاشات معقد، وهي ذات تكنولوجيا متقدمة، لكنها بدأت الانتشار بكثرة بالفترة الأخيرة، وينافسها بقوة نوع آخر من الشاشات هو LCD.

لاقتراحاتكم وتعليقاتكم على هذه الصفحة، يمكنكم مراسلتنا على العنوان التالي: infoscience@al-sijill.com

إلكترونيات

الشركة: Acer
السعر: JD 69
أهم المواصفات: 17 إنشا، شاشة LCD، أعلى مستوى دقة 1280 * 1024

الشركة: HP
السعر: JD 119
أهم المواصفات: 19 إنشا، سُمك قليل، شاشة LCD، أعلى مستوى دقة 1440 * 900

الشركة: Samsung
السعر: JD 91
أهم المواصفات: 19 إنشا، شاشة LCD، وزن 16 باوندا

الشركة: ViewSonic
السعر: JD 115
أهم المواصفات: 19 إنشا، شاشة LCD، وزن 11.2 باوند

الشركة: Hanns
السعر: JD 245
أهم المواصفات: 28 إنشا، شاشة LCD، وزن 24 باوندا

الشركة: Apple
السعر: JD 630
أهم المواصفات: 24 إنشا، شاشة LCD، أعلى مستوى دقة 1920* 1200

يمكن الاطلاع على هذه المنتجات على موقع Amazon.com

احتباس حراري

الصناعة والسياحة تساهم في تدمير البحر الميت

«البحر الميت في خطر».

هذا ما يورده تقرير منشور على موقع منظمة أصدقاء الأرض - فرع الشرق الأوسط (FoEME)، التابعة لمنظمة أصدقاء الأرض العالمية، وهي منظمة بيئية تعمل في مختلف أنحاء العالم، وتضم ما يقارب المليوني عضو ناشط.

التقرير يقرع جرس الإنذار، فالبحر الميت المعروف بخصوصيته التاريخية والجغرافية والبيولوجية، ويعدّ أخفض بقعة في العالم، وأكثرها ملوحة، يتعرض إلى عملية تدمير بسبب عمليات التطوير التي تقوم بها الدولتان المحيطتان به، وتتركز أساسا في بناء الفنادق، واستخراج المعادن من مياهه وتصنيعها، وهي عمليات يذكر التقرير إنها لا تفتقر فقط إلى مراعاة المبادئ الإيكولوجية الأساسية في المنطقة، بل تفتقر أيضا إلى التنسيق الحقيقي بين قطاعاتها المختلفة، وبين الجهات الحكومية المعنية.

جفافُ البحر، من الآثار المدمرة التي رصدها التقرير. وهو ناتج عن نقص الإمدادات من نهر الأردن، ومن روافد أخرى من الأودية الجانبية. السبب الأساسي لهذا النقص هو بناء السدود واحتجاز مياه الأمطار، وهي مياه تذهب غالبيتها للاستهلاك المحلي في دول المنطقة، لكن كمية لا بأس بها تذهب لدعم زراعات غير فعّالة.

نتيجة لذلك، خسر البحر أكثر من ثلث مساحته، إضافة إلى أنه انخفض أكثر من 25 مترا، منذ بدأت عمليات التطوير في المنطقة في فترة مبكرة من القرن الماضي، وهو يواصل انخفاضه بمعدل متر واحد سنويا، ويُتوقع التقرير أن ينخفض الشاطئ من 411 مترا، ليصبح 430 مترا بحلول العام 2020.

هذا الانخفاض في مستوى مياه البحر، زاد من حدة الأزمة المائية في المنطقة، لأنه ساهم أيضا في خفض منسوب المياه الجوفية في المنطقة المحيطة بالبحر.

بناء الفنادق على طول شواطئ البحر الميت يشكل تهديدا بيئيا خطيرا، أو كما يقول التقرير: «تدمير البحر الميت، فقط لجعله منطقة جذابة للزوار». إضافة إلى إنشاء الفنادق، هناك برك السباحة، ومراكز التسوق، ومرافق تقام لإيواء العاملين في هذه المنشآت، وكلها ممارسات تشكل ضغطا كبيرا على الأرض والمياه في المنطقة. كما أن مياه الصرف الصحي غير المعالجة التي تذهب إلى البحر والمقدرة بـ15 مليون متر مكعب، هي خطر آخر، بخاصة مع توقعات بازديادها لتصبح ما بين 35 و50 مليون متر مكعب.

الأنشطة الصناعية في المنطقة، والمتعلقة باستخراج المعادن من المياه، إضافة إلى أشغال شركة البوتاس العربية التي تعمل في الطرف الجنوبي من البحر، من العوامل المؤثرة في استقرار المنطقة بيئيا. فالصناعة تشوه المناظر الطبيعية، إذ يتم حفر الأرض للتخلص من المعادن غير المرغوب فيها، كما أن النشاطات الصناعية تؤثر في نوعية الهواء، بسبب الغبار وانبعاث الغازات السامة الناتجة عن عمليات حرق زيت الوقود الثقيل.

البحر الميت منطقة وسط بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، وهي منطقة معروفة بصفتها المكان الذي تستريح فيه ملايين الطيور المهاجرة في رحلتها السنوية بين أوروبا وإفريقيا، ورغم قلة الحياة في البحر الميت نفسه، إلا أن المنطقة حوله غنية بأنواع نادرة من الحيوانات والنباتات، بخاصة في الأراضي الرطبة المحيطة بالبحر، حيث تعيش كائنات متنوعة.

هذا التنوع الحيوي مهدد بفعل الأنشطة البشرية، وهناك حيوانات تتعرض الآن لخطر الانقراض، مثل: الوعول، والفهود، ونوع نادر من الأرانب، ذلك أن النشاطات البشرية دمرت مصادر غذاء هذه الكائنات، وهددت أنماط التزاوج والهجرة لكثير منها.

ظاهرة الاحتباس قائمة منذ الأزل

الخطر ليس في ظاهرة الاحتباس الحراري، بل في تناميها. الاحتباس الحراري، أو كما يسمى «ظاهرة البيوت الزجاجية» (Green House Effect) آلية طبيعية موجودة منذ الأزل، وأساسية لإبقاء كوكب الأرض ضمن درجات حرارة صالحة لحياة الكائنات، ومن دونها يمكن أن تصل درجة حرارة الأرض إلى 15 درجة تحت الصفر.

فالغازات الموجودة بشكل طبيعي في الغلاف الجوي، ومنها غاز ثاني أكسيد الكربون والميثان والأوزون وبخار الماء، تعمل كنوع من الستار يحمي الأرض. هذه الغازات التي تسمح لأشعة الشمس بالنفاذ من خلالها، تعود لتمتص الأشعة تحت الحمراء التي تنبعث من سطح الأرض كانعكاس لأشعة الشمس الساقطة عليها، وتحبسها في الغلاف الجوي، لتعمل هذه الأشعة على تدفئة سطح الأرض.

الأمر شبيه بالبيوت الزجاجية أو البلاستيكية التي تُستخدم للزراعة، فطبقة البلاستيك أو الزجاج تسمح لأشعة الشمس بالنفاذ إلى داخل البيت، لكنها تعمل بعد ذلك كحاجز يمنع هذه الأشعة من النفاذ مرة أخرى إلى الخارج، لذلك يكون البيت الزجاجي دائما أكثر دفئاً من البيئة المحيطة به.

ما حدث في السنوات الأخيرة، وبفعل النشاطات البشرية المتنوعة والمتنامية، هو زيادة نسبة غاز ثاني أكسيد الكربون وغيره من الغازات السامّة في الغلاف الجوي. بحسب وزارة المناخ والطاقة الدنماركية، فإن الأنشطة البشرية رفعت نسبة ثاني أكسيد الكربون في الجو من 280 جزءاً في المليون، إلى 385 جزءا، كما أن تحليلاً للهواء الكامن في الثلوج المستخرجة من الغطاء الثلجي في المنطقة المتجمدة الجنوبية، يشير إلى أن هنالك كمية من ثاني أكسيد الكربون حاليا، تفوقُ أي كمية له على مدى 650 ألف عام مضت.

تحولَ الاحتباس الحراري من ظاهرة مفيدة تساعد على بقاء البشرية إلى ظاهرة مهددة لهذا البقاء، بسبب الأخطار الكبيرة التي تتبع ارتفاع درجة حرارة الأرض أعلى من اللازم، وهي أخطار يُجمع العلماء على أنها تتمثل في موجات الجفاف التي تصيب أنحاء مختلفة من العالم، وبالتحديد في مساحات واسعة من آسيا وإفريقيا، مسببة مجاعات وأزمات مياه حادة. كما أن ارتفاع الحرارة يؤدي إلى ذوبان القمم الجليدية، مما يرفع من مستويات مياه البحار، ويهدد عددا كبيرا من التجمعات السكانية الساحلية بالغرق.

ارتفاع الحرارة يشجع البعوض الناقل للأمراض على التكاثر، لهذا فإن المدن والغابات والمزارع معرضة للمزيد من الآفات والأمراض.

ارتفاع الحرارة يغير أيضا من الظروف الطبيعية الملائمة لنمو الكثير من الأشجار والنباتات، مما يؤدي إلى دمارها، وبالتالي انقراض الكثير من الكائنات الحية نتيجة دمار مواطنها الطبيعية.

آخر التقارير التقييمية للظاهرة، ذلك الصادر عن لجنة المناخ في الأمم المتحدة العام 2007. يشير التقرير إلى ارتفاع متوسط درجة حرارة الأرض بنسبة 0,74 درجة. ويؤكد أن الأنشطة البشرية هي العامل الأساسي في تنامي خطر الظاهرة، فحرق الوقود يعدّ المصدر الرئيسي للانبعاثات السامة في العالم، تليه المركبات.

الدول الصناعية، وفي طليعتها الولايات المتحدة، المسؤولة الأولى عن الظاهرة. يمثل سكانها 4 في المئة من سكان العالم، لكنهم يساهمون بما نسبته 25 في المئة من الانبعاثات.

مواجهة هذه الظاهرة تتطلب إجراءات سياسية صارمة تجبر المصنّعين على تطوير تكنولوجيا حديثة تسهم في التخفيف من الانبعاثات السامة.

حملة لزراعة مليار شجرة

مليون و511 ألف و429، شجرة مزروعة، هو الرقم الذي وصلت إليه حملة المليار شجرة، التي انطلقت في الأول من نيسان/أبريل 2008، بهدف إعادة الحياة إلى غابات الأطلسي في البرازيل.

الحملة أطلقتها منظمة (The Nature Conservancy)، وهي جماعة ناشطة بيئيا، تأسست العام 1951، تضم أكثر من مليون عضو، وتعمل في الولايات المتحدة، إضافة إلى ثلاثين دولة في العالم.

غابات البرازيل التي توصف بأنها «رئة الأرض»، هي الآن على حافة الدمار الكامل، وليس هناك غابة من الغابات المدارية في العالم وصلت إلى ما وصلت إليه من دمار، فهذه الغابات التي كانت مساحتها في الماضي 691 ألف كيلومتر مربع تقريباً، تقلصت الآن لتصبح 106 آلاف كيلومتر مربع تقريبا، وباستثناء بعض الدمار الذي حدث في القرنين السادس والسابع عشر، فإن العلماء يجمعون على أن معظم الدمار الحاصل حاليا هو نتاج التطور السريع للبرازيل خلال القرن الأخير. واليوم فإن أكثر من 93 في المئة من هذه الغابات قد قُضي عليه، كما أن 7 في المئة فقط منها ظل محفوظا في حالة ممتازة، وهي مجرد مناطق متفرقة ومعزولة.

التنوع البيولوجي مهدد بصورة خطيرة في هذه الغابات التي أحصى العلماء فيها أكثر من 458 نوع شجرة، وكانت في وقت سابق موطن 2000 نوع من الثدييات والفقاريات والبرمائيات والزواحف والطيور والأسماك، ويعيش فيها الآن 60 في المئة من الحيوانات المهددة بالانقراض في البرازيل.

غابات الأطلسي التي لا تتعدى نسبة المحمي منها بصورة قانونية أكثر من 2 في المئة، صارت اليوم موطن 11 مدينة، و130 مليون شخص من سكان البرازيل، فضلاً عن أن 80 في المئة من ناتج المحاصيل المحلي يُنتج فيها، وما زالت مساحات منها تُزال لصالح مزارع فول الصويا وقصب السكر والماشية، إضافة إلى أعمال قطع الأشجار بصورة غير مشروعة.

المنطقة التي كانت تعتمد، بشكل أساسي، على هذه الغابات لتوفير مياه نظيفة، تعاني في السنين الأخيرة من أزمة مياه حادة، ذلك أن نقص المياه وتلوثها صار من الحقائق الحياتية لسكان المدن الكبرى، مثل سان باولو.

إزالة الغابات في البرازيل وغيرها من أنحاء العالم، مسؤولة عن 25 في المئة من الانبعاثات السامة، وهي نسبة مساوية للتلوث الذي يتسبب فيه قطاع النقل في العالم، ومن الثابت علميا مسؤولية هذه الانبعاثات عن ظاهرة الاحتباس الحراري، والتغيرات المناخية. كمثال على هذا الخطر، فإن قطع شجرة متوسطة الحجم وحرقها، يمكن أن يطلق في الجو حوالي طن متري من الغازات السامة، وهذا يساوي القيادة لمسافة 1750 كيلومتراً تقريباً في سيارة دفع رباعي.

هذه الأخطار دفعت هذه الجماعة لإطلاق حملتها على موقعها الإلكتروني www.plantabillion.org، وفيه تطلب التبرع بدولار للشجرة الواحدة، حيث تهدف الحملة وبالتنسيق مع جهات حكومية وغير حكومية إلى زراعة مليار شجرة بحلول العام 2015، في مساحة مليونين ونصف المليون هكتار.

كاتب/قارئ

تنويه: "البنك المركزي" و"الاقتصاد الوطني" و"فاتحة المسيحيين"

◄ اتصل شخص محبّ لـ"السجل" وللوزير باسم السالم، هاتفياً مع إدارة التحرير في الصحيفة، معجباً بالخبر الذي نُشر في صفحة "يأتيك بالأخبار" (العدد 65) بعنوان "أب وابنه يوقّعان على العملة الرسمية"، ومصحّحاً له أيضاً.

ذكر المحبّ أن خليل السالم عُين محافظاً للبنك المركزي في العام 1963 وليس 1955، ولم يكن وزيراً للمالية، بل وزيراً للاقتصاد الوطني. تساءل المحبّ حول قراءة الوزير الابن لـ"فاتحة المسيحيين" على قبر السالم الأب، إذ لم يكن على علم أن للمسحيين "فاتحتهم".

◄ خليل السالم

"السجل" بدورها تشكر الصديق على اتصاله، وتبين أن معلومة السالم الأب قيادة دفة البنك المركزي مستقاة من مقابلة مع زهير خوري في صحيفة "الرأي"، وكان الأجدر بالزميل الذي صاغ الخبر أن يتأكد من هذه المعلومة من الموقع الإلكتروني للبنك المركزي. كذلك الأمر بالنسبة للخلط بين وزارة المالية والاقتصاد الوطني. أما بالنسبة لـ"فاتحة المسيحيين" فقد قمنا بتوجيه السؤال لزملاء مسيحيين يعملون معنا، ولم يسعفنا أيٌّ منهم لشدة علمانيتهم، فكانت هذه النتيجة ذات النكهة الشعبية، البعيدة كل البعد عن أي انزلاق تمييزي.

الهواء النقي والسماء الصافية

◄ بنبرة لا تخلو من التهكم الخفي واللغة الكاذبة المتوترة، يدعي «شيمون بيريز» أنه لا يريد لأطفال غزة سوى «الهواء النقي والسماء الصافية»، ويبدو أن جيشه العتيد قد حقق ذلك بطريقة جهنمية، فسمّمَ الهواء، ولوّثَ السماء بأسلحته الفتاكة المحرمة. وقد ثبت أن الهواء النظيف يطيل عمر الإنسان حوالي ثلاث سنوات، وهذا بالتأكيد ما لا يريده مجرم قانا وحامل جائزة نوبل للسلام! فالفلسطيني الميت هو بالتأكيد الفلسطيني الطيب بالنسبة إليه وإلى أمثاله من الصهاينة! ثم إن الأخبار تقول إن «ليفني» تتراجع لمصلحة «نتنياهو»، لأن شحنة الإجرام لم تشبع الشعب الصهيوني، وهناك ضابط إسرائيلي كبير مستاء من عدم إنجاز المهمة، ويقول إنهم سيهاجمون مجددا، لكن بعد مرور عام!.

غزة الجريحة المحاصَرة بين مطرقة العدوان الإسرائيلي الإجرامي، وسندان الانقسام العربي والداخلي.. ورغم المحرقة الجديدة، إلا أن إسرائيل فشلت في تحقيق كل أهدافها، فبقيت «حماس» متماسكة ومحافظة على جزء من مخزونها التسليحي، كذلك فقد نجحت في تحريك القضية الفلسطينية وتحريك مشاعر شعوب العالم والعرب والمسلمين تجاهها وتجاه غزة وتجاه الشعب الفلسطيني، ما يضعها في موقع سياسي بارز على الساحة الدولية، سواء قبلت إسرائيل –ومن يدور في فلكها- أو لم تقبل.

هل علينا أن نستغرب تصريحات الرئاسة التشيكية للاتحاد الأوروبي، من أن إسرائيل بلد ديمقراطي ودولة قانون، في حين تطالب بريطانيا بتحقيق في استخدام إسرائيل للفسفور الأبيض! عالم مليء بالتناقضات والازدواجية البغيضة. في الفيلم الجديد «فالكيري» للنجم المتصهين «توم كروز» نشاهد تفاصيل محاولة الانقلاب ضد «هتلر» التي تمت قبل تسعة أشهر من انتحاره يائسا في مخبئه في برلين. يلخص الفيلم التاريخي المتقن محاولات المقاومة في قيادات الجيش الألماني التخلصَ من الفوهور، وإعلان حالة الطوارئ لإنقاذ ألمانيا –حينئذ- من مصيرها الدراماتيكي وهزيمتها التاريخية!.

الشريط السينمائي يثني على روح المقاومة وبسالتها وعنادها، ويخلد بطل المحاولة الضابط «ستاوتنبرغ»، ويُظهره بطلا تاريخيا، وهو يتوعد النازيين باللعنة والعقاب على الجرائم التي ارتكبوها. في المقابل نتأمل التناقض الكبير تجاه معاملة المجتمع الدولي والغربي تحديدا تجاه المقاومة الباسلة في غزة، ولامبالاتهم تجاه جرائم الحرب والمجزرة الإسرائيلية وقتل الأطفال وتدمير المؤسسات بضراوة غير مسبوقة!.

نتأمل حجم هذا النفاق الدولي المقزز.. كيف يقدسون المقاومة إذا كانت تصب في مصلحة الحلفاء، وكيف يحتقرونها إذا كانت موجهة نحو نازيي العالم الجدد صهاينة إسرائيل!.

يكفي المقاومة الفلسطينية صمودها الخارق أمام آلة الحرب الجهنمية، كما يكفيها الانتصار الكاسح غير المسبوق إعلامياً، الذي تمثل في التظاهرات التي عمّت عواصم العالم، وربما للمرة الأولى يكتشف العالم حجم الشذوذ والتشويه والإجرام الذي يمتلكه جيش الدفاع الإسرائيلي. وكما قالت ليفني، فإن إسرائيل تصرفت في غزة كـ«البلطجي»، فإن يوماً سيأتي سيدفع فيه البلطجي ثمن فعلته النكراء، وسيقدَّم هؤلاء البلطجيون –مجرمو الحرب- يوما ما لمحاكمات دولية بدأت الأصوات تعلو بصددها، وهذا اليوم إن شاء اللّه لقريب!.

مهند النابلسي

أنا وأخي على ابن عمي

◄ «أنا وأخي على ابن عمي، وأنا وابن عمي على الغريب»، هذا قول شائع نردده كثيراً، ولا أود الخوض بصحة هذا القول أو خطئه، لكن، بلا شك، أنه يعطي مدلولاً على ما يجب أن تكون عليه علاقة الإخوان وأبناء العمومة بشكل عام، وحتى الصداقة والجوار، من ترابط ومودة وتضحية.

ما نراه في حاضرنا أصبح عكس ما هو مفروض ومطلوب تماماً. لقد وصل الأمر بأن تمتلئ صفحات الصحف بلوائح الدعاوى والقضايا: أخ يقيم حجزاً عل منزل أخيه، وآخر يحصل على حبس لجار له أو صديق أو قريب من أجل بضع مئات من الدنانير. ورحمة اللّه وسعت كل شيء، لكن رحمة الأخ ضاقت بأخيه والجار بجاره، فأصبحنا لا نبالي بما أمرنا به اللّه سبحانه وتعالى من توادّ وتراحم ومساعدة المعسر والمحتاج.

لم يعد هناك خجل من أن يعلم الغريب بأمر الحجز أو الحبس على قريب لنا، ذهبت الضمائر وراء اللهاث على الحياة وزينتها الزائلة الزائفة، وأصبحت المصالح الضيقة أغلى من الدم المشترك الذي يسري بعروقنا وأغلى من الصديق الوفي والجار القريب.

لنعد لضمائرنا وأحاسيسنا الصادقة ونقتسم الرزق والمتيسر، ولنخفف عن بعضنا بعضاً الأحزان، ونتقاسم الأفراح والجراح، ولنقل بسم اللّه على التعاون والتوادّ والتراحم.

جمال المصري

تقييم الفن بالعلامات

◄ في كل مرة تطلب المعلمة من ابني الصغير أن يرسم شيئا، يأتي إليّ ويطلب مني أن أرسمه له، وعندما أرفض وأقول إن هذا واجبه هو، يبدأ الولد بالبكاء ويقول إنه لا يجيد الرسم.

قبل أن يدخل المدرسة كان ابني مثل معظم الأطفال مغرما بالرسم والتلوين، ولكنه الآن كفّ عن ذلك تماما، والسبب أنه عندما دخل المدرسة وكان يطلب منه أن يرسم في إطار بعض النشاطات المطلوبة في حصص العلوم والاجتماعيات وغيرها، كانت المعلمة تطلب منه دائما أن يمسح ما قام برسمه ويعيد الكرة، فإذا كان المطلوب رسم ولد كانت تقول له إن هذا لا يشبه الولد ، أو هذا ليس شكل الزهرة. وبهذا فالمعلمة تطلب من ولد في السادسة من عمره أن يطبق النسب والمقاييس التشريحية المطلوبة من فنان محترف.

الطامة الكبرى هي في حصة الفن، عندما تقوم المعلمات بوضع علامة على اللوحة التي رسمها الطفل.

لا أعرف العقلية الكامنة وراء سلوك مثل هذا. هل يقيَّم الفن بالعلامة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فمن هي المعلمة، وما هي مؤهلاتها الفنية التي تمكّنها من الحكم على رسومات الأطفال والاعتقاد أن هذه اللوحة تستحق تسعة على عشرة والثانية تستحق أربعة مثلا، كما حدث مع ابني.

هناك اتجاه عالمي الآن لإلغاء العلامات في كل المواد للأطفال في المراحل العمرية المبكرة، فالعلامات والمقارنات التي يجريها الطلبة في ما بينهم تحبطهم، وتثبط عزائمهم، فما بالك عندما نتحدث عن مواهب طبيعية، مثل الميول الفنية أو الرياضية.

الفن يجب أن يعامَل في المدارس، وبالتحديد في المراحل العمرية المبكرة، بوصفه فضاء مفتوحا، للطفل مطلق الحرية أن يخطّ على الورقة البيضاء ما يريد، دون أن يكون هناك من يقف فوق رأسه ليخطّ بالأحمر على اللوحة.

عايدة سعود

ترحب "السّجل" بمقالات الكتاب وكتابات وشكاوى القراء لنشرها في صفحة كاتب / قارئ. يمكن المراسلة على البريد الالكتروني: info@al-sijill.com ، أو على ص.ب: 4952 عمان 11953 الأردن

.. حتى باب الدار

بريشة الرسام البنمي «أركاديو»

أحمد أبو خليل

السياسة "جملة ومفرق"

هناك أكثر من زاوية نظر في التعامل مع تعيين المهندس موسى المعايطة وزيراً للتنمية السياسية، وهو الحزبي الذي كان حتى العام الماضي أميناً عاماً لحزب اليسار الديمقراطي، قبل أن يُحل الحزب، لأنه لم يتمكن من الوفاء بشروط تأسيس الأحزاب، وبخاصة بسبب عدم قدرته على توفير 500 عضو مؤسس. فكيف سيتمكن حزبي سابق لم تمكنه القوانين من الاستمرار في العمل الحزبي من أن يصبح مشرفاً على كل العمل الحزبي؟.

بعض المتابعين يقولون إن العمل الحزبي بالمفرّق يختلف عن العمل الحزبي بالجملة، وأنه لا علاقة بين العملين، أي أنهما لا يتناقضان. وقد ينجح شخص ما في مجال الجملة، ويفشل في المفرّق من دون اشتراط توافر رابط بينهما.

البعض الآخر، وهو بعض يضم متابعين غير المتابعين الذكورين سابقاً، يقولون انهم بانتظار نتيجة عمل الوزير وتقييمه لهذا العمل، فإذا قال ان الوزارة في عهده تمكنت من تشجيع العمل الحزبي، وسهلت الأمر لمن يشاء، فإن عليه مباشرة بعد مغادرة موقعه أن يتمكن من إعادة تأسيس حزبه، أو على الأقل، أن يكون حل الحزب من موقع الاقتدار، وإلا فإن عليه أن يقول إنه لم يتمكن من إنجاز أي جديد.

قبل الختام من الإنصاف التنبيه إلى أن كلام «البعضين» الوارد ذكرهما في هذه الفقرة من تأليف كاتب هذه السطور، الذي لم يسمع حرفاً من أي بعض.

شباط شَبّط ولَبّط بلا رائحة صيف!

يشعر الناس، ويقول خبراء إن فصل الشتاء يتأخر سنة بعد أخرى..

هذا سوف يعني الكثير على صعيد الثقافة المناخية شعبياً، فهناك من ظن أن «الشتوة الأخيرة» جاءت تطبيقاً للتقويم البيئي الشعبي الذي يؤكد أن شهر شباط يقول لشهر آذار الذي يليه: آذار يا ابن عمي، ثلاثة منك وأربعة مني تخلي... العجوز تْونّي»، أي ان شباط يدعو آذار إلى التعاون بثلاثة أيام مقابل أربعة من شباط نفسه، فتكون سبعة أيام من أشد الأيام مطراً وبرداً بحيث أنها تجعل العجوز «تَون» من شدة البرد. إن التأخير الذي يتحدث عنه الخبراء لا يشكك فقط بهذه القاعدة، بل إنه سيكون بمقدور شباط أن «يُشَبّط ويُلَبّط» بعيداً عن رائحة الصيف التي اعتاد أن «يُشَبّط ويُلَبّط» وهي تفوح منه.

بل إن آذار لن يكون «ساعة شميسة وساعة أمطار»، وقد يتحول في الفترة الأولى إلى ساعة شمس وساعتين أمطار مع احتمال وصوله إلى وضع يكون فيه كل ساعاته أمطار. مع العلم أن هناك من سيجادل أن التقويم البيئي الشعبي أخذ التبدلات المحتملة بعين الاعتبار عندما تحدث منذ القدم عن أن آذار هو «أبو سبع ثلجات كبار».

مصلحة الوطن "الدنيا"

ما دامت هناك مصلحة وطنية «عليا»، فسيقابلها حتما مصلحة وطنية «دنيا». هذه الأخيرة، ورغم أنها دنيا، إلا أنها تبقى مصلحة وطنية، ولذا ينبغي العمل من أجلها. وهو ما يقود إلى استنتاج أنه يوجد هرم من المصالح الوطنية تعلوه «العليا» منها، ثم تتدرج المصالح الوطنية وصولاً إلى المصلحة الدنيا.

«لا مطمح لنا سوى مصلحة الوطن العليا «...»لا نبتغي إلا مصلحة الوطن العليا»..«غايتنا مصلحة الوطن العليا»... وهكذا. بناء على استنتاجنا السابق، يفترض أن تكون هناك عبارات موازية تخص مصلحة الوطن «الدنيا».

ليس بمقدور أي كان القول إنه يعمل من أجل مصلحة الوطن العليا، فأنت لو سألت، على سبيل المثال، عاملاً أو مزارعاً أو موظفاً وقال لك إنه يعمل من أجل المصلحة العليا للوطن لضحكت منه وظننت أن فيه مس من «هبل». والذي يحدث عادة أن العمال والمزارعين والموظفين يقولون إنهم يعملون لأجل «رزق العيال» أو أنهم يعملون على «باب اللّه».

وإذا شئنا التدقيق أكثر، فإن العاملين «ابتغاء مصلحة الوطن العليا» هم عادة ممن «يتقلدون مهام مناصبهم» أو ممن «يقومون بالواجبات الملقاة على عواتقهم»..

كما ترون فإن التعريف الوارد هنا يعاني قصوراً واضحاً، ويبدو أنه من السهل تعريف الأعمال التي تندرج في سياق المصلحة الوطنية، ابتداء من مستوى ما دون رأس هرم المصالح الوطنية، أي انه يمكن تعريف كل المصالح الوطنية ما عدا العليا منها.

في الوجاهة والوجاهة المقارنة

من أبجديات «علم الوجاهة» أن الوزير أوجه من النائب لسببين رئيسيين: الأول هو الندرة، فالوزير هو واحد من عشرين أو خمسة وعشرين وزيـراً، بينما النائب هو واحد من 110. السبب الثاني هو كون الوزير يحتل موقعه بالتعيين، بينما النائب بالانتخاب، والتعيين ما زال أرفع مكانة وأقوى من الانتخاب، لأن التعيين ينطوي على عنصر المفاجأة والتكتم ويستقبله الناس كأمر مُنتهٍ دون نقاش ودون قدرة على التدخل، بينما يضطر الشخص المنتخب إلى المرور بلحظات ضعف مرئية ومكشوفة، ولهذا الأمر صلة بمسألة ما يعرف بـ«تحميل الجمايل» كواحدة من أسس تحديد العلاقات الاجتماعية.

أولوية الوزير على النائب معترف بها على أوسع نطاق، بدلالة اللقب الممنوح لكل منهما، فالوزير هو «معالي» بينما النائب هو «سعادة»، والمعروف أن لقب «سعادة» هو لقب من لا لقب له.

هل هناك باب دار يصل إليه العيّار؟

استراتيجية «ملاحقة العيّار حتى باب الدار» تشكل الآن القاسم المشترك الرئيسي في السياسات الخارجية العربية تجاه إسرائيل.

«العيّار» في الكلام الدارج هو «الكذاب»، وهو معنى لا تعترف به المعاجم، التي تقول إن كلمة «عيّار» كلمة فصيحة تعني الرجل المزاجي الذي يعيش على هواه.

الأصل في المسألة، وحسب متطلبات المثل الشعبي، أن تتم ملاحقة العيار حتى باب الدار، فإذا ثبت أنه عيّار فعلا، وَجَبَت محاسبته. هذا يعني أن ملاحقته المذكورة هي الفرصة الأخيرة له لإثبات حجته، إذ لا يجوز أن تتكرر الملاحقة بشكل مفتوح.

لهذا فإن الاستراتيجية العربية في ملاحقة العيّار الإسرائيلي، كانت ستشكل دليلا على شيء من الثقة بالنفس لو كانت لها نهاية. بمعنى، أن قبول العرب إدانة المقاومة ووصفها بالإرهاب، والاعتراف بالعدو، والتطبيع معه، وقبول المطالب الأميركية، كان يمكن أن تندرج ضمن عمليات «ملاحقة العيّار» المتضمنة في المثل الشعبي لو كانت بالمحصلة ستصل إلى نهاية.

وحتى لو أجرينا تطويراً على هذا المثل بعد أن أصبح إستراتيجية، وسمحنا بتكرار عدد مرات ملاحقة العيّار، ثم بقي العيّار رغم ذلك «عيّاراً» وتوقفنا حينها عن الملاحقة، فإن الأمر يكون مع ذلك مقبولاً.

يبدو أن مواصفات ملاحقة العيّار مهما طورناها، سوف لن تنطبق على «عيّارنا». ففي كل مرة نلاحقه، نظن أننا نسير باتجاه باب الدار، لكن يبدو أنه لا توجد دار أصلا.

روزنامة

"هنا وهناك": وهل نسينا.. لنتذكّر!

السّجل - خاص

عوالم متداخلة، تتلاشى فيها الحدود بين الأشكال والألوان والتجهيزات الإنشائية، صنعتها الفنانة الهولندية سو تومسين، بوحي من تجوالها العفوي بشوارع عمّان، والتقائها بشرائح اجتماعية متعددة، والتقاطها للُقى من خرائط وصحف تالفة وأوراق اصفرّت بفعل الزمن، لتكتشف بعد بحث تواصل على مدى ثلاثة أشهر، الارتباط العميق بين الناس («هنا») وبين فلسطين المحتلة («هناك»)، وهو ارتباط لا تؤثر فيه حدود جغرافية أو حواجز إسرائيلية.

معرض تومسين «هنا وهناك»، المقام في غاليري مكان، يؤكد هذه الفكرة من خلال أعمال منفّذة باستخدام ضوء النيون المسلّط على خرائط تآكلت بفعل الزمن، وشهادات مكتوبة لأشخاص التقتهم الفنانة، وتركت لهم حرية التعبير عمّا تمثله فلسطين في ذاكرتهم ووجدانهم، فكتبوا عن القصص التي توارثوها عن آبائهم أو أجدادهم الذين هُجّروا قسراً وأُجبروا على ترك أرضهم العام 1948، وخطّوا بخطوط أيديهم، بالعربية والإنجليزية، آمالهم بتحرير الأرض الفلسطينية المتجذّرة في وجدانهم الجمعي، ليثبتوا مقولة إن كل الناس يولدون داخل أوطانهم، إلا الفلسطيني يولد وطنه داخله.

في تصريح خاص لـ«السّجل»، تؤكد تومسين أنها بعد زيارتها لدول عربية مثل: سورية، ولبنان، والأردن، أدركت مدى تغلغل فلسطين في الحياة اليومية للناس في هذه البلدان، وتقول: «معظم الأشخاص الذين التقيتهم في عمّان هم من أصل فلسطيني. التشرذم في سيرهم الذاتية جعلني أشعر بالصدمة».

كلمة «هناك» التي ثُبتت فوق سطح مبنى الغاليري وأُضيئت بالأخضر كأنها لوحة إعلانية، وكلمة «هنا» المضاءة بالأحمر التي تتوسط قاعة العرض، فيما تنتشر على الأرضية خطوط حمراء صنعتها الفنانة من اللاصق (التّب)، تبدو إشعاعاتٍ من الليزر، تنشئ ردة فعل مترقبة لدى المشاهد الذي عليه أن يتوخى الحذر وهو يمر بين تقاطعات الخطوط الدقيقة.

تبحث الكلمتان: الخضراء «هناك»، والحمراء «هنا»، في أبعاد الهوية، وارتباط الإنسان بالمكان، بل وارتباط المكان بساكنيه، وتُبقي الأبواب مشرعة على ما يعنيه «المكان»، وهل هو المادي المحسوس، أم المعنوي المُتَأَمَّل، وذلك عبر لغة تعبيرية مؤسسة على لعبة الضوء المتفلت من حدود الزمان والمكان. تتساءل سو: «لعلّ (هنا) ليس شيئاً ثابتاً، لكن هل (هناك) خيار بديل؟ أم هل يبقى (هناك) أمراً مثالياً بعيد المنال كالمدينة الفاضلة؟».

كذلك، ظهر شكل خريطة فلسطين بنسختين ورقيتين تتوسطهما نسخة مصنوعة من المرآة. الشكل هو لخريطة فلسطين، أما المواقع المثبتة عليها فهي لأماكن في الأردن، ما يشير إلى التوأمة الروحية التي تجمع الأردن وفلسطين جناحي النهر المقدس.

اشتمل المعرض أيضاً على توثيق بالفيديو يُظهر الفنانة وهي تخطّ كلمة (Remember) على ما يشبه جداراً استنادياً في جبل مشرف من جبال عمّان. الكلمة التي تعاد كتابتها كلما أعيد تشغيل الشريط تتجاوز الحثّ على فعل التذكّر، لتؤكد أن لا أحد نسي، ليتذكّر.

تومسين نفذت أعمال هذا المعرض ضمن إقامتها الفنية في «مكان»، وتتنوع الأعمال بين الفيديو والصور الفوتوغرافيّة والتجهيز.

نشاطات

حفلان فنيان لسميح شقير

المكان: مسرح الأرينا – جامعة عمّان الأهلية
الزمان: 5 – 6 آذار/مارس، السابعة مساءً

يأتي هذان الحفلان بتنظيم من مؤسسة الصدى العربي للاحتفالات، بالشراكة مع وكالة «عمون» للأنباء، حيث يقدم شقير مجموعة من أغانيه ذات الرسالة الإنسانية الهادفة.

توقيع سلسلة "اكتشفوا متعة الأطعمة الملونة"

المكان: متحف الأطفال
الزمان: 8 آذار/ مارس، الرابعة مساءً

ترعى الأميرة ريم علي، حفلَ توقيع هذه السلسلة لفلورا مجدلاوي. يشتمل الحفل على عرض مسرحي للأطفال، يرافقه عزف موسيقي من إخراج تالا توتنجي.

افتتاح معرض "جواز سفر"

المكان: مؤسسة خالد شومان – دارة الفنون
الزمان: 10 آذار/ مارس، السادسة مساءً

يأتي هذا المعرض بمناسبة ذكرى ميلاد الشاعر الراحل محمود درويش، وتنظمه دارة الفنون بالتعاون مع مسرح البلد وغاليري المحطة برام اللّه. يضم المعرض أعمال 27 فناناً فلسطينياً مستوحاة من شعر درويش، تتنوع بين الرسم والطباعة والنحت والكولاج.

لإرسال أخبار نشاطاتكم : ruznama@al-sijill.com

نبض البلد

براءة اختراع للطالبة جنان القيسي

بعد مناقشة رسالة الماجستير في الصيدلة للطالبة جنان القيسي من جامعة البترا، بعنوان «فاعلية الأمينوأستيليك الدوائية كمضادات الالتهابات»، أوصت لجنة المناقشة بضرورة حصول القيسي على براءة اختراع، لتوصلها إلى آلية إنتاج مركب كيميائي مضاد للالتهابات يخلو من التأثيرات الجانبية. د.زهير محي الدين، أحد أعضاء اللجنة، أوضح أن النتائج البيولوجية أظهرت أن مركبات «الأمينوأستيليك» تثبّط عمل الأنزيمات المكونة للالتهابات، مؤكداً أن فاعلية المركب الجديد الذي توصلت له القيسي تضاهي فاعلية المضادات الموجودة في الأسواق.

لمى حوراني تشارك في "أرابيسك"

تشارك مصممة الحلي والمجوهرات الأردنية لمى حوراني بمهرجان «أرابيسك» الذي يحتضنه مركز كنيدي في العاصمة الأميركية واشنطن، ويستمر حتى الخامس عشر من آذار الجاري. يشارك في المهرجان 800 فنان عربي من 22 دولة، يقدمون أعمالاً تتنوع بين التشكيل، وصياغة المجوهرات، والفنون الاستعراضية والسينمائية والأدبية، والرقص والموسيقى والمسرح.

"كل سنة وأنت سالمة": حملة للتوعية بسرطان الثدي

بالتزامن مع الاحتفال باليوم العالمي للمرأة، وعيد الأم، يطلق البرنامج الأردني لسرطان الثدي حملة آذار الوطنية للتوعية حول سرطان الثدي، تحت شعار «كل سنة وأنت سالمة». بحسب مديرة البرنامج سلمى جاعوني، فإن الحملة تشتمل على نشاطات وبرامج تتضمن فحوصات الثدي السريرية المجانية، وخصومات على فحوصات الماموغرام في المراكز الصحية، إضافة إلى تنظيم محاضرات توعوية تثقيفية. كما توزع الحملة 120 ألف بطاقة معايدة للأمهات من خلال طلبة المدارس، تحمل رسالة من الأبناء إلى الأمهات بضرورة الكشف المبكر لتبقى الأم سالمة في كل عام وكل عيد.

"آل البيت" تنظم معرضاً للألبسة والإكسسوارات

بتنظيم من عمادة شؤون الطلبة في جامعة آل البيت، افتتح معرض للألبسة والإكسسوارات، كما اشتمل على مجموعة من الصناعات اليدوية الحرفية، وعلى ساعات وعطور وكتب ومطبوعات وحلويات..

عرض طهي مباشر في "حياة عمّان"

بحضور حشد من الإعلاميين، نظّم فندق «حياة عمّان» عرضَ طهي لمجموعة من الأطباق الفيتنامية، شارك الحضورُ، لا في تذوقها حسْب، وإنما إعدادها أيضاً. تهدف الخطوة إلى إبراز ما يتمتع به الأردن من ميزات جذب سياحية، وما يقدمه لزواره من كرم الضيافة وراحة الإقامة.

كرزون تصوّر كليب "رسالة إنسان"

أنهت المغنية الأردنية ديانا كرزون تصوير كليب أغنيتها الجديدة «رسالة إنسان»، من إخراج شحادة الدرابسة. الأغنية التي تم تصويرها في مناطق متعددة بالأردن، من كلمات الشاعر كريم العراقي وألحان وتوزيع الفنان أيمن عبد اللّه، وهي تحمل رسالة مناهضة للحروب وقتل الأبرياء.

قالوا في السّجل

"تثبت السّجل أن الاهتمام المهني والنقدي في المحلي ليس محلوياً، بل هو امتحان الصحافة الجيدة. التنوّر الكوني مجرد شعار، التحدي هو أن تبقى متنوراً عندما تتعامل مع محيطك القريب"

عزمي بشارة
مفكر قومي

"صحيفة مختلفة بكل معنى الكلمة، أحرص على قراءتها كل خميس"

أحمد عينبوسي
طالب في الجامعة الهاشمية - إدارة مخاطر

"السّجل رصينة، جادة، محترمة وعميقة"، توفّر "تشديداً وعمقاً وبعداً عن الحزبية أو المذهبية" وهي "تأخذ من الكل وتعطي الكل"

عبد الله النسور
وزير خارجية أسبق

"ما تقدمه السّجل معلوماتيّ معرفيّ تحليليّ منطقيّ" و" ملفاتها متكاملة، وجادّة، وقد غطت فراغاً كبيراً"

توجان فيصل
نائبة سابقة

"السّجل صحيفة تحتوي المعرفة بكل معنى الكلمة، وتعمل على نشر العلم والحداثة"

ميس الوزني
طالبة في الجامعة الأردنية - تكنولوجيا معلومات

"أثبتت وجودها صحيفةً مهنيةً راقيةً ومسؤولة، وما زالت تتفوق على نفسها أسبوعاً بعد آخر"

فهد الفانك
كاتب

"السّجل اتخذت نهجاً مختلفاً مرحّباً به لدى القارئ والمثقف السياسي بشكل خاص"

عبد الوهاب زغيلات
نقيب الصحفيين الأردنيين

"تعلّمت الكثير من هذه الصحيفة المميزة، وأتمنى العمل فيها يوماً ما"

تامر البنا
طالب في جامعة البترا - صحافة وإعلام

"أبحث منذ زمن عن صحيفة كهذه، أقرأها كاملة وتجذبني جميع أبوابها"

حسن السقا
طالب في جامعة الزيتونة - محاسبة

"السّجل فيها أبحاث ودراسات نحن بحاجة إليها"، و"التنوع فيها حاضر عبر دراساتها وأبحاثها وملفاتها"

حمزة منصور
نائب

"السّجل اسم على مسمى. فبعد مئة سنة من الآن سيعود المؤرخون والمحللون لـ"السّجل" لفهم الحراك السياسي والاقتصادي والاجتماعي الذي يتشكل الأردن من خلاله. صحيفة مهمة بكل المقاييس"

عمر منيف الرزاز
مدير عام الضمان الاجتماعي

السّجل
أسبوعية | سياسية | مستقلة
79 شارع وصفي التل
ص.ب: 4952
عمان 11953 الاردن
هاتف: 00962 6 5536911
فاكس: 00962 6 5536991
البريد الالكتروني: info@al-sijil.com

مكافأة أبوية لأزهر الدين

محمود الريماوي

عاد أطفال هنود قاموا بالتمثيل في فيلم «المليونير المتشرد» من الولايات المتحدة إلى ديارهم بعد إنهاء حفل الإعلان عن توزيع الجوائز، حيث نال الفيلم الذي شاركوا فيه جائزة الأوسكار. لقي هؤلاء، ومنهم أزهر الدين محمد إسماعيل (لعب دور سليم) استقبالاً شعبياً حافلاً من مواطنيهم، وتم رفعهم على الأكتاف، وهي طريقة تقليدية في الشرق للاحتفال بالأشخاص المحبوبين. المفارقة أن هؤلاء ومنهم الطفلة روبينا التي أدت دور ماليكا في الشريط، عادوا بعد الأضواء وأجواء البذخ التي عاشوها لأيام في لوس أنجلوس، إلى أجواء الفقر الشديد التي برع الشريط في تصويرها.

أجل عاد هؤلاء إلى بيوت الصفيح قريباً من جبال القمامة. ولا شك أنها تجربة هائلة لهؤلاء الفتية بعدما لمسوا الفرق بين مستوى حياتهم وحياة أسرهم، وما يعيشه أناس آخرون في موطنهم الهندي، كما في الديار الأميركية.

ينتظر هؤلاء كجزء من أجورهم، الانتقال قريباً مع أسرهم إلى شقق عصرية حديثة، مع مدخرات مالية لكل منهم هي ثمرة جهدهم ومكافأة مواهبهم، وليست أعطية من المنتجين البريطانيين.

في انتظار ذلك صادف الفتى أزهر الدين (10 سنوات) في بيته العائلي، ما لم يخطر له ببال. فبعد الحفاوة ومشاعر الافتخار التي لقيها من الأسرة ومن أبناء الحي، فقد تقاطر على البيت إعلاميون كثر، ينشدون لقاءات مع الفتى والتقاط صور له وتسجيل أحاديث معه.

الفتى الذي انهكته رحلة العودة بالطائرة من القارة الأميركية الشمالية إلى شبه القارة الهندية الآسيوية، والذي كان يتوق للعودة إلى الحياة الطبيعية الأليفة رغم ما تتسم به من ضنك، لم يكتم ضيقه من التغييرات المفاجئة التي طرأت على حياته، فكان أن أعلن رفضه الالتقاء بمزيد من المراسلين والفضوليين، وكان التقى عدداً منهم. فماذا كانت نتيجة ذلك؟.

واصل أهل الإعلام إلحاحهم وضغوطهم عليه، لكن الأسوأ من ذلك، كان موقف الأب محمد إسماعيل إزاء الابن الذي منح المجد للعائلة. اعتبر الأب أن من السذاجة والحمق عدم الانصياع لرغبات ميديا لا حدود لمتطلباتها ومضايقاتها، لكن بركاتها وفوائدها بلا حصر. فما كان من الأب إلا أن انهال على نجم السينما الصاعد بالركلات والصفعات، على ما نقلت وكالات أنباء.

المجد الذي حققه أزهر للعائلة، لم يشفع له أمام السطوة المطلقة للأب الذي رأى في ابنه فرصة استثمارية وكنزاً.. مع بقاء الابن طفلاً ضعيفاً، لا قبل له في رد مشيئة الأب كلي الحضور والسلطة، وفق تربية شرقية تقدس التقاليد التي تُسوّغ التسلط. أما الاحتكام إلى البراءة والبداهة، فلا محل له في هذه المنظومة الصلدة. فالفتى الصغير حاول من دون قصد بث رسالة بأن الشهرة لا تعنيه، وأن حقه في الراحة واحترام خصوصياته هو حق طبيعي. فكان أن تعرض في بيته إلى عقاب لا يقل قسوة عما عاناه من ماتان متعهد مجموعة المتسولين في الفيلم.

الراجح أن تجربة أزهر مع أبيه سوف تحفر في عمق وجدانه، كما حفرت تجربة المشاركة في أول شريط سينمائي.

ويأتيك بالأخبار

تململ لدى نواب بدو الجنوب

تململ نيابي واضح بدا يظهر في ردهات مجلس النواب. التململ بدأ من قبل نواب بدو الجنوب (3 نواب) وذلك إثر اجتماع عقد في مكتب النائب الأول لرئيس مجلس النواب عبدالله الجازي، الذي ينتمي للتيار الوطني (53 نائباً) والنائب عن مقعد بدو الجنوب. النواب عبروا عن غضبهم من التعديل الوزاري. وهذا ما عبر عنه صراحة النائب عواد الزوايدة، الذي أصدر تصريحاً صحفياً انتقد فيه الحكومة، ودعا إلى «إسقاطها»، وقال: «بما أن الحكومة اعتمدت مبدأ المحاصصة، فإنها غيّبت تمثيل بدو الجنوب وهذا لا يجوز». التحرك النيابي رغم أنه في بداياته ، بيد أنه يعيد التذكير بتحرك النواب تجاه حكومة عدنان بدران في وقت سابق، على القاعدة ذاتها.

منطقة حرة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في ناعور

قال وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات باسم الروسان، إن مجلس الوزراء وافق في وقت سابق على إنشاء منطقة حرة في عمان ،مخصصة للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. الروسان توقع أن يتم الأسبوع المقبل توقيع عقد المباشرة في المشروع مع شركة أجنبية وأخرى أردنية. المشروع يقام في منطقة ناعور الواقعة في الغرب الجنوبي من العاصمة. وزير الاتصالات في معرض تأشيره إلى الفوائد التي يدرها قطاع الاتصالات على الخزينة قال إن القطاع يوفر للخزينة، مليار دينار و34 مليون دينار، سنوياً، وهذا يعادل بحدود 11-10 بالمئة من الدخل القومي الإجمالي.

النشاط الأول للوزير الشريف

النشاط الأول لوزير الدولة لشؤون الإعلام والاتصال نبيل الشريف، كان توزيعه لجوائز الصحفي المتقصي لعام 2008، مندوباً عن الأميرة ريم علي، الجائزة تنظمها مؤسسة ثومسون البريطانية، وشارك في مسابقتها أربع دول عربية هي: فلسطين، ولبنان، وسورية، إضافة إلى الأردن. الشريف وصف الصحافة الاستقصائية عبر كلمة ألقاها بالقول: إنها تشتمل على جانبين مهمين في العمل الصحفي، التدريبي الذي يعتبر حاجة ماسة للصحفيين تساعدهم على تطوير مهاراتهم، ورفع مستواهم المهني، والجانب المتعلق بالجوائز التحفيزية للإبداع.

حكاية زيارة ليبيا

الزيارة التي قام بها رئيس مجلس النواب عبدالهادي المجالي على رأس وفد شعبي، يوم الجمعة الماضي إلى ليبيا، واستمرت 24 ساعة فقط، تمت بغرض تقديم التهاني والتبريكات للرئيس الليبي معمر القذافي بمناسبة انتخابه رئيساً للاتحاد الإفريقي، الوفد خلا من النواب الحاليين، واقتصر على نواب قدامى، ووزراء سابقين، ووجهاء عشائر، ومخاتير مخيمات. أبرز الوجوه التي شاركت في الزيارة، كان عبدالله النسور، ومصطفى شنيكات، ومحمد ذويب، إضافة إلى عدد من الشيوخ والمخاتير. حكاية الزيارة بدأت عندما زار النواب رسمي الملاح، عبدالرحيم البقاعي، وخالد أبو صيام السفارة الليبية في عمان للتهنئة بمناسبة انتخاب القذافي زعيماً للاتحاد الإفريقي، وعلى إثرها تم إرسال دعوة من السفارة الليبية في عمان لمجلس النواب لزيارة ليبيا، فتم ترتيب الزيارة واتفق على أهمية أن تاخذ طابعاً شعبياً.

مؤتمر علمي للرد على دراسة أردنية أميركية إسرائيلية

نقيب الجيولوجيين بهجت العدوان، يستعد لعقد مؤتمر علمي متخصص حول المياه الجوفية في الأردن للرد على التقرير الأميركي الأردني الإسرائيلي المشترك، حول المياه الجوفية وتحديدا منطقة الديسي. التقرير أشار لوجود تلوث للمياه الجوفية في منطقة الشرق الأوسط بإشعاعات اليورانيوم وغاز الراديوم، المؤتمر سيعقد الأسبوع المقبل في عمان، الدراسة المثيرة للجدل، والتي شككت وزارة المياه والري بما جاء فيها وبصدقيتها، شارك فيها 3 من أساتذة الجامعات الأردنيين هم: عمر الريماوي/رئيس جامعة البلقاء التطبيقية، وعبد الله الزعبي أستاذ الجيوفيزيا، وعماد عكاوي. مشاركة الريماوي، دفعت رئيس اللجنة القانونية في مجلس النواب النائب مبارك أبو يامين العبادي لتوجيه سؤال للحكومة يستفسر فيه عن هذه المشاركة في الدراسة تلك. سأل أبو يامين إن كانت الحكومة تعلم عنها أم لا، وبخاصة أن الريماوي رئيس جامعة حكومية.

"الدستور": رئيس تحرير واحد لا مساعد له

بعد تسلّم الزميل محمد حسن التل، رئاسة تحرير «الدستور» خلفاً لرئيس التحرير السابق نبيل الشريف، الذي انتقل إلى الفريق الحكومي وزيراً للدولة لشؤون الإعلام والاتصال، تم إعادة ترتيب شريط «الدستور» على الصفحة الأخيرة والذي يضم عناوينها وأسماء كادر تحريرها، وبعد أن كان الشريط يضم رئيس تحرير مسؤولاً ورئيس تحرير، ومساعداً لرئيس التحرير ورئيساً لمجلس الإدارة، فإن الشريط الجديد للصحيفة ضم اسمين فقط، كما الصحف اليومية الأخرى، هما رئيس مجلس الإدارة سيف الشريف، ورئيس التحرير المسؤول الجديد محمد حسن التل، وغاب عن الشريط اسم مساعد رئيس التحرير أحمد جميل شاكر، الذي ظل اسمه يظهر طوال الفترة الماضية.

"خصخصوه ما خصخصوه" حال مستشفى حمزة

أصبحت قضية خصخصة مستشفى حمزة «فـزورة» لا تحل، إذ عادت التصريحات حول خصخصة أقسام في المستشفى لتظهر على السطح من جديد، فقد صرّح مدير المستشفى سامي الدليمي، في وقت سابق أن هناك نية لدى الإدارة، فتح المجال أمام المستثمرين لاستئجار مبان وأقسام وعيادات في المستشفى، وذلك لزيادة دخله وتغطية رواتب كوادره، وقال إن المقترحات لزيادة دخل المستشفى تأتي من خلال فتح المجال لاستئجار العيادات والأماكن المناسبة لتقديم الخدمة الطبية فيه من قبل القطاع الخاص لزيادة دخله، الذي تبلغ موازنته للعام الجاري 22 مليون دينار. تصريحات الدليمي قابلها نفي سريع من وزير الصحة السابق صلاح المواجدة، الذي نفى وجود مثل هذا المقترح. التضارب في التصريحات دفع حزب جبهة العمل الإسلامي لإصدار تصريحات مستنكرة لهذا التباين فقال: «نأمل من الحكومة إعادة النظر في منهجية الخصخصة التي ثبت ضررها على المجتمع والاقتصاد الوطني»، وأشار الحزب إلى «خطورة» أن تطال هذه السياسة قطاعي الصحة والتربية والتعليم.